الإثنين 13 أيار 2019
العدد 3755 السنة الثالثة عشرة
Lundi 13 Mai 2019 no 3755 13ème année
32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رحيل أيقونة الموارنة
الخصم القوي الذي لم ينتصر... ولم ينكسر
[4 ـ 5]

السراي ومصرف لبنان «تحت الحصار»

الحكومة تشتري الوقت ونقاش الرواتب مستمر
[2]

يعيش الخليج ومعه المنطقة توتراً متصاعداً. المراد إيرانياً وترامبياً أن يُضبط تحت سقف الصدام العسكري. وإن كان فريق المتطرفين بقيادة بولتون لا يخفي مسعاه توريط الإدارة الأميركية في حرب مباشرة (الأناضول)

«حزب بولتون» يريدها حرباً
أميركا في الخليج: فرصة لا تهديد
[18 ـ 19]

مع العدد

شباب... ومصارف عالـ App

ملحق خاص

6
قضية
التعذيب في لبنان
الفيل في غرفة

8
رياضة
سوء تنظيم ولا أمن
مهزلة الشغب مستمرة

14
الحدث
انسحاب «أنصار الله» يثبّت سيطرة صنعاء على الموانئ

المشهد السياسي

السراي ومصرف لبنان «تحت الحصار»
الحكومة تشتري الوقت ونقاش الرواتب مستمر

على وقع تصاعد الحركات الاحتجاجية في الشارع، عقدت الحكومة جلسة جديدة ليل أمس لمتابعة مناقشة موازنة 2019، وخطة التقشّف التي تتجّه نحوها البلاد، تحت ضغط مؤتمر سيدر والأزمات الاقتصادية المتراكمة.

امتدت الجلسة حتى الثانية فجراً، ليخرج وزير الاعلام جمال الجراح معلناً قرارات «عادية» في ما بدا كأنه محاولة لامتصاص غضب الشارع عبر إرجاء بت القرارات التي تتعلق بخفض الرواتب. الجراح أعلن فرض غرامات على التهرب الضريبي ورفع الاجور على اجازات العمل وخفض مساهمة الدولة في بعض الادارات بين 10 و50 في المئة وتشجيع الاستثمار في قطاعات منها تكنولوجيا المعلومات ورفع الرسوم على الطائرات التي تهبط في مطار بيروت. وتفادى الجراح، بالاشارة الى ما يتعلق بخفض الرواتب مرجئاً الأمر الى ما بعد تقدير كلفة الخفض الذي حققته الإجراءات الحكومية حتى الآن، معلناً عقد جلسة ظهر اليوم.

شراء الوقت جاء بعدما انعقدت الجلسة في ظل تحركات للموظفين حول السراي الحكومي وقدامى العسكريين الذين نصبوا خيماً أمام مصرف لبنان، مع التلويح بتصعيد اليوم بعدما عكست أجواء ما قبل الجلسة اتجاهاً لدى الحكومة إلى نقاش خفض الرواتب. ومع قرار عقد الجلسة ليلاً، بدا كأن الحكومة تحاول تمرير يوم الإثنين من دون إعطاء مادة دسمة للمعترضين من المتقاعدين والموظفين في محاولة لشراء الوقت، قبل انكشاف الإجراءات التي اتفقت السلطة على عناوينها العريضة. ولا تزال التفاصيل موضع نقاش وتجاذب.

وحتى الآن، يبدو أن الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة أسهمت في تخفيض العجز، ولكن لا تزال الموازنة تحتاج إلى ما بين 500 و600 مليون دولار، ليتراجع العجز إلى الحد المطلوب، وهنا تبحث السلطة عن تأمين هذه الاموال من مصدرين: أوّلاً خفض الرواتب وثانياً رفع الرسم الجمركية على السلع المستوردة. وكان من المفترض، بحسب أجواء ما قبل الجلسة، أن يتم بحث هاتين النقطتين، وكلتاهما تحدّان من القدرة الشرائية وتؤثران على ذوي الدخل المحدود، بمعزل عن الفوائد الأخرى التي يعود بها على الاقتصاد الوطني موضوع رفع الضريبة على البضائع المستوردة. وبما أن غالبية السلطة متفقة على هذين الإجراءين، يبقى التباين في حالة خفض الرواتب، على الطريقة التي سيتم فيها تخفيض الأجور ومن هي الشريحة المستهدفة والتي ستتأثر بهذا الإجراء، فيما في الإجراء الثاني يظهر التباين في السلع المستهدفة من رفع الضريبة، إذ إن التيار الوطني الحرّ مثلاً، اقترح رفع الضريبة 3% على كامل السلع المستوردة، فيما يقترح حزب الله رفعها على السلع الكمالية وتلك التي يمكن استبدالها بسلع محليّة للحدّ من العجز التجاري. وهذا الطرح، أي رفع الضرائب على السلع الكمالية، يسهم أيضاً في الحدّ من الحاجة إلى خفض الرواتب ونسبة هذا التخفيض، علماً بأن هذا الإجراء سيدفع الاتحاد الأوروبي إلى الاعتراض، بحجّة التزام لبنان بالسوق الأوروبية، على رغم أن نصوص الاتفاقيات واضحة لجهة حق لبنان في إيجاد آليات لفرض رسوم حمائية، عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.

(هيثم الموسوي)

وبحسب ما رشح من الجلسة، فإن النقاش دار حول موازنات عدد من الوزارات، علماً بأن غالبية الوزارات تقدمت بموازناتها يوم الجمعة، وبقي بعضها، ومنها الخارجية والطاقة التي استمهلت حتى يومي أمس وأول من أمس.

وعلى ما نقل بعض الوزراء، فإن المتوقع أن تستمر الجلسات حتى يوم الأربعاء قبل تحويل الموازنة إلى المجلس النيابي، ما يعني بقاء التوتر في الشارع والاعتصامات والتظاهرات، وإمكان تمددها في حال شروع الحكومة في إجراءات قاسية تطال الرواتب.

وعلمت «الأخبار» أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة استدعى أمس عدداً من الموظفين الذين يتولّون مهام مؤثّرة في عملية التبادل المالي مع المصارف الأخرى والتحويلات المالية، وطلب منهم النوم في المصرف تحسباً من قطع الطريق من قبل المتقاعدين، حتى لا ينعكس هذا الأمر على العمليات المالية والمصرفية في البلاد.

تقرير

تحقيق الخارجية:
من المسؤول عن تزويد الرؤساء الثلاثة بمعلومات كاذبة؟

على مدى أسبوع كامل، استمرّت حملة الشائعات والضخّ الإعلامي المقصود بشأن التحقيق في «تسريب» الوثائق الدبلوماسية في وزارة الخارجية، والتي نشرتها «الأخبار» يومي 19 و24 نيسان الماضي. التحقيق بدأ يوم الإثنين الماضي بعملية «دهم» نفذتها قوة من المديرية العامة لأمن الدولة لمبنى وزارة الخارجية، بعد ادعاء الوزير جبران باسيل امام النيابة العامة الاستئنافية في بيروت، ضد مجهول. وقبل أن يحيل النائب العام الاستئنافي في بيروت النتيجة الاولية للتحقيقات على قاضي التحقيق الاول في بيروت، بدأت ماكينة الشائعات «فبركة» اتهام تسريب الوثائق للسفير علي المولى، عبر بثّ وخلق الدعاية عن اعترافه بالتسريب إلى «الأخبار»، وخلق أجواء مناسبة إعلامياً لتجريمه. وعلمت «الأخبار» أنه جرى تزويد الرؤساء الثلاثة والقوى السياسية المؤثرة في البلاد بمعلومات كاذبة تقول إن المولى اعترف، خلال التحقيق معه من قبل أمن الدولة يوم الإثنين الماضي، بتسريب الوثائق لـ«الأخبار». ولم يتضح بعد ما إذا كان المسؤول عن هذه المعلومات الكاذبة هو الجهة المدعية او الجهة القائمة بالتحقيق أو الجهة المشرفة على التحقيق، او طرف رابع في الدولة. كذلك تتولى ماكينة إعلامية توزيع الشائعة نفسها على عدد من المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام المكتوبة والمرئية، في ما يبدو حملة استباقية تحول دون قيام قاضي التحقيق، الذي بات الملف بعهدته، بإجراء تحقيق جدّي لتحديد المسرّبين.

في المقابل، أصدر الوكيل القانوني للسفير المولى، المحامي حسن عادل بزي، بياناً ردّ فيه على الاتهامات الزائفة، وأكّد فيه نيّته الادعاء على مطلقي الشائعات وترويجها، وعلى الذين يسرّبون معلومات رسمية من تحقيق يتناول تسريب معلومات رسميّة.

وجاء في بيان بزي التالي:

عمدت بعض الصحف والمواقع الإخبارية وحسابات شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي إلى نشر وقائع مغلوطة وكاذبة عن مضمون التحقيقات في ملف تسريب بعض وثائق وزارة الخارجية، الأمر الذي يدفعنا إلى الإدلاء بما يلي:

1- لا صحة على الإطلاق للتسريبات المتعلقة باعتراف الموكل بالتسريب لجريدة «الأخبار». إن موكلي شرح تاريخ وطبيعة علاقته بالجريدة والعاملين فيها. ونفى نفياً قاطعاً أن يكون قد زوّدهم بأي وثيقة، وإن من سرب الافتراءات ونشرها سيكون موضع ملاحقة جزائية أمام النيابة العامة أيا كان مصدر التسريب ومركزه وصفته.

2- إن عمليات التسريب من وزارة الخارجية لم تتوقف يوماً منذ سنوات سابقة على عودة السفير المولى الى الادارة المركزية، والكثير منها يدل مضمونه على أصحابه وتكشف عورات مشغليهم.

3- إن القاضي والداني يعلم أن التقرير الأصلي الذي بحوزة جريدة الأخبار ممهور بالختم الأزرق الذي لا يتداوله الا المرسل والمرسل اليه، بينما يتسلم السفراء المعنيون نسخاً مصورة بالأسود والأبيض تحمل تعليمات وتوجيهات الرؤساء التسلسليين، وهو ما كان بحوزة موكلي، مع تأكيدنا على الأدلة التي تشير الى الجهة المسربة ورسائل الواتساب وتواريخها ذات الصلة.

4- إن حملة مكافحة الفساد لا تعني التجني والافتراءات بحق من لا حماية طائفية له، في حين أن المسرّبين معروفون بالاسم والانتماء السياسي والتحقيقات القضائية ستفضحهم المنتشرين في المواقع القيادية الأساسية في الوزارة.

5- كان حرياً بمن يحقق في ملف بجرم تسريب وثائق أن يمتنع بدوره عن اقتراف جرم تسريب تحقيقات سرية، وهو الأمر المعاقب عليه بالحبس وفقاً لقانون العقوبات وأصول المحاكمات الجزائية.

6- اعتباراً من صباح الإثنين سنتقدم بوكالتنا عن السفير علي المولى بشكوى جزائية ضد كل من يظهره التحقيق من ضباط وعناصر جهاز أمن الدولة وموظفي وزارة الخارجية والنيابة العامة الاستئنافية في بيروت وبعض الصحف والمواقع الإعلامية بجرم تسريب وتحريف ونشر تحقيقات يحظر القانون نشرها.

(الأخبار)

تقرير

الحكومة تكافح لحماية نموذج اقتصادي مهترئ

النقاش الحكومي في ناحية، والواقع في ناحية أخرى. فإذا كان الاقتصاد اللبناني قد وصل إلى حالة من الركود، فإن الانكباب على تخفيض عجز الموازنة لن يساهم في تحفيز النمو، الذي وصل إلى حد الصفر، أو في تخفيف الطلب على الدولار. ولذلك، فإن الإجراءات الحكومية تدور في دائرة مفرغة عنوانها تخفيض عجز الموازنة على حساب الفقراء، مقابل التغاضي عن البدء بورشة جدية لخفض العجز التجاري

أيلي الفرزلي

الآراء متضاربة إلى حد الانقسام. فئة أقلّوية، لكن تملك نفوذاً كبيراً، تريد أن تحيّد المصارف والشركات الكبرى عن تحمّل مسؤوليتها في تخفيض العجز، وفئة أخرى تعتبر أنه لم يعد بالإمكان الاستمرار في تحميل المواطنين تبعات السياسات الاقتصادية الفاشلة وإبعاد الكأس عن المصارف التي تراكم الثروات.

تحت هذين الخيارين، تدور النقاشات الحكومية بشأن الموازنة. لكنّ أحداً لم يقل إن كانت هذه الإجراءات أم تلك ستنتشل لبنان من أزمته فعلاً. ليس النقاش هنا مرتبطاً بالعدالة الضريبية. فهذه يُفترض أن تكون أمراً بديهياً، بغض النظر عن تأثيرها على الاقتصاد. ولا يكفي في هذه الحالة أن تُرفع الضريبة على الفوائد على سبيل المثال، فتلك خطوة غير مرتبطة بمعايير العدالة، أضف إلى أن رئيس الحكومة لا يتردد في السعي إلى إعفاء المصارف منها. العدالة ستبقى غائبة طالما أن الفقير يدفع مثل الغني، أي طالما أن الضريبة ليست تصاعدية، بغض النظر إن كانت ضريبة على الدخل أو على الفوائد أو على الشركات. تكفي الإشارة إلى أن 0,86% من مودعي المصارف يملكون ودائع تفوق 87 مليار دولار، مقابل 59% من المودعين الذين يملكون نحو مليار دولار لتقدير حجم استفادة كبار المودعين من النظام الحالي.

المفارقة أنه حتى لو تحققت هذه العدالة، فإن ذلك لا يعني أن العجز سينخفض. «تحفيز النمو هو الدواء الفعلي لتخفيض نسبة العجز والدين للناتج المحلي»، بحسب الخبير الاقتصادي نسيب غبريل. وعليه، فإن نسبة نمو وصلت إلى 0,4 في المئة في عام 2018، هي نسبة لا يمكن رفعها في ظل الإجراءات المقترحة، بل تحتاج إلى خطوات جدية لتحفيز الاقتصاد ورفع النفقات الاستثمارية المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية. فرفع مستوى الثقة وزيادة الاستثمارات يساهم تلقائياً في تخفيض العجز للناتج المحلي.

بالنسبة الى الخبير الاقتصادي إيلي يشوعي، فإن عدم وجود سياسة اقتصادية هو العلّة الحقيقية للنظام، مشيراً إلى أنه لا يوجد بلد في العالم يعطي الأولوية للسياسة النقدية على حساب السياسة الاقتصادية. ويضيف: فكيف إذا كانت هذه السياسة قد اختزلت، على مدى 25 عاماً، بتثبيت سعر الصرف وبكلفة باهظة؟ يوضح يشوعي أنه «إذا كانت مهمة السياسة النقدية هي توفير السيولة الضرورية لعملية الإنتاج والاستهلاك من أجل تحفيز النمو والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية، فهذا يعني أن تثبيت سعر الليرة هو الحلقة الأخيرة في سلسلة السياسة النقدية، وبالتالي فإنه يفترض أن يكون تحسين سعر الصرف نتيجة طبيعية لسياسة اقتصادية تحفّز القطاعات الإنتاجية، بما يساهم عملياً في زيادة النمو وتخفيض العجز.

ما سبق يشير إلى أن المشكلة الفعلية ليست في النفقات والإيرادات، وبالتالي فإن الإجراءات المؤلمة التي يكثر الحديث عنها ليست مُهمتها إنقاذ الاقتصاد، بل تجميل الموازنة أمام المانحين الدوليين، بإجراءات عقابية للمواطنين وحمائية لكبار النافذين الهاربين من الضرائب.

تقدّر الفوائد التي تدفع للمودعين سنوياً بنحو 14 مليار دولار، يذهب منها نحو مليارين ونصف المليار فوائد على ودائع غير المقيمين. وهي أموال تصدّر في معظمها إلى خارج البلاد، كنزف نقدي بالعملات الأجنبية. وإذ يضاف إلى تلك الأموال نحو 700 مليون دولار فوائد على سندات اليوروبوند المتداولة في الخارج، فإن مجموع ما يُدفع للخارج من دولارات، إضافة إلى العجز التجاري المقدر بـ 17 مليار دولار، يتخطى العشرين مليار دولار.

كيف يمكن تحصيل هذا المبلغ سنوياً؟ عملياً، هو يأتي من أربعة مصادر هي: تحويلات اللبنانيين، الاقتراض الخارجي، صادرات الخدمات ومن ضمنها السياحة، والتمويل السياسي الذي يشمل كل أنواع المساعدات التي تصل إلى لبنان، ومنها المساعدات للجمعيات والأحزاب، بغض النظر عن أهدافها. وتلك مصادر غير مستدامة بطبيعة الحال. وفي حالة مثل الحالة الراهنة التي يصفها صندوق النقد الدولي بالتباطؤ العالمي المزمن، يصبح بديهياً البحث عن بديل لها. فصندوق النقد يتوقع أن لا يشهد النمو العالمي أي معدلات عالية على مدى سنوات طويلة، بسبب انخفاض الطلب الاستهلاكي في العالم، وهذا سينعكس حكماً على أسعار النفط، المرشحة للانخفاض نتيجة انخفاض الطلب العالمي (الارتفاعات الحالية ليست مبنية على معايير السوق، بل هي ظرفية ومرتبطة بالعوامل الجيوسياسية، أي بمعنى آخر هي ارتفاع تضخمي بحت).

إسقاط انعكاسات هذا التباطؤ المزمن على الوضع اللبناني، سيعني عملياً أن حركة الرساميل العابرة للحدود ستتراجع بشكل مطرد، وكذلك تحويلات العاملين في الخارج، إضافة إلى الاستثمار الخارجي. أما المال السياسي، فينخفض بشكل مستمر وقد بدأت انعكاساته تظهر عبر انخفاض تمويل الجمعيات غير الحكومية. ونتيجة لتراكم المشكلات، لم يعد متوقعاً أن تزداد عائدات السياحة، بالرغم من الوعود المستمرة بصيف واعد. والأمر هنا لا يتعلق برفع الحظر عن سفر الخليجيين أو غيره، بل يرتبط بشكل وثيق بطبيعة المنتج السياحي والخدمات المتعلقة به، فلا الطاقة الاستيعابية للمطار كفيلة بتشجيع السائحين، ولا الأسعار المرتفعة للخدمات أو النقل كفيلة بتحفيز السياح على استبدال تركيا بلبنان، على سبيل المثال.

> تخفيف عجز الخزينة ليس كافياً لإنقاذ الوضع: أين خطط تحفيز النمو؟

غبريل: الاستثمار في القطاعات المنتجة يخفض العجز (مروان طحطح)

كل ذلك يشير إلى أن زيادة الحسابات الخارجية، إنما تتطلب الاستثمار في البنية التحتية، وتحفيز الاستثمارات المحلية لإنتاج الخدمات والسلع التي تستهلك محلياً والقابلة للتسويق خارجياً. لكن كيف يمكن تحفيز الاستثمارات في ظل سعر فائدة يتخطى 10 في المئة، وفي ظل أسعار عقارات لا تتناسب مع سياسة العرض والطلب، وفي ظل كلفة نقل مرتفعة (ازدحام، غياب النقل العام، تركز الخدمات في العاصمة...)، إضافة إلى غياب الخطط الحكومية لدعم الصناعات؟

باختصار، يزداد عدد المؤمنين بأن معالجة مشكلة الحاجة إلى الدولارات لم تعد ممكنة إلا بتغيير النموذج الاقتصادي ككل، أي إعطاء الأولوية لحل أزمة الاقتصاد، لا أزمة النقد. فأي أموال يمكن تحصيلها في الوضع الراهن لن تساهم سوى في تأجيل المشكلة، طالما أن النزف المستمر في الميزان التجاري سيأكل أي إيرادات يمكن تحصيلها، حتى لو انخفض عجز الموازنة مؤقتاً. وبالتالي، لا بديل من العمل على تخفيض العجز في الميزان التجاري، عبر إعداد خطط لتشجيع الصناعة والزراعة وتوفير السلع التي يحتاج إليها السوق بدل استيرادها. وهنا لا يُنظر لزيادة الضرائب على أنها زيادة للإيرادات بل كبح للنمو. ومع التأكيد على أهمية تعديل النظام الضريبي ليصبح أكثر عدالة، فإن ذلك لن يساهم في إيقاف النزف في هذا النمو. أي أن المعادلة ستكون الآتية: زيادة الضرائب بالمطلق تساهم في تباطؤ الاقتصاد، واستبدال النظام الضريبي الحالي بنظام أكثر عدالة، سيساهم في إنهاء مرحلة اللاعدالة الضريبية، لكن في كلتا الحالتين فإن أي إجراء معزول عن إجراءات تساهم في تحفيز النمو، لن يكون له أي تأثير إيجابي. وعليه، فإن تحفيز النمو سيكون كفيلاً بتكبير الاقتصاد، وبالتالي زيادة حجم الإيرادات. إذ إن زيادة حجم الأعمال وإنهاء حالة الركود سيعنيان تلقائياً زيادة واردات ضريبة الدخل. وهذا أمر جرى اختباره في العام 2018، إذ بالرغم من زيادة ضريبة أرباح الشركات من 15 إلى 17 في المئة، إلا أن النتيجة كانت انخفاضاً في إيرادات هذه الضريبة، بسبب الانكماش الاقتصادي.

أين الخطط الحكومية من كل هذا؟ عملياً، وبحسب مشروع الموازنة والنقاشات المرتبطة به، فإن الخطة هي: تخفيض العجز محاسبياً، بانتظار الحصول على قروض سيدر، مع افتراض أن تؤدي هذه القروض إلى تحفيز النمو. وهو افتراض أشبه ببيع السمك في البحر، في ظل غياب الدراسات والخطط التي تضمن استفادة الاقتصاد من هذه المشاريع (معظمها قديمة بمعطيات قديمة كانت بحوزة مجلس الإنماء والإعمار وقدمت إلى مؤتمر سيدر).

رحيل

الخصم القوي

إبراهيم الأمين

لم يكن البطريرك الماروني الراحل نصر الله صفير شخصية عادية، أو من طبقة رجال الدين الذين يعبرون من دون ترك آثار كبيرة. تطوّره داخل السلك الكنسي كان أساسه شخصيته المرتبطة بالقيم التي تميز رجال الدين المسيحيين بعضهم عن البعض الآخر. لكن اجتهاده في الإدارة العامة لشؤون الرعية، أتاح له بناء موقعية قوية مكنته في لحظات تاريخية من احتلال موقع القائد. ورغم حرصه الدائم على عدم قول كل ما يريد أو كل ما يؤمن به، الا أنه ظل على الدوام في موقع القادر على جذب الانتباه، انتباه الخصوم والمؤيدين وحتى الضائعين، خصوصاً أنه بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان، وإقصاء القيادات السياسية للاحزاب المسيحية، قبل بدور القيادة الفعلية، وصار هو المرجعية التي تبت الأمور من دون قدرة الآخرين على تجاهل ما يقوم به.

لكن البطريرك صفير لم يكن محايداً كما يحلو للبعض القول، ولم يكن شخصية عامة تهتم لأحوال جميع اللبنانيين، أو حتى جميع أبناء الرعية بحسب القانون الكنسي. كان صفير صاحب موقف، ومنحازاً الى وجهة عامة تخص حال المسيحيين في المنطقة، وعلاقتهم بالعرب. وكان له موقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وكانت له رؤيته لآلية الحكم في لبنان. حتى عندما قبل باتفاق الطائف، لم يكن يرى فيه ما يناسب مصلحة المسيحيين عموماً. لكنه قبل وقال إن الاتفاق هو حصيلة سياسات الزعامات المسيحية التي لم تعرف إدارة الامور كما يجب.

كان صفير خصماً قوياً للتيار الذي يقول باندماج كلّي للبنان في واقعه العربي. وكان رافضاً لاستراتيجية انخراط لبنان في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي. ولم يكن يوماً مقتنعاً بأن لبنان مضطر إلى بناء علاقات مميزة وخاصة مع سوريا. صحيح أنه لم يكن يفرق بين عرب المشرق والمغرب ولا عرب الجزيرة، لكنه اختار طريقة السياسيين في بناء تحالفات، جعلته أقرب الى المحور الذي ترعاه الولايات المتحدة وفرنسا ومعهما حلفاؤهما العرب واللبنانيون. لم يكن صفير معجباً بشخصية رفيق الحريري الآتي ليحل محل الدور الريادي لرجال الاعمال المسيحيين، لكنه وجد فيه حليفاً ضد الفريق المتحالف مع سوريا. صحيح أنه لم يكن يوماً معجباً بالزعامة الجنبلاطية، لا مع كمال ولا مع وليد، لكنه وجد أن مصالحة أبناء لبنان الصغير ضرورية في مواجهة تمدد أبناء الاطراف الى المركز.

كان صفير لا يمنح الشرعية الدينية لمعركة التحرير في وجه إسرائيل. وفي المقابل، كان يبرر تعامل فئة من اللبنانيين مع إسرائيل. كان يعتقد بأن ميليشيا العملاء في الشريط الحدودي، إنما هي جزء متبقٍّ من الحرب الاهلية. ولذلك كان ينظر الى سلاح المقاومة على أنه جزء متبقٍّ من سلاح قوى الحرب الاهلية. موقفه المبدئي لم يحل دون مد جسور الحوار والتواصل، لكنه لم يحد لحظة عن استراتيجية قامت على ثلاثة أعمدة:

- فك الارتباط القائم مع سوريا، وسلام مع إسرائيل ينهي النزاع ويُخرج اللاجئين الفلسطينيين من لبنان.
- إعادة تنظيم القيادة السياسية للمسيحيين، من خلال الإقرار بواقع قواهم كما هي، رغم أنه كان أقرب الى «فقراء الكنيسة»، ويقصد بهم «القوات اللبنانية» قبل الآخرين.
- إقامة لامركزية إدارية موسعة تسمح بحفظ الاختلافات بين «الجماعات اللبنانية»، من دون إلغاء مبدأ التعاون والتحالف مع الآخرين.

كان البطريرك صفير خصماً حقيقياً. مبدئيته جعلته الأكثر حضوراً بين القيادات المسيحية منذ صيغة الـ1943. كان رافضاً، بالعمق، لكل فكرة تقوم على اندماج كامل للمسيحيين باعتبارهم مواطنين عرباً... رحل، وسيكون من الصعب توقّع وريث بصلابته!

البطريرك الذي لم ينتصر... ولم ينكسر

نصري الصايغ

من معه؟ كثيرون.
من عليه؟ كثيرون أيضاً.
لذا، تصعب الموضوعية. البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، ليس جملة كلامية، ولا هو نص محايد، ولا هو رأي أكيد.
لا أحد ينكر حضوره الوازن، في السياسة. عاصر قسماً من الحرب الأهلية، وكاد يكون ضحيتها. انقسم حوله وضده الموارنة المتحاربون. ظنوا أنه سيتغير. لم يُبدل. ظل متصلاً بالمشروع الماروني للبنان، بصيغته القديمة، مع تعديلات طفيفة، في صناعة القرار. لم تكن مساهمته ناجحة. ظلت الحرب أقوى من بكركي.
تعب المتحاربون جميعاً. الموارنة تخندقوا داخل الكانتون العسكري، وطالبوه بالحسم والحل. لا حلول ممكنة بواسطة السلاح وحده. فجلس ينتظر الحلول. لا بد لكل حل أن يحظى ببركته ومعموديته.
في ذلك الزمن المأزوم، لم تتوقف الأوراق السياسية بينه وبين مرجعيات دينية وسياسية غير متخندقة. كانت إرهاصات الطائف تجد منفذاً لها، بأوراق يجري تداولها، لرسم صورة كل ما بعد الحرب. لاقاه من الجانب الآخر، الشيخ محمد مهدي شمس الدين. اقتربت وجهات النظر، لكن البطريرك ظل مصراً على الامتيازات المارونية في السلطة، آخر معاقلها، رئاسة للجمهورية بلا أظفار.
وتغير لبنان. خسر الموارنة الحرب ومكاسبها في زمن الطائف. «الجنرال» في المنفى، «الحكيم» في السجن، الرئيس الأسبق مطرود إلى فرنسا. فرغت الساحة من القادة. بات البطريرك هو المرجع الديني والسياسي الوحيد. يعيش في شبه عزلة. إلا فيما يناوب الموارنة غائبة، وما عادت اللغة السياسية تلحظ معلماً من معالم الموارنة الأصلية. النسخ السياسية للمارونية في الزمن السوري، كانت باهتة، لا لون لها. تتلون بلون الوعاء الذي أُعدّ لها. موارنة بلا قدرة ولا قوة تأثير. كادوا أن يصبحوا أقلية بين الأقليات. ولقد كانت بكركي تعضّ على الجرح ولا تلين، بانتظار غودو. لكن غودو جاء بعد مقتل الحريري.
قبل ذلك بسنوات، كانت المقاومة قد أنجزت تحريراً للجنوب والبقاع، كان إنجازاً إعجازياً طبع لبنان بميزة لا تحوزه أية دولة عربية. خروج «إسرائيل» بلا قيد ولا شرط. صارت بيروت عاصمة المقاومة والجنوب ميدانها...
استقبلت المارونية السياسية هذا الحدث بالقول: شكراً أيتها المقاومة. استريحي بعد الآن. هاتي سلاحك. إنها الفرصة الذهبية للضغط على المقاومة ومن معها، بهدف تعديل موازين القوى في الداخل. هكذا ولد البيان الأول بعد التحرير، ثم ولدت قيادة في قرنة شهوان، الصوت الصارخ المسيحي المطالب بسحب السلاح واستقلال لبنان عن سوريا.
حقق البطريرك صفير إنجازاً كبيراً في حياته. لقد شهد بعد اغتيال الحريري، انسحاب الجيش السوري، وسط موجة غضب عارم، واجهتها موجة «شكراً سوريا». وكان ما كان: تيار الثامن من آذار في مواجهة تيار الرابع عشر من آذار. اهتزّ الكيان. تبدلت التحالفات. بدا وكأن لبنان الجديد أتى هذه المرة، بصيغة استقلالية حاسمة، لا جدال في انتمائه إلى ذاته، وليس لأي قوة خارجية. ولقد كان ذلك وهماً من الأوهام المارونية. فقوة المقاومة كان لها القول الفصل في إثبات صيغة لبنان المقاوم أولاً.
لم تنفع البطريرك صفير المصالحة المارونية - الدرزية في الجبل. تعرضت لاضطهاد كبير. الأجهزة الأمنية أفلتت قواتها على جبل من الشباب سيتحدى السلطة. السلطة البوليسية تراجعت. لم يعد ممكناً أن يُحكم لبنان كما كان، ولا كما سيكون. لأن المستقبل مجهول.
وتطول الحكاية، والبطريرك لا يتزحزح أبداً. وقف إلى جانب الرابع عشر من آذار. صار محجة إلزامية لإنتاج المواقف التي تتفق مع هجمة القرارات الدولية على لبنان، بهدف إضعاف المقاومة ومحاصرتها. وكان للبطريرك حكمة الصمود في الخطوط الخلفية، ليُتيح للسياسيين الموارنة أن يتقدموا لتسلّم زمام المبادرة.
خاب ظنّ البطريرك. انتقلت المشكلة اللبنانية إلى الدوحة. سقط لبنان في اللاجدوى. لا قوة أقوى من الثانية. كل فريق بحاجة إلى الفريق المنافس. تلك هي صيغة لبنان.
لا شك في أن دور البطريرك صفير كان مميزاً في هذه المعارك. لم ينكسر ولم ينتصر. ظل كما كان. ثابتاً في موقعه، حتى قيل عنه، إنه الصخرة.
ترك البطريرك الكرسي، وترك لبنان في أسوأ حال. يدلّ على ذلك ما وصل إليه الكيان من إفلاس وحطام وانعدام. لبنان البطريرك صفير لم يرَ النور.

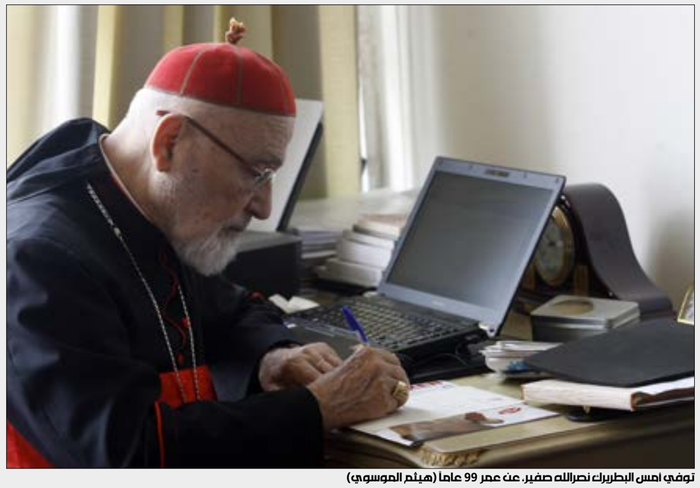
توفي امس البطريرك نصرالله صفير، عن عمر 99 عاما (هيثم الموسوي)

تصعب الموضوعية.
البطريرك مار نصر الله بطرس صفير ليس جملة كلامية، ولا هو نص محايد، ولا هو رأي أكيد

غابت أيقونة الطائفة المارونية

هيام القصيفي

غابت أيقونة الطائفة المارونية. خسرنا بطريركنا. وخسر لبنان أباً باراً به.
حين تناول قربانته المقدسة ومسحة المرضى الأخيرة، عاد الأبونا والبطريرك مار نصر الله بطرس صفير إلى حضن ابيه، مودّعاً حياة عمرها من عمر لبنان الكبير الذي أحب وخدم حتى الرمق الأخير، كما أحب كنيسته و«خاصته»، عملاً بما نص عليه كتابه الإنجيلي، زاده اليومي والأحب إلى قلبه. عاد إلى كنف والديه ومن سبقه من عائلته، مغادراً أحبة وجماعة انتمت إلى خطه الكنسي والوطني، وانطبعت في ذاكرتها صورته الأبوية. ترك كنيسة خدمها أكثر من سبعين عاماً، ووطناً دافع عنه بحب وعناد قلّما شهدنا مثلهم لدى قادة روحيين وسياسيين. لم يرتضِ تسلط طرف على آخر، ولا طائفة على أخرى، آمن بلبنان بلد الطوائف والمجموعات تعيش فيه بسلام حقيقي وعيش مشترك فعلي، ولم يساوم في الحفاظ على حقوق المواطنين أياً كان انتماؤهم الطائفي والسياسي. ولد في الشهر المريمي ورحل في شهر من تعبّد لها. عاش بسلام داخلي ورحل بصفاء، رغم أن بعضاً من بني قومه آثر ألّا يتركه يذهب إلى سيده بسلام.
صاحب الضحكة الدافئة والذكاء الحاد والإخلاص لسرّ كهنوته واحترامه الاستثنائي لموقعه، كان مثالاً على اقتدار فرد في التأثير بمجريات التاريخ. فأهميته أنه كان الشخص المناسب الذي قام بمهمات هائلة في الوقت المناسب تماماً. أُعطي ألقاباً كثيرة ونعوتاً سامية وسيئة، وبقي «أبانا البطريرك».
إنه سيد أنطاكيا وسائر المشرق لخمس وعشرين سنة. مهما اختلفت الآراء في مواقفه، يشهد له حتى أعداؤه، أنه ظلّ ثابتاً عليها. لم تغرّه مظاهر، ولا خدعته إغراءات سياسية، محلية أو خارجية. وقف في وجه ضغوط كثيرة، أهين كما سيده، هوجم بالكلام لسنوات طويلة و«عومل بقسوة فتواضع ولم يفتح فاه، كحمل سيق إلى الذبح» (أشعيا 53)، واعتُدي عليه جسدياً، وظل صامتاً، غافراً لمن اعتدوا عليه وهجّروه من كرسيه البطريركي، ولاحقوه بالأذية بطريركاً وناسكاً ومريضاً. صمد في وجه عواصف محلية وإقليمية ودولية، لكنها لم تكسره، ولم ينبت العشب على أدراج بكركي. هو البطريرك الذي لم ينحنِ لأحد ولم يتزلف لأحد، ولم يتورع عن قول كلمة الحق والوقوف حتى في وجه أصدقاء له إن أخطأوا، أو يعترف بعمل حق حتى لو عاداه كثيرون من أصدقائه.
الخجول بطبعه والجريء بطبيعته، الرصين والساخر، كان يقول لمحبيه إن هدوءه وسلامه الداخلي نابعان من «خوفه المسيحي العميق» وانتمائه إلى الإنجيل، لأنه فهم الكتاب المقدس بفطرية، وهو الذي تربى عليه طفلاً في عائلة تقية، وتعمق بسرّه كاهناً.
من الجيل الكهنوتي الذي لم يُعرف عنه إثم أو خطيئة، أو سُجّلت عليه سوابق، أخلاقياً وكنسياً. الطوباوي الذي شهد تقديس رموز الطائفة المارونية من مار شربل، إلى رفقا والحريديني ويعقوب الكبوشي والأب أسطفان نعمة وأشرف على فتح دعاوى قديسين أبرزهم البطريرك أسطفان الدويهي. خمسة عشرون عاماً قضاها في خدمة الكنيسة بطريركا، وقبلها 36 سنة كاهناً ومطراناً، من دون أن تعرف عنه بهرجة في ملبس أو مأكل. في بكركي أو الديمان، صيفاً وشتاءً، هو نفسه بلباسه البسيط وبيسمته الوديعة وحركات يديه الطريتين، ووجهه السموح والحاد في آن معاً. عباراته على مدى 25 عاماً صارت مرجعاً، تحفظ له في الدين والسياسة وأجوبته اللاذعة باتت مضرب مثل، كحنكته في إدارة الحوارات واطلاعه الدقيق على أي ملف سياسي أو اقتصادي طرح على طاولته، وذاكرته التي لا تنضب. أصدقاؤه المقربون معروفون، وثق بقلة وفتح قلبه لكل من دقّ بابه. في ظروف مختلفة، أحبّ من كان مخلصاً ودافع عنه وقرّبه إلى قلبه، وشهد على انقلاب محيطين به أكليروساً وعلمانيين. لا يطلب شيئاً لنفسه، منصرفاً إلى الصلاة والقراءة والترجمة والمشي، في بكركي والديمان، معتمراً قبعته البسيطة، متكئاً على عصاه يمشي في دروب قنوبين العتيقة ممتلئاً من قداستها وسحر كنيستها. المثقف والقارئ النهم، كتباً وصحفاً ودراسات، المحلل السياسي والعالم الكهنوتي، أحد أبرز رجال الدين بإتقانه اللغة العربية، كتب عظاته بلغة فصيحة، فصارت مرجعاً أسبوعياً في اللاهوت وفي المواقف السياسية. مواكب لعصره، وهو المولود قبل مئة عام، كتب بقلمه يومياته وأسراره الكثيرة، واحتفظ بالكثير أيضاً، وترجم ودرّس وطوّر ثقافته في مجال الكومبيوتر، فلم يرتهب أمام تكنولوجيا عصرية وهو يتقدم في السن. لغاته الغربية كانت له جسر عبور تلميذاً وكاهناً ومطراناً وبطريركاً إلى عالم غربي بثقافته الواسعة. عمل لكنيسته وأنشأ مؤسسات رغم الظروف السيئة التي عرفها لبنان، ويشهد له قيامه بالمجمع الماروني عام 2003 الأول بعد المجمع الماروني عام 1736.
حين عاد البابا بنديكتوس السادس عشر من لبنان إلى روما، كانت صورة صفير في ذهنه حين اختار الاستقالة والعزلة للصلاة والتأمل. هما الأسقفان الأعلى رتبة اللذان يقدمان استقالتيهما الطوعية من رأس كنيستيهما، يعتزلان ويعودان كما باشرا حياتهما كاهنين «أنت كاهن إلى الأبد على رتبة ملكي صادق» (مار بولس). خلال حبريته، زار البابا يوحنا بولس الثاني لبنان الذي خصّه بمجمع وبإرشاد رسولي، بسعي من صفير. فتحولت الزيارة مناسبة كي يفجّر فيها المسيحيون معارضتهم للنظام السوري وللسلطة القائمة حينها، حين احتفلوا مع البابا والبطريرك إلى جانبه على طرق بكركي وحريصا وبيروت.
قال لا لروما والبابا يوحنا بولس الثاني الذي احترمه وأحبه واعتبره أنه مثل كاردينال بولونيا الذي وقف في وجه الاحتلال الروسي، حين طلب منه مرافقته إلى دمشق فيما كان يخوض حينها أشرس معركة في وجهها. وقال لا لواشنطن حين وقفت ضد سيادة لبنان، فعارضته ورفضت استقباله، إلى أن تبدل موقفها ولم يبدل حرفاً في قناعاته. قال نعم للطائف كمخرج من الحرب الأهلية، وظل حريصاً على الدفاع عنه. وقال لا للوجود السوري طوال سنوات، وجهر بلا آلاف المرات للسلطة التي أنتجتها سورياً بعد الطائف، وللرئيس رفيق الحريري ومشروعه الاقتصادي في مذكرة شهيرة ضمت هواجس بكركي ومآخذها على استبعاد المسيحيين عن الإدارة وسوء تطبيق الطائف وعدم احترام الدستور. قال لا مرات عدة للرئيسين الياس الهراوي وإميل لحود، لكنه احترم موقع الرئاسة، وعارض التمديد لكليهما بحدة لم يصل إليها خصومهما، إلا أنه أيضاً رفض فكرة إجبار لحود على الاستقالة كيلا تسجل سابقة رئاسية.
من الظلم أن تختصر حياة صفير بمرحلة عام 2005، رغم أنه المحرك الأساسي لها. ومن الظلم له أيضاً أن يستغل بعض الطفيليين سياسياً وإعلامياً حياته، كما وفاته، لتصفية حسابات سياسية. هو الذي انتخب بطريركاً في آب عام 1986، في مرحلة شرسة من عمر لبنان. خلف البطريرك الكاردينال مار أنطونيوس بطرس خريش. ورغم أنه أتى في ظروف تسوية حملته إلى السدة البطريركية، عاكس كل التكهنات التي كانت لا ترى فيه إلا كاهناً ومطراناً يكتب الرثاء، والرقيم البطريركي. لكنه تغلب على أسلافه بحكمة وبصلابة، وتحوّل زعيماً كنسياً ووطنياً بلا منازع، وحوّل الصرح البطريركي في بكركي قبلة، حتى فاق عزه عز أسلافه البطاركة. ولم يأتِ موفد إلى لبنان إلا وزاره واستمع إليه، فكان سفيراً فوق العادة لبلد يتخبط بالحروب.
المعمودية السياسية الأولى لصفير، كانت في مواجهته لحظة استحقاق أساسية مع اقتراب انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميّل عام 1988. لم يجد السياسيون سوى بكركي لجسّ النبض والاتفاق على تأمين انتخاب رئيس جديد للجمهورية. كانت البلاد قد بدأت تشهد الانقسام المسيحي بعد سقوط الاتفاق الثلاثي.
حاول صفير تهدئة الساحة المسيحية وتأمين انتقال هادئ للسلطة. قد يكون، كما النواب الموارنة الذين كانوا يجتمعون لديه، صدّقوا أن الجميّل أعدّ لمرحلة ما بعده ولحكومة جديدة بعدما تعذر انتخاب رئيس جديد، إثر تهديدات الموفد الأميركي ريتشارد مورفي. لم يقبل الموارنة بأن يكون أمامهم خيار الفوضى مقابل انتخاب مخايل ضاهر. وكانوا على ثقة بأن الجميّل لن ينقلب عليهم، لكن الأخير زار دمشق وعاد منها وسلّم قائد الجيش العماد ميشال عون رئاسة الحكومة الانتقالية. تلك المرحلة الصعبة أدخلت لبنان وبكركي في مخاض جديد. وبدأ البطريرك يكتشف الأعيب السياسة ودهاليزها وخداع السياسيين ومكرهم.
بدأت حرب التحرير ثم حرب الإلغاء، وما رافقهما من التحضير لاتفاق الطائف. مواقف صفير لم تنل إجماع القوى السياسية، وفي مقدمها عون الذي غضب عليه لموافقته على «الطائف». البطريرك الذي أجبره مناصرو «الجنرال» الذين اقتحموا بكركي في تشرين الثاني عام 1989 على تقبيل صورة عون، متهمين إياه بمناصرة القوات اللبنانية والدكتور سمير جعجع والدفاع عن «الطائف»، ودفعوه إلى مغادرة بكركي إلى الديمان، هو نفسه الذي دافع عن حقوق العونيين حين نُفي قائدهم إلى باريس، كما دافع عنهم بشراسة في آب 2011، ودعاهم إلى قرنة شهوان فانسحبوا منها، لكنه ظلّ أميناً على استقبالهم ومراعاتهم لهم، قبل أن يعترف بزعامة عون بعد الانتخابات النيابية عام 2005. ومع ذلك، بقوا «مع آخرين غيرهم - على عداء له، حتى في استقالته ومرضه».
عاش الموارنة أسوأ كوابيسهم في ظل حرب الإلغاء والشرخ الذي أحدثته في المجتمع المسيحي، فيما كان الأب الروحي يرى أبناءه يقتتلون، ولا قدرة لديه على ردعهم رغم محاولاته الحثيثة، ليشهد بعد ذلك دخول الجيش السوري إلى بعبدا، وخروج عون إلى السفارة الفرنسية وإبعاده من ثم إلى باريس. إذا كان صفير قد أيد الطائف وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، إلا أنه لم يكن مؤيداً للمسار الذي أدى إلى مرحلة أقسى من حروب الاقتتال الداخلية، بعدما شهد فصول انهيار الطائف على أيدي منفذيه. بعد إبعاد عون، جاء تفجير كنيسة سيدة النجاة وما نجم عنها من محاكمة جعجع وسجنه. لم يصمت صفير عمّا تعرض له المسيحيون، والموارنة تحديداً، بعد سجن زعمائهم ونفيهم، وإبعادهم عن الحياة السياسية، في مقابل إطلاق يد حلفاء سوريا. ظلّ يردد في عظاته كلاماً قاسياً، وارتفعت لهجته تدريجاً إلى أن طالب بمقاطعة الانتخابات النيابية عام 1992. كل خطبه اتسمت بقساوة في المضمون، لكنه حافظ على أخلاقيات رفيعة في الممارسة السياسية كما في حواراته مع القيادات على تنوعها. أبقى أبواب بكركي والديمان مفتوحة، فلم يقفلها أمام أي شخصية موالية أو معارضة له، مهما كانت شراستها التي تعبّر عنها عند أدراج الصرح نفسه. في زمن حبريته، لم تبقَ شخصية إلا وزارته، يكاد الذين لم يقابلوه من السياسيين يعدون على الأصابع. عرف رؤساء جمهورية ورؤساء حكومات ورؤساء مجالس نيابية، وصاغ علاقات جيدة على مستوى راقٍ من التعامل المسؤول. خبرته علّمته أن يكون صريحاً ومتشبثاً بمواقفه التي دافع عنها بصلابة بين 1990 و2005. تلك المرحلة التي عاشها بكل تلاوينها، من الانتخابات التي قاطعها المسيحيون نزولاً عند رغبته، إلى الانتخابات اللاحقة التي انتقدها لأنها لم تكن عادلة بسبب قوانينها المركبة والمفصّلة على قياس أصدقاء سوريا.
بين المرحلتين وقف صفير في وجه مرسوم التجنيس والتلاعب بمصير لبنان الديموغرافي، وسلطة التروريكا، ورفض الفراغ الرئاسي، واضطر مكرهاً تحت الحاح فرنسا ودول حليفة على تسمية مرشحين رئاسيين لم يؤخذ بهم. ولم يكن ليتردد في الجهر بها، مطالباً بخروج الجيش السوري. ولم يكفّ عن ذلك إلى أن توج مسيرته تلك بنداء المطارنة الأول.
هي المعمودية الثانية لبطريرك تحول زعيماً سياسياً لطائفته في غياب زعمائها. بين النداء الأول وعام 2005، عرف صفير كيف يحوّل كلمات قليلة انقلابياً تاماً على مرحلة الاستكانة القائمة. مع قرنة شهوان، والمطران يوسف بشارة، وشخصياتها التي شهدت على مرحلة استثنائية، تحولت بكركي مقصداً لكل من عارض الوجود السوري، وأيضاً لكل من جاءها منتقداً لمواقف صفير المطالب عودة المنفيين وخروج المسجونين.
فعل النداء الأول فعله. لامس وليد جنبلاط، فعقد معه مصالحة الجبل التاريخية عام 2001، وأعاد لحمة الجبل بعدما تهجّر مسيحيوه بفعل حرب 1983. كان صفير بذلك يؤسس لعودة المسيحيين، ويعيد وصل ما انقطع بينهم والدروز، وهو ما أثار امتعاضات لبنانية وسورية. لكن النداء، لم يتوقف هنا، بل تسلل إلى طبقات سياسية بدأت تعي معنى إعادة الاعتبار للسيادة اللبنانية. في هذه المرحلة لم ينقطع حوار بكركي مع كل القوى من دون استثناء: الرئيس نبيه بري وحزب الله والحريري. لكن الاندفاعة قوبلت بحملة 7 آب 2001، والتوقيفات التي نفذتها الأجهزة العسكرية في حق مناصري القوات والتيار الوطني الحر. تحركت السلطة لمواجهة زلزال التظاهرات، وانطلق مسلسل

> قال لا للبابا يوحنا بولس الثاني حين طلب منه مرافقته إلى دمشق فيما كان يخوض حينها أشرس معركة في وجهها

جديد من القمع، لم يسكت عنه صفير، بل صعّد لهجته في النداء الثاني وفي العظات.
انطلق البطريرك بحملات داخلية وخارجية للمطالبة برحيل الجيش السوري وتطبيق الطائف، وبقانون انتخابي يؤمن صحة التمثيل، فأيد العودة إلى قانون 1960، إلى أن جاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005 ومرحلة الاغتيالات اللاحقة، وما شهده لبنان من تظاهرات وانقسام اللبنانيين بين 8 و14 آذار. رغم أن تظاهرات 14 آذار اعتُبرت امتداداً لنداءات بكركي، إلا أن صفير ظل حذراً من المرحلة المقبلة. زار قريطم معزياً، في لحظة تخوّف على مستقبل لبنان، ووقف إلى جانب المطالبين بالحرية والسيادة، لكن لم يرقه أن تستعد القوى السياسية للانتخابات وفق قانون قديم أثبت عقمه، ولم يرضَ عن ترشح شخصيات مقربة منه للانتخابات.
بعد الانسحابين الإسرائيلي والسوري، لم يدم فرح صفير طويلاً. فالأحداث التي تلت عام 2005 زادته ألماً، بقي على تفاؤله وخشيته معاً، في أن يفقد لبنان هويته ويصادر قراره مجدداً. كان لبنان يعيش على وقع تطورات خطرة، وكان البطريرك يعيش على وقع تقدمه في السن ورؤيته لكنيسة تحتاج إلى تغيير وتستثمر ما حققه فيها، وما عجز عن استكماله بفعل الأحداث وانغماسه في الشأن الوطني. استقال صفير من البطريركية المارونية عام 2011، وهو في الحادية والتسعين من عمره. لكنه بقي هو نفسه، صلباً محباً تقياً، لا يتعب ولا يملّ، وفي كل سنة في مثل هذا الموعد يتجدد عمره سنة جديدة يحتفل بها مع حلقة ضيقة، وكثر كثر يتمنون له عمراً مديداً، وهو الآتي من عائلة معمّرة. شهد على رحيل كثيرين وأحب كثيرين وأبغضه كثر، عرف أسراراً كثيرة وخبر نفوس شخصيات كثيرة وانقلابها أو ثباتها. كان وفياً لإيمانه ومبادئه، كما بقي كثيرون أوفياء له. رحل ومعه زوادة كبيرة من المحبة، آخذاً معه الكثير من هيبة الكنيسة وقداستها. صوته لا يزال هادراً، وضحكته لا تزال على طفوليتها، وصورته واعظاً أو خاطباً بنبرة واضحة وحقيقية، هي الأسمى، هي الباقية. لا صورته المسربة من المستشفى في أكثر اللحظات الإنسانية مرارة، بما تحمل من انتهاك صارخ وسخيف من روحيين ومقربين منه لخصوصيته وسنّه ومرضه، الذين حاولوا في أيامه الثلاثة الأخيرة تطعيم وفاته بما يشبه الإذلال. لكن أيامه الثلاثة كأيام سيده الأخيرة، هي أيضاً قيامته. هو الماروني ابن الكنيسة الأنطاكية عن حق، المتواضع والبسيط، الذي لم يعرف في حياته إلا حباً صافياً لمسيحه ووطنه، وهو الذي شهد قيام لبنان والكنيسة معاً، فلم يفصل بينهم ولم ينفصل عنهما. إنه البطريرك صفير الذي غاب عنا، فغاب معه المجد الذي أُعطي له.

قضية

التعذيب في لبنان: الفيل في الغرفة

عمر نشابة

توفي أمس المواطن حسّان الضيقة، وأصدر والده المفجوع المحامي توفيق الضيقة بياناً قال فيه إن نجله تعرض للتعذيب أثناء التحقيق معه من قبل أشخاص تابعين لأحد الأجهزة الأمنية المعروفة للبعض بأنها الأكثر تطوراً لناحية التجهيز والتدريب والاحتراف. وقد سارع وزيرا العدل والداخلية الى التأكيد بأن التحقيق جارٍ بإشراف القضاء المختص تمهيداً لاتخاذ موقف سياسي في الحكومة يعبر عن الالتزام باتفاقية مكافحة التعذيب الدولية التي تعهدت الجمهورية اللبنانية خطياً احترامها في 5 تشرين الاول 2000.

وكان بعض عناصر الجهاز نفسه (فرع «المعلومات» في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي) خضعوا للمحاكمة في قضية تعذيب سابقة (في سجن رومية عام 2015). لكن التركيز على مكافحة التعذيب في جهاز دون غيره يعد إجحافاً وعملاً فنياً منحازاً لفريق على حساب آخر، كون الجهاز المذكور معروفاً بأنه محسوب على طرف سياسي محدد (تيار المستقبل). ولا بد من التسليم بأن استمرار ممارسات التعذيب في لبنان يشكل اخفاقاً وطنياً شاملاً، لا يتوقف عند جهاز محدد أو فريق محدد، ولا يقتصر على ممارسات رجال الامن بل يذهب الى ابعد من ذلك، أي الى غياب ثقافة العدالة في لبنان، لناحية التشدد في احترام تسلسل الاجراءات القضائية العادلة التي تبدأ بالاشتباه والتحقيق، ولا تنتهي الا بعد صدور الحكم النهائي الذي يثبت البراءة أو يعاقب المذنب بهدف الوصول الى معالجة صائبة للجرم ونتائجه، وبعد تنفيذ العقوبة.

ادخال موضوع ممارسات التعذيب في حلبة الصراعات الفئوية / السياسية / الطائفية في لبنان هو تعطيل للمعالجة وتضييع لحجة حماية حقوق الانسان التي يفترض أن يتمتع بها كل انسان من دون أي تمييز أو تفضيل.

وقبل الدخول في عرض بعض أسباب استمرار ممارسات التعذيب، نذكّر بأن المعاهدة الدولية التي تعهد لبنان احترامها لا تقتصر على التعذيب الجسدي والنفسي، بل تشمل غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبالتالي، فان الامر يتعلق بتعامل رجال السلطة بشكل عام مع الناس، خصوصاً المشتبه فيهم والمتهمين بارتكاب اعمال مخالفة للقانون. والامر يتمحور كذلك حول قيم سائدة تقدم أسلوب المعاملة القاسية على أسلوب التعامل العلمي والتقني المناسب.

خلال متابعة تفاصيل إجراءات مئات التحقيقات الجنائية التي أشرف عليها القضاء منذ عام 2006، واثناء مقابلة العديد من ضباط ورتباء التحقيق وقضاة النيابات العامة، تبين لنا في «الاخبار» ان موضوع التعذيب لا يتناوله أحد صراحة، لكنه الحاضر الدائم. هو «الفيل في الغرفة». «عالجوه»، أمر بدا لنا من بين أبرز الالغاز المستخدمة للإشارة الى المعاملة القاسية التي تؤلم الموقوف جسدياً أو نفسياً بهدف دفعه الى الاعتراف او الى تقديم معلومات.

وفي المقابل، نسجل تكرار عبارة «خرجو» على ألسنة كثير من المواطنين، خصوصاً في حالتين: الاولى عندما تنشر وسائل الاعلام معلومات تدين الموقوف قبل المحاكمة وتركز على فظاعة الجريمة المرتكبة؛ والثانية عندما يصنف الموقوف على انه ينتمي الى فريق او حزب او جنسية أو مجموعة او مذهب محدد، فيما يكون الجهاز الذي يحقق معه محسوباً على فريق مواجه له. ولكن بما ان الأفرقاء السياسيين في لبنان متفقون، الى حد ما، على عدم مواجهة بعضهم بشكل مباشر، يتحول الامر في الحالة الثانية الى الآتي: كل جمهور يدافع عن ممارسات الجهاز المحسوب عليه وينفي او يبرر لجوءه الى التعذيب.

لكن رغم ذلك، فإن مكافحة ممارسات التعذيب وضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لا تبدأ بإصلاح الاجهزة الأمنية والعسكرية، بل تنطلق من تثبيت استقلالية القضاء الكاملة والتشدد في مراقبة عمل النيابات العامة المشرفة على التحقيق والمحاكم من قبل أجهزة التفتيش القضائي التي ينبغي تطويرها وتوسيع ملاكها وصلاحياتها، وبرفع مستوى الكفاءة والاختصاص العلمي للقضاة والمستشارين والمدعين العامين.

فمسؤولية كل ما يجري اثناء التحقيق تعود الى السلطة القضائية المشرفة عليه لا الى مدير المؤسسة الأمنية التي يتبع لها المحققون. ولا يجوز ان يقتصر دور القاضي المشرف على التحقيق على تلقي نتائج استجواب الموقوفين وتفقد مسرح الجريمة ومنح الاستنابات القضائية. ولا يفترض ان يقتصر التواصل بين القاضي المشرف والضابط أو الرتيب المحقق على المكالمات الهاتفية والفاكس. بل على القاضي ان يشرف - عملياً وفعلياً وشخصياً - على كل إجراءات التحقيق، من خلال توجيه الضابطة العدلية والتدقيق في كل خطوة يقوم بها الضباط والرتباء والعناصر. فهل زار أي من القضاة المشرفين على التحقيقات الأمكنة التي يحتجز فيها الموقوفون مؤقتاً للتأكد من ان أوضاعها قانونية وتتناسب مع الشروط بحسب اتفاقية مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبحسب المعايير الدولية الدنيا لمعاملتهم؟ وهل بادر أي منهم الى الانتقال الى مراكز التحقيق لمراقبة كيفية استجواب الموقوفين من دون علم أو اخطار مسبق للمستجوِبين والمستجوبين؟ أم أن الفيل في الغرفة، ولا حاجة للبحث عنه ولا سبيل سوى استمرار اغفال وجوده؟

مصادر قوى رواية التعذيب لأن «من المستحيل أن تستلم النيابة العامة أي شخص تعرّض للضرب لتأخذه على عاتقها من دون تدوين ذلك وعرضه على طبيب شرعي». وأوضحت أنّ الضيقة كان بين «مجموعة موقوفين شكّلوا شبكة لتهريب المخدرات إلى الخارج، علماً أنّ دوره اقتصر على كونه مخلّصاً جمركياً. وقد أوقف في الثالث من تشرين الثاني الماضي وخُتم التحقيق معه في 5 تشرين الثاني، ثم حُوّل إلى القضاء. وبقي لدى فرع المعلومات على سبيل الأمانة حتى التاسع من تشرين الثاني عندما سُلّم إلى النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان. ومنذ ذلك الحين لم يره أحد من محققي الفرع. وهو بقي منذذاك وحتى شباط الماضي في نظارة قصر بعبدا، ونُقل بعدها إلى سجن رومية المركزي لفترة قصيرة قبل نقله إلى سجن عالية. وفي الثاني من نيسان الماضي نُقل إلى مستشفى الحياة لمعاناته من آلام في ظهره».

بحسب الرواية الأمنية، «استحصل والد الموقوف في 23 تشرين الثاني الماضي، بعد ختم التحقيق معه بـ 12 يوماً، على موافقة من النيابة العامة لتكليف الطبيب الرديف ن.م. الذي كتب تقريراً يُفيد فيه بتعرض الموقوف لكدمات نتيجة التعذيب، علماً أنه كان قد مثل أمام قاضي التحقيق في 16 تشرين الثاني، أي قبل صدور التقرير بأسبوع، ولم يُبلغ القاضي بتعرّضه للضرب». وأشارت المعلومات الى أن «مساراً جديداً فُتح في القضية بعد التحقيق مع الطبيب الشرعي ن.م. في 14 آذار. إذ عُثر في هاتفه على مكالمات هاتفية مسجّلة بينه وبين والد الموقوف يطلب فيها الأخير منه أن يُحرر له تقريراً طبياً لصالح ابنه و«اللي بدك اياه بأمرك». وبعد سؤال الطبيب الموقوف عن المكالمة قال إنه كتب التقرير لأنّه تأثر بالقضية ولكون والد الموقوف صديقه». الرواية الأمنية أشارت الى أن المحامي الضيقة، «بعد فضح التسجيل وطلب القاضية عون إذناً للاحقته ورفع الحصانة عنه، قصد كاتب العدل نزار بو نصّار وعمل إسقاط عن شكويين كان تقدم بهما ضد فرع المعلومات».

وأكّدت رواية قوى الأمن أنّه «طيلة فترة التوقيف، كان الضيقة يخضع لمعاينة طبية بشكل دائم وتوصف له الأدوية. وكلّف والده طبيبة نفسية كتبت تقريراً تقول فيه إنّ الموقوف مصاب بفوبيا تسبب له توترا عاليا وسرعة في دقات القلب وارتفاعا في الضغط وضيقا في التنفس وهلعا وبكاء. وذكرت أنّه سبق أن أُدخل إلى مستشفى الجامعة الأميركية للعلاج قبل توقيفه. وقد تقدّم الوالد بهذا التقرير طالباً إخلاء سبيل ابنه».

المصادر الأمنية أشارت الى أنه في السابع من آذار، بعد أربعة أشهر على التوقيف، «تقدم والد الموقوف أمام قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان نقولا منصور بطلب تعيين طبيب شرعي للكشف على ابنه. وقد وافق القاضي وكُلّف الطبيب الشرعي وحيد صليبا الذي جاء في تقريره أنّ الضيقة يعاني من ألم في أسفر ظهره ولديه توتّر شديد يتسبب بتسارع في دقّات القلب. وطلب إخضاعه لصورة رنين مغنّاطيسي فتبين أنّ هناك تكلّساً في الفقرتين الرابعة والخامسة في العمود الفقري». وأكدت انه «بخلاف ما يقوله الوالد، فإنّ الأخير لم يطلب يوماً نقل ابنه إلى مستشفى آخر لعلاجه على نفقته، إنما كان يتقدّم فقط بطلبات إخلاء سبيل. كما أن الضيقة طوال فترة وجوده في مستشفى الحياة، كان يخضع لكشف أطباء القلب والأعصاب والعظم».

الطبيب الشرعي أحمد المقداد كشف على الجثة بتكليف من مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية لتحديد سبب الوفاة، وخلص إلى أن «لا آثار للعنف على الجثة سوى جرح حديث على الذراع الأيمن بطول 3 سنتيمترات ناتج عن الارتطام بجسم صلب». وذكر أنّه «بعد الإطلاع على الملف الطبي وتقرير الأطبّاء المعالجين تبيّن أنّ الضيقة كان يشكو من ديسك بين الفقرات كان يسبّب له بعض العوارض». وخلص الى أنّه «لا يمكن تحديد سبب الوفاة لأن لا دلالات أو علامات خارجية تدلّ عليه، والتشريح هو ما يحدد ذلك. لكنّ الأهل رفضوا التشريح. وقد تم أخذ عيّنة من الجثّة في انتظار الفحوصات».

(الأخبار)

بوليغان ـ المكسيك

توفي الموقوف حسان الضيقة في مستشفى الحياة ليك السبت. والده، متسلحاً بتقارير طبية، اتّهم فرع المعلومات بتعذيبه حتى الموت، والقاضيين غادة عون ونقولا منصور بالتواطؤ لمنع خضوعه لعملية جراحية. في المقابل، قدّمت القوى الأمنية رواية تدحض اتهامات الوالد معزّزة بتقارير طبية أيضاً

وفاة الموقوف حسان الضيقة
الرواية الأمنية في مقابل اتهامات التعذيب

انتشار خبر وفاة الموقوف حسان الضيقة تحت التعذيب ترافق مع موجة استنكار واسعة . وزيرا الداخلية ريّا الحسن والعدل البرت سرحان تعهّدا بفتح تحقيق، فيما اتهم والد الموقوف المتوفى، المحامي توفيق الضيقة، فرع المعلومات بتعذيب ابنه ما تسبب بإصابته بشلل نصفي ثم وفاته. وأوضح الضيقة في مراسم تشييع ابنه في شمسطار أمس أن الأخير «بقي تسعة أيام رهن التحقيق، تعرّض خلالها لأبشع أنواع التعذيب والعنف». وقال إنّ النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضية عون وقاضي التحقيق الأول في جبل لبنان نقولا منصور لم يسمحا بخضوع حسان لجراحة على نفقة أهله رغم مراجعات متكررة، لافتًا إلى أنّه عيّن طبيبين شرعيين «أثبتا وجود تعذيب». كما أشار الى تلقيه تهديدات بالتوقيف والسجن، كاشفاً أنّه تقدّم بدعوى في جنيف ضد من تسبب بموت ابنه.

وفيما وضعت النيابة العامة التمييزية يدها على الملف للتحقيق في سبب الوفاة، سُرّب ليل أول من أمس تقريرٌ لطبيب شرعي عاين الجثة يُفيد بأنّ «الموقوف أُدخل الى المستشفى قبل 40 يوماً بسبب آلام في الظهر قبل ان يتوقف قلبه فجاة عن العمل ليل السبت». وأوقف فرع المعلومات الضيقة الذي كان يعمل مخلّصاً جمركياً قبل ثمانية أشهر مع 10 مشتبه فيهم بتهمة تهريب أطنان من حشيشة الكيف الى خارج لبنان.

القوى الأمنية قدّمت في المقابل رواية أشارت الى أن الضيقة لم يكن موقوفاً لمصلحة فرع المعلومات أصلا، بل «كان نزيلاً في سجن عاليه بناء على إشارة القضاء لكون التحقيق معه انتهى منذ سبعة أشهر». ونفت

> وضعت النيابة العامة التمييزية يدها على الملف للتحقيق في سبب الوفاة

تقرير

أمن الدولة متواطئ مع «تشيبس»!

أمال خليل

تتقدم المصلحة الوطنية لنهر الليطاني أمام النيابة العامة الإستئنافية في البقاع، اليوم، بطلب التوسع في التحقيق في ملف اتهام معمل «ماستر تشيبس» (يملكه النائب في «تكتل لبنان القوي» ميشال ضاهر) في الفرزل بتلويث الليطاني. ويقترن الطلب بمذكرة تطلب «عزل» جهاز أمن الدولة من التدخل، بصفته ضابطة عدلية، في الدعوى المرفوعة من المصلحة ضد المعمل بسبب ما تعتبره «انحيازاً من الجهاز لمصلحة المتهم».

وكانت المصلحة نشرت الأسبوع الماضي شريط فيديو يوثّق التلوّث الذي يتسبّب به المعمل وتصريفه للزيوت والمياه الصناعية العادمة في النهر مباشرة أو في شبكة الصرف الصحي لبلدة الفرزل من دون معالجة.

رئيس المصلحة سامي علوية قال لـ«الأخبار» إن جهاز أمن الدولة «متواطئ النائب ضاهر في إخفاء جرم تلويث الليطاني. وبدل أن يجمع الأدلة حول الجرم، طالب بالتحقيق مع موفدي المصلحة والتدقيق في صحة التسجيلات التي صورت من داخل المعمل في الثالث من أيار الجاري».

ومعلوم أن «ماستر تشيبس» بين مئات الشركات الصناعية والتجارية والزراعية التي ادّعت عليها مصلحة الليطاني نهاية العام الماضي أمام مدعي عام التمييز بتهمة تلويث النهر، وطلبت اتخاذ الإجراءات الرامية الى الزامها بازالة التعديات فوراً، وختم المنشآت بالشمع الأحمر لحين اتخاذها الإجراءات المنصوص عنها في القوانين.

فريق تالف بناء لطلب ضاهر من وزارات الصحة والبيئة والصناعة والخبيرة البيئية كارول السخن (المعينة من قبل القاضي المنفرد الجزائي في زحلة). ولفتت المصادر إلى أن الجهاز «عارض حضور ممثلين عن المصلحة خلال الكشف، ما دفع بالأخيرة إلى الشكوى لدى النيابة التي فرضت حضور مندوبين عن المصلحة».

الكشف الأخير على المعمل كان الرابع بعد سلسلة كشوفات أجريت بأمر من القضاء. وأكّدت نتائج الكشف ما جاء في التقارير الثلاثة السابقة لجهة «عدم التزام المعمل بمعالجة المياه العادمة قبل تصريفها. كما تبين وجود محطة تكرير لا تعمل بالشكل المطلوب، وبعض المخارج للمياه والزيوت غير موصولة على المحطة وتصب في النهر. علماً بأن الخبيرة أوصت في الكشوفات السابقة بإقفال تلك المخارج. أما المحطة فموصولة بدورها بشبكة الصرف الصحي للفرزل، فضلاً عن تحويل جزء من المياه العادمة والزيوت إلى قناة ترابية تصب في الليطاني. كما تبين وجود قسطل خارج حرم المعمل تقول الإدارة إنه لجمع العينات من محطة الترسيب. لكنها تضخ نحو محطة التكرير في الفرزل ما يهدد بتعطلها».

> مصلحة الليطاني تطلب عزل الجهاز عن التدخل في الدعوى ضد المضانع الملوّثة

الى ذلك، أدعت المصلحة على شركة «إي زد كومباني» (لتصنيع «المايونيز») في قب الياس بتهمة تلويث الليطاني. وتبين بأن الشركة تستفيد بموجب مرسوم جمهوري (رقم 9841) موقع من رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان في شباط 2013، من اعفاء من دفع ضريبة الدخل على الارباح لمدة عشر سنوات!

كذلك أظهرت جولة المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم على المصانع المدعى عليها، الخميس الماضي، أن معمل «ألبان لبنان - كانديا» لا يزال مستمراً في تلويث الليطاني. فرغم استحداث حفر ترابية للترسيب يحول إليها الصرف الصناعي، تبيّن أن هذه الحفر موصولة بمسرب يصرف مياهها بعد امتلائها نحو الليطاني. وقال علوية لـ«الأخبار» إنه في صدد توجيه كتاب إلى إبراهيم اليوم يطلب فيه إقفال المسرب.

طائرات في «حديقة صيدون المائية»

استكملت جمعية «أصدقاء زيرة صيدا» تركيب «حديقة صيدون المائية» بوضع ست طائرات ركاب مدنية وعسكرية صغيرة الحجم ومنتهية الصلاحية على عمق 30 متراً تحت البحر، في محيط زيرة صيدا قبالة القلعة البحرية. الطائرات الست وُضعت الى جانب أربع دبابات وناقلات عسكرية قدّمها الجيش هبة سابقاً، بالتعاون مع الجيش وبلدية صيدا ومديرية النقل البحري في وزارة الأشغال ونقابة الغواصين المحترفين ونادي الطيران اللبناني.

سلسلة بشرية رفضاً لسدّ بسري

نهاية الشهر الجاري سيوضع الحجر الأساس لمشروع سد بسري على أن تبدأ الأشغال مطلع حزيران المقبل. إلا أن المعترضين على المشروع لم ييأسوا من الإحتجاج بعد. بدعوة من حملة «أنقذوا سد بسري» والحركة البيئية اللبنانية، شكل العشرات سلسلة بشرية فوق جسر بسري السبت الماضي، في إطار التحركات الإحتجاجية ضد المشروع، تقدمهم النائبان أسامة سعد وبولا يعقوبيان.

(الأخبار)

قضية

تصوير عدنان الحاج علي

سوء تنظيم وأمن مفقود! الشغب في الملاعب ... «المهزلة مستمرة»

حصلت مصالحة يوم أمس بين الشابين في المدينة الرياضية

علي زين الدين

يسأل كثيرون ممّن لم يُتابعوا مباراة الأنصار والنجمة من على مدرجات ملعب المدينة الرياضيّة، إذا كانت الصور حقيقية. البعض يجزم بأن الشابين اللذين في الصورة (التضارب) اتفقا على أخذها بهذه الطريقة. هي واقعية لدرجة لا تُصدّق، ليس للطريقة التي يضرب فيها أحدهما الآخر فحسب، بل لأن المشهد هذا على أرض ملعب كرة قدم. ما لا يظهر في هذا الإطار، عشرات الأفراد من قوى الأمن ممّن يتابعون لعبةً أخرى، لم يحضروا لرؤيتها. سؤالٌ واحدٌ يُطرح هُنا ويلغي كل الأسئلة الأخرى: ماذا لو ذهبت الأمور الى أكثر من ذلك؟

على المدخل الرئيسي لملعب المدينة يقف عددٌ من عناصر الجيش اللبناني لتفتيش الآلاف ممّن حضروا لمشاهدة لقاء الأنصار والنجمة مساء الجمعة الفائت. يُبرز أحد الزملاء الصحافيين بطاقته، لكن عنصر الجيش لم يتعرّف إليه. هي المرة الأولى له. يُعطيها لزميله، والثاني يسمح بالدخول، لكن الضابط يأمر بتراجع الجميع، صحافيين ومشجعين. يحاول الزميل أن يشرح له ضرورة الدخول قبل بداية اللقاء، لكن القائد يُصرّ على عدم مرور أي شخص قبل رسم الصفوف. باقٍ رُبع ساعة على الصافرة الأولى، ولا يزال الآف المشجعين خلف أسوار الملعب بانتظار الإشارة بالدخول. بدأ التدافع، وعناصر الجيش ملتزمون أوامر عدم مرور أي شخص قبل التفتيش. أحد المشجعين يقول لصديقه أن يضع الولّاعة في يده ويرفعها لحظة يُفتّشوه، هكذا يمرّ دائماً. يردّ عليه: «إنس. صارت بالبوكس».

الجميع في باحة الملعب. الصحافيون من جهة، والجماهير من جهةٍ أخرى. هذا ما هو مُتعارفٌ عليه، لكن ليس الليلة. المنصة الرئيسية مُغلقة وممنوعٌ على أحدٍ الولوج إليها. الحل بدخول الملعب من النفق، ذلك الذي تنتشر فيه رائحة النفايات. لا بأس بذلك، لهذا تُسمّى «مهنة المتاعب». من النفق إلى أرض الملعب حتّى الوصول إلى أحد الموظفين الاتحاديين. يطلب الأخير الخروج، فهذه ليس المنطقة المخصصة للمراسلين. موظّفٌ آخر يدلّ على طريق الخروج، ليس من أرض الملعب إلى المنصة أو المدرجات، بل من الملعب كُلّه إلى الطريق العام. الدورة عينها تتكرر. إلى حاجز الجيش، فالتفتيش مجدداً، حتى الوصول إلى مدرج الدرجة الأولى حيث جلس الصحافيون مع المشجعين. لا بأس بذلك أيضاً، فالصحافي مُشجعٌ هو الآخر، أو على الأقل هذا ما يقوله الموظّف الاتحادي.

بدأت المباراة، ويبدو أن المدرجات لن تحشد عدداً كبيراً من الجمهورين، كما هو متوقّع. الصورة عند بداية المباراة ليست كما هي بعد عشر دقائق على انطلاقها. الأعداد ازدادت بنحو لافت، فالعديد من المشجعين كانوا يمزون بالدورة عينها في وقتٍ متأخر.

الشوط الأول لم ينتهِ بعد، والأصوات علت من أسفل المدرج. قسمٌ من المشجعين تعارك مع قوى الأمنية التي كانت على المدرجات للمرة الأولى. فجأة قُطع السياج الفاصل بين مدرجين، وانسحب عناصر قوى الأمن إلى زاوية المنصّة الرئيسية. تلك نهاية الطريق، والمشجعون يلاحقونهم بالمقاعد والحجارة. لم ينتهِ الإشكال إلا مع الانسحاب التام للعناصر الأمنيين. هذا ليس مكانهم، ليس بالنسبة إلى الجمهور.

الدقائق تمرّ والمباراة أشرفت على النهاية. عشرات عبوات المياه تُرمى باتجاه القوى الأمنية على أرض الملعب. لكن مهلاً، ألم يكن التفتيش دقيقاً، وإدخال عبوات المياه قبل نزع أغطيتها إلى المدرجات ممنوعاً؟ ما لم يُحسب له حساب، أن توضع الحجارة داخل العبوات حتّى تُصبح أثقل، والوزن الأثقل يعني بُعداً بالمسافة عند الرمي. الأسلحة «من الملعب وفيه»، ولا داعي لإخفائها. الحجارة على أرض الملعب أكثر من عبوات المياه، وقوى الأمن تحمي نفسها من الشظايا.

خلال المباراة قفز المشجع الأوّل إلى أرض الملعب. لحق به أحد العناصر وأعاده إلى المدرجات. بعدها لحقه الثاني، فالثالث، والرابع. صار العدد كبيراً. كيف يفلت هؤلاء من قبضة القوى الأمنية؟ لأن العناصر أصبحوا بعيدين عن المدرجات بسبب القذف المستمر بالحجارة. الخامس أصبح على أرض الملعب أيضاً، لكن التعب نال من الدركي. بات يناديه ليعود إلى المدرج بدلاً من ملاحقته. فجأة قفز مُشجّعٌ من كُل مدرج والتقيا في وسط أرض الملعب. الأوّل يحمل علم الأنصار والثاني علم النجمة. لم يفز النجماوي. كان يريد أن يردّ شيئاً من اعتبار فريقه الخاسر أيضاً، لكن الخطّة لم تنجح. سقط أرضاً، وانهالت عليه الضربات. أيسكت زملاؤه؟ طبعاً لا. من ثمانية إلى عشرة أولاد قفزوا إلى أرض الملعب باتجاه الإشكال، قبل أن ينسحبوا مع تقدّم القوى الأمنية.

انتهى اللقاء. جمهور النجمة غاضب، ومشجعو الأنصار يحتفلون على مدرجهم. السلاح (مقاعد وحجارة) لا يزال بين الأيادي و«العدو» يقترب من مدخل المنصة الرئيسية. استعد، صوّب، إرم. ليس مهماً أن تُصيب الهدف بقدر ما هو مهم ان تُنفّس عن الغضب، بعد الرمايات شتيمة.

«المهزلة» كادت تنتهي. عناصر الأمن على أرض الملعب مستمرون بحماية أنفسهم من هجوم أقل من عشرة أولاد. الهيبة مفقودة، والواضح أن أمراً «من فوق» يقضي بعدم الاشتباك مع المشجعين. أضواء الملعب العالية باتت تخفت، لكن أعداد جماهير الأنصار على أرض الملعب تزداد للاحتفال مع اللاعبين. كيف نزل هؤلاء؟ سؤالٌ أيضاً لا جواب له.

هذا السيناريو واقعي بكل ما فيه من مشاهد، ويتكرر عند كل مباراة كبيرة ضمن أي مسابقة محليّة. يكاد يبدو للمتابع أن اللقاء يُلعب من دون إدارة اتحادية ولا تنظيم من المسؤولين في الملعب. الفوضى موجودة في كل زاوية من الملعب، والجميع يُساهم فيها. المشكلة بحدّ ذاتها أنّ هذه الأمور باتت اعتيادية. الشتائم تُقابلها غرامة مالية. شغب؟ إيقاف الجمهور لبعض المباريات. لكن لا حلول هُنا. بعون الله تسير اللعبة في لبنان.

الجميع يتحمّل المسؤولية عمّا وصلت إليه كرة القدم اللبنانية، من وزارة الشباب والرياضة إلى الاتحاد فالأندية والجماهير حتّى القوى الأمنية أيضاً، وصولاً إلى الصحافة. والجميع أيضاً يُطالب بالحلول المعروفة سلفاً، لكنّ أحداً لا يعمل على تنفيذها. ومما لا شك فيه، أن الموسم الذي سينتهي قريباً هو الأسوأ على الإطلاق في الألفية الجديدة. أخطر ما وصلت إليه اللعبة، انعدام الاحترام. لا الأندية تحترم الاتحاد، ولا تحسب له أي حساب، ولا الجمهور يحترم القوى الأمنية وحرمة الملاعب، ولا الاحترام متبادل بين جميع الأطراف. وكل هذا السرد يُعيدنا إلى السؤال الأوّل: ماذا لو ذهبت الأمور الى أكثر من ذلك؟

مشاكل كثيرة حصلت خلال اللقاء (عدنان الحاج علي)

الموسم الذي سينتهي قريباً هو الأسوأ على الإطلاق في الألفية الجديدة

ثمانية إلى عشرة أولاد قفزوا إلى أرض الملعب باتجاه الإشكال

إشكال كبير حصل داخل الملعب

كأس الاتحاد الآسيوي

العهد يستضيف المالكية في مشواره نحو اللقب

عبد القادر سعد

يختتم ممثلا لبنان في كأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم الدور الأول، حين يلعب العهد مع ضيفه المالكية البحريني اليوم عند الساعة التاسعة مساءً على ملعب المدينة الرياضية ضمن المجموعة الثالثة. أما النجمة، فيحلّ غداً ضيفاً على الجيش السوري في المنامة البحرينية عند الساعة العاشرة ليلاً بتوقيت بيروت ضمن المجموعة الأولى.

تختلف الصورة كلّياً بين الفريقين في المشهد الأخير من الدور الأول. العهد يسعى إلى تحصيل نقطة على الأقل والتأهّل إلى نصف نهائي منطقة غرب آسيا، حيث يتصدر المجموعة برصيد 11 نقطة أمام المالكية الوصيف بثماني نقاط، الذي يتقدم القادسية الكويتي الثالث برصيد سبع نقاط، فيما يحتل السويق العماني المركز الأخير بنقطة واحدة.

التعادل سيكون كافياً للعهد لضمان صدارة المجموعة. هذا على الورق، لكن على أرض الملعب قد يكون هذا الأمر سيفاً ذا حدّين. فاللعب للتعادل قد يؤدي إلى الخسارة وضياع التأهل، وعليه، فقد عمل الجهاز الفني خلال الفترة الماضية على هذه النقطة لدى اللاعبين. «الأمور جيدة جداً خلال التدريبات، والجدية واضحة على اللاعبين المصممين على الفوز»، يقول المدير الفني للعهد باسم مرمر في حديث مع «الأخبار». فبالنسبة إلى الكابتن باسم، يمكنكم معرفة وضع الفريق من خلال تمارينه «والأمور تبشّر بالخير. فقبل مباراة العهد مع طرابلس في ربع نهائي كأس لبنان لم تكن الجدّية طاغية على تدريبات الفريق، وهذا ما انعكس على المباراة. لكن في الأيام الماضية كانت الأمور مختلفة جداً».

يدخل العهد إلى المباراة مكتمل الصفوف من دون إصابات، ما يضع خيارات كبيرة أمام المدرب مرمر في لقاء اليوم، وهو أيضاً سيف ذو حدّين من ناحية تخمة النجوم في الفريق. لكن المريح أن العهد مصيره بيده، ولا يحتاج إلى أن يضع عيناً على لقاء السويق والقادسية عند الساعة التاسعة، وبالتالي يستطيع ممثل لبنان الأول عدم التفكير في حظوظ التأهل كأفضل ثانٍ من المجموعات الثلاث في حال حصده نقطة على الأقل. فالتأهّل كأفضل ثانٍ يبدو صعباً، نسبة إلى المجموعتين الأولى والثانية، حيث إن حظوظ صاحب المركز الثاني في إحدى المجموعتين أكبر في التأهل إلى نصف نهائي غرب آسيا.

مباراة شكلية للنجمة

الصورة الثانية من المشهد الأخير للدور الأول لا تبدو مشرقة كالأولى. فالنجمة الذي غادر أمس إلى المنامة يخوض لقاء «تحصيل حاصل» بعد خروجه من المنافسة حيث يحتلّ المركز الأخير من دون نقاط بعد خمس خسارات. يلعب النجمة آخر مباراة في أسوأ موسم له منذ سنوات طويلة بعد أن خسر الدوري وخرج من كأس لبنان وسجّل أسوأ مشاركة في كأس الاتحاد الآسيوي. لكن الفرصة ما زالت قائمة لممثل لبنان الثاني لحفظ ماء الوجه وتحقيق نتيجة معنوية أمام الجيش السوري الذي يحتل المركز الثاني برصيد تسع نقاط خلف الوحدات الأردني المتصدر بعشر نقاط، وأمام هلال القدس الفلسطيني الثالث بثماني نقاط. مشكلة النجمة أنه يبحث عن فوز معنوي في مجموعة مشتعلة تتنافس فيها الفرق الثلاثة الأخرى على بطاقة التأهل، ما يعني أنّ السوريين سيدخلون إلى المباراة بروح قتالية عالية وعين على النقاط الثلاثة، في حين أن العين الثانية ستكون على مباراة الوحدات والهلال في عمّان عند الساعة العاشرة ليلاً أيضاً.

المباراة الأخيرة في الموسم الأسوأ قد تكون أخيرة أيضاً لأكثر من لاعب تنتهي عقودهم مع إطلاق الحكم صفارة النهاية في المباراة. الحارس عباس حسن والمدافع أمير الحصري وحسن معتوق سيخوضون مباراتهم الأخيرة ضمن عقودهم المبرمة مع إدارة النادي. تبدو الصورة ضبابية بالنسبة إلى مستقبل هؤلاء. اللاعبين مع النجمة، وخصوصاً حسن معتوق الذي يدور همس كثير حول أن مشواره مع النجمة انتهى نظراً لعدم قدرة الرئيس أسعد صقال مادياً على تجديد عقده بحسب مصادر.

تجديد العقود هو أحد الملفات التي ستكون موضوعة على طاولة النجماويين، إلى جانب هوية المدير الفني الجديد وكيفية توفير موازنة الموسم المقبل. قد يكون الأهم قبل معالجة أي ملف، وضع صيغة إدارية جديدة للنادي تكون قادرة على التعاطي مع الملفات الأخرى بشكل صحيح، من تجديد العقود، إلى التعاقدات الجديدة، إلى هوية المدرب. فكل هذه الملفات تحتاج إلى أموال، وإن أراد النجمة أن يكون منافساً الموسم المقبل، فسيحتاج إلى ميزانية كبيرة قد لا يستطيع توفيرها الرئيس أسعد صقال الذي قام بالحمل وحيداً في الفترة الأخيرة.

الحاجة إلى صيغة إدارية جديدة لا تقتصر فقط على التمويل، بل في الخطوات والقرارات الواجب اتخاذها لمعالجة أخطاء الموسم الماضي. مصادر متابعة تقول إن نادياً بحجم نادي النجمة لا يمكن أن يُدار عبر شخص واحد، إلا إذا كان الكلام عن عدم ضرورة أن يكون النجمة منافساً على اللقب بميزانية عالية. فهناك فكرة طرحت وقيلت على لسان مسؤول كبير يُعنى بملف نادي النجمة، تتمحور حول تخفيض للموازنة وعدم المنافسة على اللقب مقابل العمل على إعداد لاعبين للمستقبل. ورغم أن استراتيجية بهذا الشكل قد تكون سابقة في نادي النجمة، إلا أن عدم إيجاد صيغة إدارية صحيحة قد توصل الأمور إلى اعتماد فكرة خوض الموسم المقبل بميزانية أقل من الموسم الحالي.

يحتاج العهد إلى نقطة وحيدة للتأهل إلى نصف نهائي غرب آسيا (عدنان الحاج علي)

بريميرليغ

«الأزرق الملكي»...
غواردیولا یکتب التاریخ في إنكلترا

اللقب السادس للسيتي (غلين كيرباك ـ افب)

احتفظ نادي مانشستر سيتي بلقبه بطلاً للدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم، بعد منافسة كبيرة مع ليفربول حتى المرحلة الثامنة والثلاثين الاخيرة من الموسم. فاز سيتي على برايتون (4-1)، وليفربول على وولفرهامبتون (2 ـ 0) ليتوّج الاول باللقب

نهاية أسبوع كبيرة شهدها الدوري الإنكليزي لكرة القدم. الصراع بقي حتى الجولة الأخيرة، ونتائج المرحلة الثامنة والثلاثين، بقي فارق النقطة الواحدة على حاله بين سيتي بقيادة المدرب الإسباني بيب غواردیولا، وليفربول بقيادة الألماني يورغن كلوب، فانهى الأول الموسم مع 98 نقطة مقابل 97 للثاني.

توج سيتي باللقب للمرة الثانية تواليا (أول فريق يحتفظ باللقب منذ غريمه مانشستر يونايتد عامي 2008 و2009)، والرابعة في المواسم الثمانية الأخيرة، بينما سيحتاج ليفربول إلى الانتظار مجدداً للتتويج بلقب يبحث عنه منذ 29 عاماً. إلى ذلك، أنهى تشلسي وتوتنهام الدوري في المركزين الثالث والرابع تواليا، ليحجزا بطاقتي دوري ابطال اوروبا، بينما حلّ ارسنال خامساً، ومانشستر يونايتد سادساً.

وهي المرة الرابعة عشرة التي يُنهي فيها ليفربول موسمه وصيفاً، آخرها عام 2014. وهو أصبح أول فريق في دوري درجة أولى يفوز بثلاثين مباراة ويحقق 97 نقطة في موسم واحد، ويفشل في التتويج باللقب.

وتكررت مأساة ليفربول موسم (1988-1989) عندما نافس على اللقب حتى المرحلة الأخيرة من دون أن ينجح في إحرازه، حيث خسر أمام ضيفه ارسنال في المرحلة الأخيرة التي دخلها متصدراً، ليتوج الفريق اللندني بطلاً بفارق الأهداف. وفشل ليفربول في التتويج باللقب هذا الموسم، رغم أنه خسر مباراة واحدة فقط مقابل اربع هزائم تلقاها مانشستر سيتي، وهو دفع ثمن إهداره النقاط في سبعة تعادلات مقابل اثنين لسيتي.

فرصة دوري الابطال

يملك ليفربول فرصة فك نحس الألقاب التي تغيب عنه منذ 2012 عندما توج بلقب كأس الرابطة المحلية، عندما يخوض المباراة النهائية لمسابقة دوري أبطال أوروبا في الأول من حزيران/يونيو المقبل على ملعب «واندا ميتروبوليتانو» في مدريد ضد مواطنه توتنهام.

وفي مباراة الأحد، عاد المهاجم المصري محمد صلاح للعب أساسياً بعدما غاب عن المباراة ضد برشلونة الإسباني في إياب نصف نهائي دوري الأبطال الثلاثاء الماضي بسبب إصابة في الرأس تعرض لها في المباراة ضد نيوكاسل السبت الماضي في المرحلة السابعة والثلاثين محلياً. ولعب البلجيكي ديفوك أوريجي أساسياً في غياب البرازيلي روبرتو فيرمينو المصاب، وأشرك المدرب الألماني يورغن كلوب لاعب الوسط الهولندي جورجينيو فاينالدوم أساسياً على حساب جيمس ميلنر.

وضغط ليفربول من البداية بحثاً عن التسجيل المبكر، وكاد أوريجي يفعلها بتسديدة قوية من داخل المنطقة بين يدي الحارس البرتغالي روي باتريسيو (4). ولم يتأخر ليفربول في هزّ شباك ضيوفه، حيث منحه ماتيه التقدم عندما استغل تمريرة عرضية لترنت الكسندر-أرنولد من الجهة اليمنى تابعها السنغالي بيمناه داخل المرمى (17). واشتعلت مدرجات ملعب انفيلد وقتها، بعد تلقي المشجعين أخباراً من برايتون، مفادها تخلف سيتي بهدف وحيد، فزادت حماسة لاعبي ليفربول، وكاد الظهير الاسكتلندي أندرو روبرتسون يضيف الهدف الثاني بتسديدة قوية بيسراه ابعدها الحارس بصعوبة قبل أن يشتتها الدفاع (25).

لكن جماهير ليفربول تلقت خبراً صادماً قبل نهاية الشوط الأول بقلب سيتي لتخلفه إلى تقدم بهدفين. وكاد ماتيو دوهيرتي يدرك التعادل من تسديدة قوية بيمناه من داخل المنطقة ارتطمت بالعارضة (44).

وتابع ليفربول أفضليته في الشوط الثاني بحثاً عن التعزيز، وسط انخفاض في المستوى بعد العلم بتقدم سيتي برباعية.

وعزز ماتيه تقدم ليفربول بهدف ثان برأسية من مسافة قريبة إثر تمريرة عرضية من الكسندر-أرنولد (81). وهو الهدف الـ22 لماتيه هذا الموسم، فلحق بزميله في الفريق الدولي صلاح ومهاجم ارسنال الغابوني بيار-إيمريك أوباميانغ إلى صدارة لائحة الهدافين.

وردّت العارضة كرة رأسية لمدافع ليفربول الهولندي فيرجيل فان دايك إثر تمريرة عرضية من أرنولد (83).

ويبقى العزاء الوحيد لليفربول ثأره لخروجه من الدور الثالث لمسابقة كأس الاتحاد الانكليزي عندما خسر أمام مضيفه وولفرهامبتون (1-2) في السابع من كانون الثاني/يناير الماضي.

(الأخبار)

توج سيتي باللقب للمرة الثانية تواليا والرابعة في المواسم الثمانية الأخيرة

برصيد 22 هدفاً في الدوري الإنكليزي الممتاز، تقاسم كلّ من المصري محمد صلاح (للموسم الثاني على التوالي)، والسينغالي ساديو مانيه، والغابوني بيار إيميريك أوباميانغ لقب هداف الدوري هذا الموسم. وفي وقت كان فيه صلاح على راس صدارة الهدافين قبل الجولة الأخيرة، سجل مانيه هدفين في مرمى وولفرهامبتون، واوباميانغ هدفان في مرمى بيرنلي، ليلحقا بالنجم المصري إلى صدارة جدول الهدافين. وتلقى اللاعبون الثلاثة جائزة الحذاء الذهبي.

استراحة

كلمات متقاطعة 3156

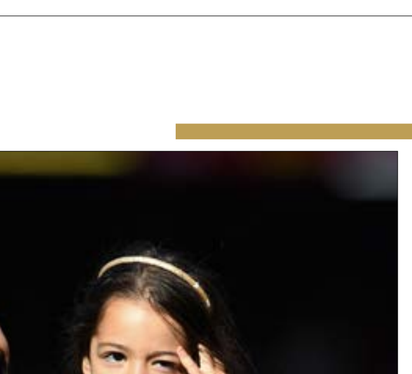

افقيا

1- زعيم تنظيم القاعدة خلفاً لأسامة بن لادن - 2- جبل التجلي في شبه جزيرة سيناء - عنب مجفف - 3- حلاق نسائي - صفة سماء ليس فيها غيم - 4- من العطور الرجالية المشهورة - ضعف ورق - 5- من الحبوب - إحدى الولايات المتحدة الأميركية عاصمتها توبيكا - 6- سهل وخفف الأمر - عشرة بالأجنبية - 7- ضد الإختلاف - لؤلؤ - 8- نهار وليل - دق الجرس - يأتي بعد - 9- عائلة مطرب سوري مشهور - بلدة لبنانية بقضاء بعبدا - 10- لاعب كرة قدم عالمي سابق يُعتبر بنظر الكثيرين الأفضل في تاريخ اللعبة - مدينة لبنانية

عمودياً

1- سلطان أيوبي أخو صلاح الدين وخلفه عُرف بالملك العادل - 2- مدينة سويسرية - راقصة ومُمثلة مصرية - 3- شخص جذّاب ذكي ووديع - شركة سورية تهتم بصناعة مستحضرات التجميل والعناية بالبشرة - 4- عائلة طبيب أطفال ومحلل نفساني إنكليزي راحل إهتمّ بدراسة العلاقة بين الأم والرضيع - حرف جر - 5- والد عاصمة ولاية كولورادو الأميركية - 6- خليج صغير - ضمير منفصل - 7- من الحبوب - من المكسرات - غرز الوتد في الحائط أو الأرض - 8- يبرق ويتلألأ - حرف نصب - ينضب ماء البنبوع - 9- يحفظ ويحمي الممتلكات - مرشد سياحي - 10- مدينة سعودية تاريخية - تستخرج من الحليب وتؤكل مع العسل

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- المناعة - ام - 2- بطمس - جحا - 3- دراق - بال - 4- يمرّ - بروس لي - 5- كسل - مونو - 6- اج - بورسا - 7- نوتي - رك - نو - 8- يرش - سر - جام - 9- البردوني - 10- أوستراليتز

عمودياً

1- الديوانية - 2- رم - جور - 3- مبارك - تشاو - 4- نطق - سيي - لس - 5- أمّ - بلو - سبت - 6- غُسْبُر - ررر - 7- اومسك - دل - 8- جلسوا - جوي - 9- اخ - لن - نانت - 10- ماريو غوميز

sudoku 3156

	9	4		2		7	6	
7				4				3
3				8				9
	2	7					4	
	4			9			7	
	3						9	8
2								7
1			8	6	2			4
	8	3		5		6	1	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3155

7	1	5	6	2	3	9	8	4
4	2	3	9	8	5	7	1	6
6	9	8	7	1	4	2	5	3
5	7	9	2	4	8	3	6	1
2	4	6	1	3	7	8	9	5
3	8	1	5	9	6	4	2	7
8	5	7	3	6	2	1	4	9
1	6	2	4	7	9	5	3	8
9	3	4	8	5	1	6	7	2

مشاهير 3156

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مطرب وملحن سوري من جزيرة أرواد تخصص في أغاني محمد عبد الوهاب. كرّس علوم الموسيقى الغربية لخدمة الغناء العربي وأعاد للإلقاء الغنائي امجاده

8+6+5+4+11 = دولة عربية ■ 7+10+9+5 = سلاح مدفعي ■ 1+3+2 = شعر الغنم

حل الشبكة الماضية: رينيه ديكارت

إعداد نعوم مسعود

حول العالم

قميص يوفي بلا خطوط

كشف فريق يوفنتوس، المتوّج حديثاً بطلاً للدوري الإيطالي لكرة القدم للموسم الثامن توالياً، عن قميصه الجديد، الذي ستغيب عنه الخطوط السوداء والبيضاء للمرة الأولى منذ أكثر من قرن. ويعود تأسيس فريق «السيدة العجوز» إلى عام 1897، وعُرف بكونه مخططاً بالأبيض والأسود منذ عام 1903. لكن القميص الجديد سيكون منقسماً بالطول إلى جزء أبيض وآخر أسود، بلا خطوط. واعتبر الفريق في بيان أن «التصميم الجديد الجريء يعكس الماضي، ولكنه يطلق أيضاً مستقبل النادي من خلال تطوير الخطوط البيضاء والسوداء الأيقونية».

ويتضمن التصميم أيضاً جزءاً زهرياً، في خطوة وضعها النادي في إطار «تكريم اللون الأول الذي ارتداه الفريق».

وثائقي عن «شوماخر»

أعلنت سابين كيهم، المتحدثة باسم عائلة أسطورة سباقات الفورمولا وان الألماني ميكايل شوماخر، أن فيلماً وثائقياً عن بطل العالم سبع مرات، سيعرض في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، الشهر الذي يُتمّ فيه بطل العالم السابق ستة أعوام من الغياب عن الحيّز العام بعد إصابة خطرة تعرض لها جراء حادث تزلج. وأوضحت كيهم في بيان لها أنّ الفيلم الذي سيحمل عنوان «شوماخر»، يتضمن لقطات أرشيفية لم تُعرَض سابقاً، وشهادات من أفراد عائلة السائق الحامل الرقم

القياسي في عدد ألقاب بطولة العالم للفئة الأولى.

وسيتضمن الفيلم الذي سُجّل بالألمانية، شهادات من والد السائق رولف، وزوجته كورينا وولديه جينا وميك المشارك في سباقات الفورمولا 2، إضافة إلى أشخاص عاصروا شوماخر أو تنافسوا معه على الحلبة. ومن المقرر أن يبدأ عرض الفيلم في ألمانيا وسويسرا في الخامس من كانون الأول/ ديسمبر 2019، العام الذي يحتفل فيه محبو السائق الأسطوري بعيده الخمسين، والذكرى الـ25 لأول ألقابه في بطولة العالم. ودخل شوماخر في «سبات» عميق منذ 29 كانون الأول/ ديسمبر 2013، يوم تعرض لحادث تزلج سبب له إصابة في الرأس. وتحيط عائلته التي تتخذ من غلاند في سويسرا مقراً لإقامتها، وضعه الصحي بالسرية التامة.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كومكورد - الطابق السادس
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314، 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

«الأورومركزيّة» والفاشية: كيف نفهم «الفـاشية الإسرائيلية»؟

محمد قعدان *

«هـذه هي بعض من مضامين الثورة الثقافية التي تجري الآن في إسرائيل، حرب السخافة ضد النخب الليبرالية («القديمة») وضد التراث الإنساني الغربي. ثقافة الكذب، الديماغوجيا، التحريض، الفظّ ضد المعارضين، تحديد العدو من الداخل والضغط على المؤسسات الثقافية للسير على الخط بحسب ما يمليه الحكم، تنال الزخم. الانسجام مع الخط وعبادة الإجماع، الرقابة الذاتية، الجبن والانبطاح باتت موجودة، والحرب ضد السلطة القضائية في ذروتها. استخدام الأغلبية البرلمانية لتحطيم قواعد اللعب الديمقراطية الليبرالية بات نمطاً مقبولاً. ويبقى السؤال مفتوحاً: هل التتمة المعروفة من العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي تكمن لنا أيضاً، أم ستكون فيها القوة للوقوف في وجه قوى الدمار؟» ــ زئيف شترينهل، («هآرتس»).

«يُعلّمنا تاريخ الشعوب، أن الفاشية لم تنتصر في أي مكان بسبب جبروت الفاشيين وحده، وإنما انتصرت غير مرة، بفعل تقاعس القوى غير الفاشية وبؤس اصطفافاتها السياسية، وسوء أدائها، وتلكؤها على الحياد إلى أن التهمت النار أذيالها. ونحن نتوقع أن المزيد من القطاعات الشعبية في الساحة الإسرائيلية سوف تكتشف أقرب مما تتوقع هي نفسها، أن نار الفاشية إن اتيح لها أن تتمكن من الأقلية القومية العربية ومجمل الشعب الفلسطيني فإنها سوف تتجاوز أذيالها وأصابعها وتطالها هي أيضاً» ــ عصام مخول، («الاتحاد»).

الفاشيّة مصطلح ننظرُ إليه كسيرورة عنيفة لبناء علاقاتٍ بين المجتمع والسياسة على أساس المصلحة القوميّة، في ظلّ أزمةٍ اقتصادية - اجتماعية، وتبرزُ من خلالها الحركة الفاشيّة لتُعيد بناء إمكانيّات وطموحات المجتمع عبر علاقاتٍ جديدة من الموروث التاريخيّ المُتخيّل للقومية، أي أن تعريف الفاشيّة الكلاسيكي سواء الماركسي الاقتصادي أو الثقافي ينطلقُ من داخل القومية أو ديناميكيات المجتمع ذاته، لوصف العلاقات الجارية بالدولة التي تدعو (على الأقل نظرياً) لاستعادة مجد القوميّة بعد مرورها في أزمةٍ خانقة كحلّ للأزمة البنيويّة التي تُرافقُ «الرأسماليّة» أو «الحداثة».

تعريف المصطلح من «خارج القوميّة» أي خارج الفضاء الفاشيّ، يحتاج إلى جهد بأن نرى أثر الفاشيّة على من هُم في الهامش الذين تلاحقهم الفاشيّة أو تُحمّلهم مسؤوليّة الأزمة (مثلاً اليهود في ألمانيا أو السود في الولايات المتحدة أو الإسلام في أوروبا). لذلك فتحليلنا للفاشيّة في سياقنا الفلسطيني يجب أن ينطلق من موقعنا المُهمّش وبالتالي صياغة معانٍ جديدة حول «الفاشيّة الإسرائيليّة» يعطيها أبعاداً جديدة. لذا هي ترفض مفهوم «الفاشيّة الإسرائيليّة» الذي يفترض بأن أثر العنف القادم على الفلسطيني هو ذاته أو شبيه أو له نفس المرتكزات النظريّة كما أثرها على المستعمِر الإسرائيلي (اليساري أو العامل وإلخ).

هذا النص هو محاولة لتتبع أثر «الفاشيّة الإسرائيليّة» على الفلسطينيّ من خلال تشكّل العنف في مجالات الحياة والعيش. أن نرصد تجلّي الفاشيّة من خلال تعدديّة مجالات العنف في العمل والتعليم والسياسة وإلخ.. وهذه التعدديّة تنطلق من الفرضيّات الحداثيّة والعلمانيّة والليبراليّة، وهُنا نحاول «دي-كولونياليّة» مفهوم الفاشيّة عبر رؤيتها في مسارها مع الحداثة. وخلال ذلك تقويض المنظور «الأورومركزيّ» للفاشيّة التي تُعنى في وصف العلاقات الداخليّة للمجتمع الفاشيّ الأوروبيّ وموروثها التاريخيّ، كأنها مُضادّة للحداثة والعلمانيّة وقيم التنوير كما كتب زئيف شترينهل في كتب عدّة ومقالات. وما يُميّزها هو رؤية أن الفاشيّة التاريخيّة التي تطوّرت في أوروبا، هي ذاتُها التي تتجلى في إسرائيل من مُعادة قيم التنوير وحقوق الإنسان والليبراليّة. هنا نرى تحليلاً يضع مركزيّة التاريخ الأوروبيّ وقيم العلمانيّة والليبراليّة كحالةٍ معياريّة لوصف «الفاشيّة الإسرائيليّة» ولما يجري في فلسطين، من تقدّم لأحزاب اليمين الاستيطاني والحريديم والمسيانيّة التوراتيّة بشكلٍ عام. المنظور المُضاد الذي يطمحُ لتوطين مفهوم الفاشيّة، من خلال تتبّع الفاشيّة كعُنفٍ مُستمرّ على الآخر، وبذلك نقدّ لتحليل عصام مخول الضيّق الذي يعتمدُ البُنية الاقتصاديّة وأزمة بنيامين نتنياهو كمنطلقاتٍ تحليليّة، في مقالته الأخيرة التي يدعو فيها أيضاً إلى إنشاء جبهةٍ ضدّ «الفاشيّة الإسرائيليّة» (المهمة الملحة الآن.. جبهة مناهضة للفاشية، («الاتحاد»، 20 نيسان). الحاجة المُلحّة لجبهة مناهضة للفاشيّة تُستمَد من فهم تعدّد مجالات العُنف وأيضاً العلاقات التي يتأسّس عليها العُنف.

(أ ب)

«دي-كولونياليّة» التحليل والمفهوم

في حوارٍ مع رامون غروسفوغل، باحثٌ في «الأورومركزيّة» وصاحب نظريّة «إبستيمية في جيوسياسيّة المعرفة»، يقول إن إمكانيّة البحث الدي-كولونياليّ مُرتبط بأمرين: الأوّل البحث من خلال رصد الجسد السياسيّ أو جيوسياسيّة المعرفة، من خلال الحفر المعرفي من منطلقاتٍ جُغرافيّة، جسديّة وسياسيّة والكشف عن أثر هذه المنطلقات في عمليّة إنتاج المعرفة وخاصّة المعرفة الأوروبيّة (والأميركيّة) كونها انتجت وتُنتج في ظلّ علاقات قوّتها العسكريّة وهيمنتها على العالم، وتدّعي الكونيّة والحياديّة.

منذ «الأنا» الديكارتيّة (أنا أفكّر إذاً أنا موجود)، التي تفصلُ العقل عن الجسد عن الطبيعة، تبرز إمكانيّة العقل (الغربي الأبيض) بأن يُنتج معرفة عابرة للزمان والمكان، والتي ما زالت تُنتج سواء في الجهات السياسيّة اليمينيّة أو اليساريّة، ودائماً كما ذكرَ غروسفوغل بأن المعرفة الفاشيّة هي جزء عضويّ في الكولونياليّة ولذلك العمل على الفصل بينهما هو نتاج منظور «أورومركزيّ» يُقصي مجالات من العنف والهيمنة ويفصُلها عن الكولونياليّة كمرحلةٍ مُعيّنة مرّت، ويجبُ منعُ المرحلة القادمة وهي الفاشيّة، ومُحاولات إخفاء الهيراركيّات التي تتماسّ مع الكولونياليّة، والقبول بالمُنطلقات الليبراليّة ووضع إمكانيّة تعايش المُستعمَر مع هذه المنظومة الليبراليّة، والنظر إلى الفاشيّة كونها مرحلةً مُنحرفة عن الكولونياليّة أو الرأسماليّة والليبراليّة والحداثة، كما يستغل عبر عدة طرق قسرية للعمل «العبودية، السخرة، الرواتب» فقد تم داخل الأطراف خلق هرميّة على مستوى دولي لها طابع (إثني وعنصري). حيث يتم اعتبار الغربيين أرقى من غيرهم، (وجنساني) حيث الرجال يهيمنون على النساء، و(جنسوي) حيث الزواج الأحادي يهيمن على باقي الصيغ الجنسوية والتنظيمات الزوجيّة غير الغربية، (إبستيمي) حيث تهيمن المعارف الغربية على سواها داخل النظام الجامعي الدولي، (روحي) حيث المسيحيون الكاثوليك والبروتستانت يهيمنون عبر الكنيسة على الروحانيات غير المسيحية وغير الغربية، (إستيطيقي) حيث اللغني والجمالي الغربي ميزة على غيره من أشكال الإبداع غير الغربي، (بيداغوجي) حيث تهيمن الأساليب البيداغوجية الغربية على غيرها، وأيضاً على المستوى (اللساني) اللغات الأوربية لها قيمة أكثر من غيرها»، بعد توضيحه لمجالات العنف والهيمنة المُتعددة التي تبدو منفصلة ولكنها مترابطة عضوياً مع الكولونياليّة والإمبرياليّة، ينقد غروسفوغل «النموذج الماركسي» حول العلاقة بين البناء الفوقي والبناء التحتي، ويقول بأن الهيراركيّات والهرميّة الكولونياليّة تتأسس مع البناء التحتيّ. تقسيم العمل و«تراكم رأس المال» هو ينبني على أساسات عرقيّة بأن غير ـ الأوروبيين سيعملون في العمل المهنيّ والبدائي، هذا ما نقصده بأن الفاشيّة مرتبطة عضوياً بالكولونياليّة. الفاشيّة التي نضجت في العشرينيّات والثلاثينيّات هي نتيجة ديناميكيّة الكولونياليّة/ الحداثة في أوروبا ذاتها التي تأسست في المُستعمرات ولكن هذا الطرح يحتاج إلى دراسةٍ لذاته. الفاشيّة هي جزء عضويّ في الكولونياليّة ولذلك العمل على الفصل بينهما هو نتاج منظور «أورومركزيّ» يُقصي مجالات من العنف والهيمنة ويفصُلها عن الكولونياليّة كمرحلةٍ مُعيّنة مرّت، ويجبُ منعُ المرحلة القادمة وهي الفاشيّة، ومُحاولات إخفاء الهيراركيّات التي تتماسّ مع الكولونياليّة، والقبول بالمُنطلقات الليبراليّة ووضع إمكانيّة تعايش المُستعمَر مع هذه المنظومة الليبراليّة، والنظر إلى الفاشيّة كونها مرحلةً مُنحرفة عن الكولونياليّة أو الرأسماليّة والليبراليّة والحداثة، كما أن الفصل هو نتاج منظور «أورومركزيّ»، والأخير هو نتاج النظر إلى الفاشيّة كديناميكيّات من الداخل الرأسماليّ تنتج أو تخلقُ وحشاً وهو الفاشيّ وفصلها عن تعدديّات العنف في الخارج، الأطراف.

في فصل من كتاب «تشكّلات العلمانيّ» لطلال أسد عن الوضع القانوني الاجتماعي للأقليّة المسلمة في أوروبا، لفت إلى أن السرديّة العلمانيّة الليبراليّة تأسست على السرديات التاريخيّة للجمهوريّة والقوميّة. ولذا هي ليست حياديّة من المنظور القانوني الاجتماعي بل هي تُثبّت مُمارساتٍ وتقاليد على أنها تُعبّر عن السرديّة القوميّة للدولة، القبول مشروطٌ بالتخلّي عن السرديّات التاريخيّة والممارسات والتقاليد التي تُعبّر عن كونك أقليّة مُسلمة. من جهةٍ أخرى أوروبا لم تتمكّن من تمثيل المسلمين كمُسلمين، ومن ثمّ صعود اليمين المُتطرف هو ضمن هذه السرديّات القوميّة، إذ أنها ترفض القبول بتعدديّة التمثيل، من خلال الشرعية القانونية والجنسيّة، يستنتجُ من هُنا بأن الأقليّة المُسلمة غير قابلة للاستيعاب، طالما لم نعد بحاجةٍ إليها في سوق العمل. عدم إمكانيّة القبول بهذه الأقليّات المُستعمرة سابقاً، كجُزء من أوروبا كونها لا تُعبّر ولا تتماهى مع «المعايير الأوروبيّة»، التي تحملُ في ذات الرزمة، العُنصريّة والليبراليّة وغيرها، يدفعنا إلى الاستنتاج بأن هذه العلاقات نتجت عن الكولونياليّة ومنظومتها العالميّة ويطرحُ سؤالاً يفتحُ أفقاً حول تعقيدات أوروبا: إذا لم يكن من المُمكن التعبير عن أوروبا بمفاهيم الفضاء والزمان المعقدين التي تسمح بازدهار الأساليب الحياتيّة المتعددة (وليس مُجرّد الهويّات المُتعددة) فرُبما تواجه مصير التحوّل إلى سوق مُشتركة للحضارة الإمبرياليّة، وإلى حالةٍ من القلق الدائم من المنافي «الإسلاميّة» الموجودة داخل أسوارها و«البربرة» (المُسلمين) على تخومها؟

مفهوم «الفاشيّة الإسرائيليّة»

قُبيل الانتخابات الأخيرة في إسرائيل، في حارات القدس القديمة، سارَ عضو الكنيست السابق عن حزب الليكود أورن حازان حاملاً العلم الإسرائيليّ ومُسدّساً، وهو فخورٌ على حدّ قوله، وخلال مساره جرى حادث ومحادثة، يفيدان في نقاش «الفاشيّة الإسرائيليّة». الحادثُ الأوّل: عند سيْره، نظر إليه بعض الشباب الفلسطينيّ وأبدوا رفضهم للفكرة بأن لهُ الحقّ في السير حاملاً العلم الإسرائيليّ والمُسدّس، كون هذه الإشارات والرموز تُهدد وجودهم وأمانهم وحياتهم في القدس، وانتفض عليه بعض المقدسيين وهجم عليه أحدهم. المُحادثة الثانية، توجّهت إليه سيّدة إسرائيليّة وهي تُعبّر عن غضبها من طريقة استعراضه من منظور تهديد أرباحها التجاريّة في سوق القُدس، وكان ردّه بأنه هو من يجلب لها هذه الأرباح «من خلال السيادة الإسرائيليّة». تجربة حازان في حارات القدس القديمة التي يقطنها الفلسطينيون هي كسرُ ميزان قوّة مُعيّن في القدس وتسعير للوضع وهي خطوة فاشيّة، ولكن الفرق في الأثر. السؤال الذي يطرح هنا، ما هي العلاقات التي يتأسس عليها مفهوم «الفاشيّة الإسرائيليّة»؟ ورصدُ هذه العلاقات هو بالضرورة نزعٌ للكولونياليّة، كونها تُعبّر عن علاقات القوّة التي نراها ونشعرُ بها بوجودنا الفلسطينيّ.

تأسست مفاهيم العرق والعُنصريّة بالتوازي مع تقسيم العمل في إسرائيل، وهي ضمن القيم «الليبراليّة» في الوثيقة الاستعماريّة للدولة («وثيقة الاستقلال» 1948). منذُ تأسيس الدولة الاستعماريّة وكلّ ما تُمارسه من عنفٍ وهيمنةٍ في مجالاتٍ مُتعددة تجاه الفلسطينيين، تتشكّل «الفاشيّة الإسرائيليّة» ضمنَ العلاقة مع القيم التي تُبثّ في الخطابات السياسيّة «الليبراليّة» أو «العُمالية الصهيونيّة» إلخ، كونها ليست في تضادّ بل تكامل، لأن هذه القيم تأتي ضمن سرديّات معياريّة وتصنيفات عرقيّة (هل الأسود ومن هو «غير أوروبيّ» إنسان؟) كما كان يسأل اللاهوت المسيحي الأوروبي المُستعمر في القرون الاستعماريّة أو أسئلة مُشابهة (هل الإسلام (المُسلمون) قادرٌ على أن يكون ديمقراطيّاً؟) أو سؤال كليّات ومدارس العلوم الاجتماعيّة الإسرائيليّة (هل المجتمع العربيّ في «إسرائيل» بإمكانه المرور بعمليّة «التحديث»؟) تعود هذه الأسئلة دائماً لمرجعيات أوروبيّة ليبراليّة وحداثيّة تتأسس على التقسيمات العرقيّة والعُنصريّة إلخ. وفي عملٍ بحثيّ وضّح مارسيليو سفيرسكي (ما بعد إسرائيل- نحو تحوّل ثقافي) الهيراركيّات وتعدديّة العنف والهيمنة في حيّز المجتمع والثقافة الصهيونيّة، ويرى أن المنطلقات الفاشيّة التي يتحدّث عنها عصام مخول، ليست انحرافاً أو «ثورة ثقافيّة» كما يُسميها شترينهل، بل هي عمودٌ ثقافيّ اجتماعيّ اقتصاديّ من المشروع الكولونياليّ له، مُرتبط بالعنف والاستيطان الصهيونيّ منذُ نهايات القرن التاسع عشر.

طرحُ «الفاشيّة الإسرائيليّة» وخطرها لا ينحصر في ظلّ فترةٍ هنا أو أزمةٍ هناك، فهي هنا منذ قرون، تقسيم العمل والأجور على أساس العرق، العنصريّة المؤسساتيّة، سلب الأراضي، العنف المُمنهج تجاه شعبٍ كامل من الفلاح والطالب والعامل إلى الأسير والمُقاوم. ما نجده في كتابات عصام مخول أو المؤرخ والأكاديمي شترينهل، منظورٌ «أورومركزيّ»، وأجدّها كذلك في مرحلة أولى، النموذج المعياريّ الغربيّ؛ الفاشيّة التي نتجت عن المجتمعات الغربيّة تحملُ ديناميكيّات ومضامين كونيّة، ولذا تحليل الفاشيّات في العالم ينطلق وفق معيار هذه الديناميكيّات التي نتجت في ظلّ المجتمعات الغربيّة الرأسماليّة. وفي مرحلةٍ ثانية هي التماثل مع المنطلقات الفكريّة الأوروبيّة في فهم الفاشيّة بأنها تُعبّر عن تضادّ وانحراف لقيم التنوير والليبراليّة والحداثة.

«لذلك فإن كل المحاولات للتقليل من أهمية التحذير من الخطر الفاشي المحدق في ظل نتائج الانتخابات مؤخراً، بادعاء أن «البديل ليس بأفضل من نتنياهو»، وبأن «كلّهم صهاينة»، وأن «دولة الكيان اقتلعت شعبنا» وأن «أيديهم ملطخة بدماء شعبنا».. يشي بفهم ضحل لطبيعة الفاشية وظروف سيطرتها، لأنه فهم لا يستوعب العلاقة بين الفاشية وأزمة النظام الخانقة. إن خطر الفاشية مرتبط بأزمة نتنياهو الخانقة وليس بأخلاقه ومواقفه الفاشية فقط. ومن هنا خطر عودته إلى الحكم»، أضعُ هذا الاقتباس لعصام مخول من مقاله في «الاتحاد»، فقط لتوضيح المنظور «الأورومركزيّ» الذي نراه وفق مرحلتين، الأولى في وصفه «طبيعة الفاشيّة» يفترض بأن الفاشيّة لها طبيعةٌ وهي أوروبيّة، والمرحلة الثانية بأن الفاشيّة تُعبّر عن انحرافٍ خطير عن الديمقراطية الوهمية والنظام الإسرائيليّ على حدّ قوله. الافتراض بأن الفاشيّة لها طبيعةٌ أوروبيّة كما نتجت من المجتمعات في بدايات القرن العشرين، يقودنا بالضرورة لتقليد التفسيرات «الأورومركزيّة» بأن الفاشيّة هي انحرافٌ خطير ولها طابع دمويّ عن الديمقراطيات الوهميّة أو الأنظمة الجمهوريّة (في أوروبا، بدايات القرن العشرين).

إن عمليّات تفكيك النضالات الفلسطينيّة بالداخل المُحتلّ 1948، من خلال الفواصل الزمنيّة التي يُنتجها التحليل «الأورومركزيّ» هي تقسيم أولويّات وهميّة تقول إن هذه الفترة الفاشيّة لها نضال خاصّ، وتلك الفترة الحرجة لها نضالٌ من نوع آخر، وقانونُ القوميّة نضاله يكون من خلال الكنيست وإلخ... تقسيمات النضال تلك تعتمدُ بمعظمها على تحليلات ونظرات «أورومركزيّة» تُهمل أموراً أساسيّة، وتحجّم من أمور وهميّة.

* كاتب فلسطيني

> تحليل الفاشيّات في العالم ينطلق وفق معيار الديناميكيّات التي نتجت في ظلّ المجتمعات الغربيّة الرأسماليّة

> عمليات تفكيك النضالات الفلسطينيّة بالداخل المُحتلّ، من خلال الفواصل الزمنيّة التي يُنتجها التحليل «الأورومركزي» هي تقسيم أولويّات وهميّة

استقلالية «البنك المركزي»

بشارة مرهج *

بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها البلاد أصبح «البنك المركزي» في واجهة النقاش المالي الحاد الذي تشهده البلاد، نظراً إلى دوره المركزي المهم في التأثير على الأوضاع النقدية والمالية، وهذا ما دفع العديد من المراجع إلى الحوار معه خصوصاً أن البنك اتخذ في هذه المرحلة قرارات غاية في الخطورة عندما أعطى الضوء الأخضر لرفع سعر الفائدة ثلاث نقاط دفعة واحدة، وعندما منح بعض البنوك تحت عنوان الهندسات المالية، تسليفات ميسرة ضخمة بلغ مردودها أكثر من ستة مليارات دولار لصالح هذه البنوك بدليل تقاضي الدولة ما قيمته حوالى 700 مليون دولار كضرائب على هذه «الأرباح» المتحققة من هذه الهندسات الغريبة على قانون النقد والتسليف. إزاء محاولات رسمية لفتح النقاش مع حاكمية «البنك المركزي»، كان الردّ من أوساط المصرف بأنه وفقاً للقانون يتمتّع باستقلالية تمنع على أي هيئة في الدولة مساءلته في أعماله أو قراراته. عندما راجعنا قانون النقد والتسليف الذي يعمل «البنك المركزي» في إطاره وجدنا أن المصرف يتمتّع فعلاً باستقلالية مالية كما تقول المادة 13 من قانون النقد والتسليف.... هذا القانون الذي يؤكد أن المصرف لا يخضع لقواعد الإدارة وتسيير الأعمال وللرقابات التي تخضع كل لها مؤسسات القطاع العام، ولا تطبّق عليه أحكام قانون التجارة المتعلقة بالتسجيل في سجل التجارة، ولا يفصل في نزاعاته مع الغير سوى محاكم بيروت. تنسحب هذه المادة على حاكم المصرف الذي لا يمكن إقالته إلا بناء على طلبه أو لإخلاله بواجبات الوظيفة أو لمخالفته أحكام الباب 20 أو لخطأ فادح في تسيير الأعمال. وكل ذلك مفهوم ومطلوب، إذ إن موقع الحاكم حساس وينبغي لشاغله أن يشعر بالاستقلالية والحصانة كي يتمكّن من ممارسة صلاحياته بكل حرية بعيداً عن الضغوط السياسية وغير السياسية التي تتعرض لها المواقع الإدارية الأساسية في البلاد. وإزاء هذه الاستقلالية التي أقر بها القانون لضمان سير العمل وتأمين الاستقرار النقدي وسلامة العمل المصرفي، لحظ المشرّع في المقابل مواد أخرى تتعلق بآلية العمل تجعل من هذه الاستقلالية - التي يريد البعض جعلها مطلقة - استقلالية نسبية بحيث تتوازن إلى حدّ كبير الصلاحيات مع المسؤوليات. وفي هذا الصدد نص القانون على أن الحاكم يعيّن بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية (المادة 118) وأن على المجلس المركزي لـ«البنك المركزي» بموجب المادة 33 أن يقطع حسابات السنة المالية، وأن يوافق على مشروع التقرير السنوي الذي على الحاكم توجيهه إلى وزير المالية وفقاً لأحكام المادة 117. كذلك تنص المادة 29 على أن المجلس المركزي لـ«البنك المركزي» يجتمع كلما دعاه الحاكم مرة في كل شهر على الأقل، ويمكن لوزير المالية أن يطلب من الحاكم دعوة المجلس إلى الانعقاد.

أما بخصوص المتابعة والمراقبة فتنصّ المادة 41 على أنه تنشأ في وزارة المالية – وليس في غيرها – مفوضية الحكومة لدى «البنك المركزي» ويكلف المفوض بحسب المادة 42:

أ- السهر على تطبيق هذا القانون.

ب- مراقبة حسابات المصرف ويساعده في هذا الجزء من مهمته موظف من مصلحته ينتمي إلى الفئة الثالثة على الأقل من ملاك وزارة المالية. كما تشمل مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي من جهة أخرى على دائرة أبحاث للشؤون المتعلقة بالنقد والتسليف.

فالقانون هنا صريح وينصّ على مراقبة حسابات «البنك المركزي» من قبل الحكومة من خلال المادة 43، وينص على صلاحية الحكومة بواسطة المفوض على متابعته قرارات المجلس المركزي من خلال النص التالي: «تُبلّغ فوراً إلى مفوض الحكومة قرارات المجلس وله خلال اليومين التاليين للتبليغ أن يطلب من الحاكم تعليق كل قرار يراه مخالفاً للقانون والأنظمة ويراجع وزير المالية بهذا الصدد وإذا لم يبت في الأمر خلال خمسة أيام من تاريخ التعليق يمكن وضع القرار في التنفيذ». كما نصت المادة 44 على ما يلي: «للمفوض ومساعده حق الاطلاع على جميع سجلات «البنك المركزي» ومستنداته الحسابية باستثناء حسابات وملفات الغير الذين تحميهم سرية المصارف».

أما المادة 45 فتنص بكل وضوح على مسؤولية المفوض بإطلاع وزير المالية والمجلس المركزي دورياً على أعمال المراقبة التي أجراها، كما يُطلع وزير المالية بعد قفل كل سنة مالية على المهمة التي قام بها خلال السنة المنصرفة بموجب تقرير يرسل نسخة عنه إلى الحاكم.

خلاصة القول إن كل هذه المواد المشار اليها أعلاه تفيد عن وجود علاقة مباشرة بين الحكومة، ممثلة بوزير المالية، وحاكمية «البنك المركزي»، وفحوى هذه العلاقة ليس ديبلوماسياً أو بروتوكولياً وإنما هو مادي وعملي وقانوني، يجعل من استقلالية «البنك المركزي» استقلالية نسبية وليست استقلالية مطلقة كما يحاول بعض الاقلام والجهات التأكيد تلميحاً أو تصريحاً، وهذه الحقائق ترتب على مجلس الوزراء، باعتباره السلطة الإجرائية العليا في البلاد أن يصون هذه الاستقلالية ويحميها من مداخلات غير مشروعة، وأن يمارس صلاحياته في هذا المجال الحيوي الدقيق بمسؤولية وحكمة لحماية الوضع المالي العام من نزعات فردية أو اقتناعات ذاتية يمكن أن تطل برأسها لظرف سياسي أو سواه، علماً بأن المؤمن بعمله وسلامة عمله لا يجوز له أن يرفض المساءلة، وإنما يجب أن يطلبها ليثبت أنه على الطريق القويم ولا يتأثر بتدخّلات مرجع أو جهة أو جماعة.

* سياسي وكاتب لبناني - وزير داخلية سابق

الحدث بعد أشهر من المشاورات العقيمة، التي حاول خلالها «التحالف» والحكومة الموالية له انتزاع مدينة الحديدة بالسياسة بعدما عجزا عن ذلك بالوسائل العسكرية، وافقا أخيراً على الشروع في تنفيذ الاتفاق الخاصّ بالمدينة، بما لا يخرج موانئها عن سيطرة سلطات صنعاء. هذه الموافقة التي لا يبدو دونها دلالة أنها تأتي توازيًا مع تحولات نوعية على جبهات الجنوب، يفترض أن تفتح الباب على مواصلة مسار تطبيق تفاهمات استوكهولم، من أجل الانتقال إلى مرحلة المفاوضات السياسية التي تتطلّع إليها السعودية للخروج من مستنقعها

نزول «التحالف» عن الشجرة: موانئ الحديدة تحت إدارة صنعاء

صنعاء ـ **الأخبار**

بعد يوم واحد من تنفيذ الجيش اليمني واللجان الشعبية انسحاباً أحادي الجانب من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، باشرت الفرق التابعة لأمم المتحدة، يوم أمس، أعمالها في الموانئ الثلاثة، حيث ستتولى مراقبة الحركة الملاحية والإشراف على مهام «مؤسسة موانئ البحر الأحمر» التابعة لسلطات صنعاء. وزار رئيس فريق المراقبة الأممي، ريكاردو أفليسو، أمس، ميناء الحديدة، حيث تسلّم من «أنصار الله» خارطة المواد غير المتفجرة التي خلّفها قصف طائرات «التحالف» للميناء ومحيطه.

وبالتوازي، أعلنت الأمم المتحدة، في بيان، أن إعادة انتشار الجيش واللجان الشعبية في موانئ الحديدة «سارية وفق الخطط الموضوعة»، مؤكدة أن فرقها راقبت الموانئ الثلاثة لدى انسحاب «أنصار الله» منها وتسليمهم إياها إلى قوات خفر السواحل، مضيفة أنه سيتم التركيز في الأيام المقبلة على إزالة المظاهر العسكرية ونزع الألغام. وقال رئيس «لجنة تنسيق إعادة الانتشار»، المعنية بتنفيذ اتفاق الحديدة، الجنرال مايكل لوليسجارد، إنه «يتعين النظر إلى تلك الخطوة الأولية باعتبارها جزءاً من المرحلة الأولى من عمليات إعادة الانتشار الأوسع»، لافتاً إلى أن حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، أبدت التزامها بتنفيذ الشق المتعلق بها في إطار هذه المرحلة. وأشار إلى أن «المشاورات ما زالت جارية مع الأطراف في شأن بدء الخطوات القادمة».

وكان لوليسجارد أوضح، في بيان سابق، أن من شأن خطوة «أنصار الله» السماح للأمم المتحدة بأداء «دور رئيس» في دعم «مؤسسة موانئ البحر الأحمر» في إدارة الموانئ، وتحسين عمليات الفحص التي تجريها المنظمة الدولية للشحنات، والمقصود بذلك التحسين قيام الأمم المتحدة بنقل فريق تفتيش السفن التابع لها، الموجود في جيبوتي، إلى ميناء الحديدة، وهو ما كانت «أنصار الله» وافقت عليه مبكراً، فيما أصرّ «التحالف» والحكومة الموالية له على تسليم الموانئ إلى قوات موالية لهما، في مطلب يشكّل من وجهة نظر صنعاء مخالفة صريحة لروح اتفاق استوكهولم الذي دعا إلى رقابة أممية لحلّ إشكالية سيطرة المؤسسات التابعة لسلطات العاصمة على المرافق الحيوية.

غير مرة، تنفيذاً أحادياً للشق المتعلق بها من المرحلة الأولى من اتفاق الحديدة، والتي تنصّ على تراجع الحركة والتلمس من تنفيذ بنود اتفاق السويد، ومحاولاتها الالتفاف على التفاهمات التي أنجزتها لجنة التنسيق المشتركة» على حدّ تعبير وزير الإعلام في حكومة هادي معمر الإرياني. لكن هذا السقف المرتفع سرعان ما بدأ بالانخفاض بدءاً من مساء السبت، حيث أقرّ عضو «لجنة التنسيق» عن الحكومة الموالية للرياض، صادق دويد، بأن انسحاب «أنصار الله» يمثّل بداية لتنفيذ اتفاق استوكهولم، لافتاً إلى أنه عقد «اجتماعاً إيجابياً» مع لوليسجارد، اتفقا فيه على ضرورة أن يؤدي الانسحاب إلى وضع أطر زمنية لتنفيذ آلية الأمم المتحدة لتفتيش السفن و«إزالة الألغام والمظاهر المسلحة». من جهته، قال المتحدث باسم القوات الموالية لـ«التحالف» في الساحل الغربي، وضاح الدبيش، أمس، إن تلك القوات «لن تنفذ المرحلة الثانية قبل التأكد من الانسحاب الكامل لميليشيات الحوثي، ومن عملية نزع الألغام»، في تراجع واضح عن رفض الاعتراف بأصل انسحاب «أنصار الله».

تسلّمت قوات خفر السواحل التابعة لسلطات صنعاء مهام تأمين الموانئ (أ ف ب)

وتنمّ التصريحات الأخيرة الصادرة عن القيادات الموالية لحكومة هادي بوجود توجيه سعودي ـ إماراتي بقبول عرض سلطات صنعاء، تعبيداً للطريق أمام تنفيذ بقية بنود تفاهمات استوكهولم، وهو ما كان أنبأ به تشديد الرباعية الدولية المعنية باليمن (السعودية، الإمارات، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة) في اجتماعها الأخير في 26 من نيسان/ أبريل الماضي على ضرورة «الشروع في تنفيذ اتفاق الحديدة قبل 15 أيار/ مايو، أي خلال 18 يوماً». وخلال زيارته الأخيرة لصنعاء قبل حوالى أسبوع، أبلغ المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، «أنصار الله»، موافقة «التحالف» والحكومة الموالية له على تنفيذ الحركة انسحاباً أحادي الجانب من موانئ الحديدة (راجع «الأخبار»: ماذا أبلغ غريفيث «أنصار الله»؟)، بعدما أصرّا في ما مضى على عرقلة الشروع في تطبيق اتفاق السويد، بدعوى أن السيطرة على الموانئ يجب أن تكون لهما، الأمر الذي يعني تسليمهما الحديدة بلا قتال إثر عجزهما عن إسقاطها بالوسائل العسكرية. وفي هذا الإطار، اعتبر الناطق باسم «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي محمد عبد السلام، أول من أمس، أن «تقديمنا خطوة من طرف واحد بعد أشهر من النقاش الطويل، والتي رفض فيها الطرف الآخر كل المقترحات التي يتم فيها التنفيذ بخطوات متزامنة من الجميع، يثبت عملياً من هو الطرف المعرقل، والذي لا يرغب في إحلال السلام»، لافتاً إلى أن «أمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن فرصة لإجبار الطرف الآخر على تنفيذ ما يلزمه من دون مماطلة، وبدلاً من بيع الكلام فلتثبتوا ولو مرة واحدة مصداقيتكم على الأرض».

> **أكدت الأمم المتحدة أن عملية انسحاب «أنصار الله» تسير وفق «الخطط الموضوعة»**

ومتهمة الحركة بـ«الاستمرار في التلاعب والتملص من تنفيذ بنود اتفاق السويد، ومحاولاتها الالتفاف على التفاهمات التي أنجزتها لجنة التنسيق المشتركة» على حدّ تعبير وزير الإعلام في حكومة هادي معمر الإرياني. لكن هذا السقف المرتفع سرعان ما بدأ بالانخفاض بدءاً من مساء السبت، حيث أقرّ عضو «لجنة التنسيق» عن الحكومة الموالية للرياض، صادق دويد، بأن انسحاب «أنصار الله» يمثّل بداية لتنفيذ اتفاق استوكهولم، لافتاً إلى أنه عقد «اجتماعاً إيجابياً» مع لوليسجارد، اتفقا فيه على ضرورة أن يؤدي الانسحاب إلى وضع أطر زمنية لتنفيذ آلية الأمم المتحدة لتفتيش السفن و«إزالة الألغام والمظاهر المسلحة». من جهته، قال المتحدث باسم القوات الموالية لـ«التحالف» في الساحل الغربي، وضاح الدبيش، أمس، إن تلك القوات «لن تنفذ المرحلة الثانية قبل التأكد من الانسحاب الكامل لميليشيات الحوثي، ومن عملية نزع الألغام»، في تراجع واضح عن رفض الاعتراف بأصل انسحاب «أنصار الله».

وتنمّ التصريحات الأخيرة الصادرة عن القيادات الموالية لحكومة هادي بوجود توجيه سعودي ـ إماراتي بقبول عرض سلطات صنعاء، تعبيداً للطريق أمام تنفيذ بقية بنود تفاهمات استوكهولم، وهو ما كان أنبأ به تشديد الرباعية الدولية المعنية باليمن (السعودية، الإمارات، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة) في اجتماعها الأخير في 26 من نيسان/ أبريل الماضي على ضرورة «الشروع في تنفيذ اتفاق الحديدة قبل 15 أيار/ مايو، أي خلال 18 يوماً». وخلال زيارته الأخيرة لصنعاء قبل حوالى أسبوع، أبلغ المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، «أنصار الله»، موافقة «التحالف» والحكومة الموالية له على تنفيذ الحركة انسحاباً أحادي الجانب من موانئ الحديدة (راجع «الأخبار»: ماذا أبلغ غريفيث «أنصار الله»؟)، بعدما أصرّا في ما مضى على عرقلة الشروع في تطبيق اتفاق السويد، بدعوى أن السيطرة على الموانئ يجب أن تكون لهما، الأمر الذي يعني تسليمهما الحديدة بلا قتال إثر عجزهما عن إسقاطها بالوسائل العسكرية. وفي هذا الإطار، اعتبر الناطق باسم «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي محمد عبد السلام، أول من أمس، أن «تقديمنا خطوة من طرف واحد بعد أشهر من النقاش الطويل، والتي رفض فيها الطرف الآخر كل المقترحات التي يتم فيها التنفيذ بخطوات متزامنة من الجميع، يثبت عملياً من هو الطرف المعرقل، والذي لا يرغب في إحلال السلام»، لافتاً إلى أن «أمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن فرصة لإجبار الطرف الآخر على تنفيذ ما يلزمه من دون مماطلة، وبدلاً من بيع الكلام فلتثبتوا ولو مرة واحدة مصداقيتكم على الأرض».

وثيقة

جوبا تتعاقد مع جماعة ضغط أميركية لتعطيل «المحكمة الهجين»

تكشف وثيقة اطلعت عليها «الأخبار» تعاقد حكومة سلفاكير ميارديت مع مجموعة ضغط أميركية لتحسين العلاقات بين جوبا وواشنطن، والتأثير على إدارة الرئيس دونالد ترامب من أجل تعطيل «المحكمة الهجين»، التي كانت الولايات المتحدة قد مولت إنشاءها، كأحد أهم بنود اتفاقية السلام

جوبا ـ **أتيم سايمون**

في خطوة اعتُبرت محاولة من قِبَل حكومة جنوب السودان لتعطيل أهم بنود اتفاقية السلام الموقّعة في أيلول/ سبتمبر 2018، أي تلك المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمحاسبة، تعاقدت حكومة سلفاكير ميارديت، في نيسان/ أبريل الماضي، مع مجموعة ضغط أميركية تحمل اسم «Gainful Solutions Inc»، مملوكة لدبلوماسيين، بمبلغ 3,7 ملايين دولار أميركي، من أجل تعطيل إجراءات المحكمة الهجين، التي أقرّت بواسطة الاتحاد الأفريقي ـ في إطار اتفاقية السلام ـ للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي شهدها البلد منذ عام 2013 ومحاكمة المسؤولين عنها، بوصف ذلك من المطالب الأساسية لضحايا الحرب وأسر القتلى من المدنيين، الذين يفوق عددهم 400 ألف شخص، بحسب آخر الإحصاءات الرسمية.

ونصّ العقد المبرم مع المجموعة المملوكة لمايكل رانبيرغر، وهو دبلوماسي أميركي متقاعد، عمل سفيراً لبلاده لدى كينيا في الفترة من 2006 إلى 2011، على أن تعمل مجموعة الضغط على تحسين العلاقات المتدهورة بين جنوب السودان والولايات المتحدة، التي كانت حليفاً سابقاً لجنوب السودان، قبل أن تهتزّ العلاقة بسبب قضايا الفساد والانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة بقيادة الرئيس سلفاكير ميارديت، خلال فترة الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد بعد أشهر قليلة من استقلالها.

ونفى الدبلوماسي في سفارة جنوب السودان لدى واشنطن، السفير غوردون بوى، الذي قام بالتوقيع على العقد بالإنابة عن حكومة جنوب السودان، في حديث إلى «الأخبار»، أن يكون الغرض من وراء تلك الخطوة تعطيل إنشاء المحكمة الهجين، قائلاً إن الصفقة تهدف إلى استعادة العلاقات الثنائية بين جوبا وواشنطن. وأضاف: «لقد كانت العلاقة أقرب إلى الصداقة في الفترات الماضية، لكنها تدهورت بعد اندلاع الحرب الأخيرة. لذلك، نريد أن نعيدها إلى سابق عهدها، إلى جانب فتح قنوات مباشرة بين الرئيس كير والرئيس دونالد ترامب، وإقناعه برفع العقوبات التي تم فرضها على مسؤولين حكوميين وقيادات عسكرية في جنوب السودان».

في المقابل، عبّر سفير الولايات المتحدة لدى جنوب السودان، توماس هوشيك، عن استيائه من خطوة حكومة جنوب السودان، واصفاً إياها بالـ«مزعجة»، لأنها تهدف إلى تعطيل العدالة. وأضاف أن «تلك الخطوة تعتبر دليلاً قاطعاً على أن حكومة جنوب السودان قد ارتكبت جرائم حرب وانتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان، لذلك تسعى إلى عرقلة إنشاء المحكمة الهجين».

> **اعتبر سفير الولايات المتحدة أن الخطوة تهدف إلى تعطيل العدالة**

ويرى الباحث في مركز «السدود» للدراسات، أوغسطينو تينق مايايي، في حديث إلى «الأخبار»، أن التعاقد مع جماعة الضغط الأميركية لتعطيل المحكمة الهجين وتحسين العلاقات بين جوبا وواشنطن، لا يُعتبر من الأولويات الرئيسة في الوقت الحالي، معتبراً أنه «إذا كانت هناك حاجة للحكومة إلى التعاقد مع جماعات ضغط أميركية، فإنها لا ينبغي أن تكرسها لتعطيل أهم عناصر اتفاق السلام، المتعلقة بالانتهاكات والجرائم التي تم ارتكابها خلال الحرب، وهي المحكمة الهجين». وأضاف أن تلك الخطوة تؤكد عدم رغبة الحكومة في تنفيذ بنود اتفاق السلام الذي وقعت على جميع بنوده، بما فيها إنشاء المحكمة الهجين، إذ «كيف لها أن تأتي بعد كل هذا لتعمل على تعطيل المحكمة؟».

وفي أكثر من مرة، عبّرت حكومة ميارديت عن تخوفها من المحكمة، إذ اعتبرتها في تصريحات متكررة لوزير الإعلام، مايكل مكوي لويث، محاولة من المجتمع الدولي لإسقاط نظام الحكم الحالي، معتبرة الإصرار على إنشائها «تقويضاً لعملية السلام في البلاد». وقبل أن تشرع في اتّخاذ خطواتها لتعطيل إجراءات قيام المحكمة، كانت الحكومة الأميركية قد سلّمت الاتحاد الأفريقي مبلغ 4,8 ملايين دولار عام 2016، لدعم إنشائها، باعتبارها واحدة من آليات تحقيق السلام والمصالحة في جنوب السودان.

اعتبرت حكومة ميارديت المحكمة محاولة لإسقاط نظام الحكم الحالي (من الويب)

يذكر أن الولايات المتحدة لعبت دوراً كبيراً في الدفع من أجل انفصال جنوب السودان عن دولة السودان عام 2011، إذ إنها وقفت إلى جانب متمردي الجنوب خلال فترة «حرب التحرير»، وضغطت على الخرطوم للقبول بتسوية سياسية والاستجابة لمطالب «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، إلى أن تمّ التوقيع على اتفاق سلام عام 2005، نصّ على منح الجنوب حق تقرير المصير. لكن ذلك التحالف لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما تحول إلى حالة جفاء وقطيعة بسبب قضايا الفساد والانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة خلال الحرب الأهلية الأخيرة، لتقوم واشنطن بفرض عقوبات فردية على بعض قادتها العسكريين، إلى جانب عدد من المسؤولين السياسيين المتهمين بعرقلة جهود السلام التي تقوم بها وساطة «إيغاد» منذ عام 2016.

السودان

جولة ثالثة من المفاوضات اليوم: ورقة الشارع تربك «العسكر»

ينتظر الشارع السوداني جولة جديدة من التصعيد تمهيداً لعصيان مدني، بالتزامن مع جولة ثالثة من المفاوضات بين قوى «الحرية والتغيير» و«المجلس العسكري». تنطلق اليوم بطلب من الأخير، على أمل أن تحل النقاط الخلافية الواردة في الوثيقة الدستورية خلال ثلاثة أيام، كما يأمل قادة المعارضة. لكن بوادر الاتفاق تبدو معدومة في ظل محاولة «العسكري» الحدّ من مظاهر الاحتجاج وإصرار المعارضة على توسيعها

من المنتظر أن تُستأنف المفاوضات بين «المجلس العسكري الانتقالي» وقوى تحالف «إعلان الحرية والتغيير»، اليوم، بعد تحديد النقاط العالقة بين الطرفين بشأن المرحلة الانتقالية، سواء بشأن آليات إنشاء «المجلس السيادي» المتفق على تأليفه بالشراكة، أو مجلسي الوزراء والبرلمان الانتقاليَّين، المحددين في وثيقة دستورية قدمها قادة الحراك الشعبي الأسبوع الماضي، تمنحهم حق تأليف المجلسين الأخيرين، من دون التطرق بالتفصيل إلى «السيادي» سوى في صلاحياته، فيما رد عليها «العسكري» بتحفظات عديدة، من شأنها نقل تلك الصلاحيات إليه، ليبقى «السيادي»، الذي يُفترض أن يحل محل «المجلس العسكري»، محل خلاف آخر، يريده الأخير أن يكون تحت سيطرة العسكريين، فيما يسعى ممثلو الحراك إلى أن يكون المدنيون أكثرية فيه.

وقبل يوم من الجولة الثالثة من المفاوضات، التي اقترح تحالف «الحرية والتغيير» التوصل إلى حل خلالها، في غضون ثلاثة أيام، لا يُبدي الطرفان حتى الآن أي تنازل بشأن مظاهر الاحتجاج التي يريد العسكر إنهاءها أو الحدّ منها، إذ تستمر قوى «الحرية والتغيير» في الضغط بالشارع، من خلال توسيع الاعتصام المفتوح منذ 6 من نيسان/ أبريل، أمام مقر القيادة العامة للجيش في العاصمة، وتظاهرات في مختلف مناطق البلاد، تطالب بتسليم السلطة فوراً إلى المدنيين، رفضاً لمقترح «العسكري» تولّيه مرحلة انتقالية تستمر عامين. في المقابل، يستمر الأخير في محاولة إسقاط ورقة الشارع من على طاولة المفاوضات، التي يقابله عليها تحالف معارض يعتبر نفسه الممثل الوحيد للحراك الشعبي.

وتمهد قوى «الحرية والتغيير» لتصعيد في الشارع بالتزامن مع الجولة الجديدة، بالتلويح بورقة العصيان المدني، الذي لم يحدد موعده بعد، رغم محاولات «العسكر» فض الاعتصام بالقوة خلال الأيام الماضية، آخرها أمس، حين اعتدت قوات تابعة للاستخبارات العسكرية «وبعض فلول النظام السابق» على بعض أفراد اللجان الميدانية، المسؤولة عن تأمين مياه الشرب والطعام للمعتصمين في الميدان، كما أعلنت قوى «الحرية والتغيير»، متّهمة إياه بمنع الحاجات الأساسية عن الصائمين. لكن «العسكري» نفى محاولات فضّ اعتصام الخرطوم بالقوة، إلا أنه شدد في بيان، أمس، على أن ما يحدث خارج منطقة الاعتصام «شأن آخر يستوجب الحسم»، معتبراً إغلاق المعتصمين شارع النيل، أحد الشوارع الرئيسة وسط الخرطوم، لزيادة الضغط على المجلس لتسليم السلطة لمدنيين، «أمر مرفوض تماماً، ويخلق نوعاً من الفوضى والمضايقات، ما يستدعي من الجهات المختصة الحسم اللازم تطبيعاً لحياة المواطنين وحفاظاً على أمنهم وسلامتهم». وبذلك، يسعى «العسكري» إلى الحد من مظاهر الاحتجاج بإبقاء الاعتصام محدوداً غير قابل للتوسع، في وقت أعلن فيه قادة الحراك جدولاً لتصعيد الاحتجاجات يمتد لأسبوع، ويتضمن مواكب عصرية

> **يرفض قادة الحراك الشعبي استئناف التفاوض «بالمنهج القديم نفسه»**

وليلية تتجه إلى ساحات الاعتصام في الخرطوم والولايات، بالإضافة إلى مواكب للمهنيين استعداداً لإضراب عام.

وفي حين يُغلق محتجون بعض الشوارع احتجاجاً على الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، ويحملون الفنيين والعمال مسؤولية ذلك الانقطاع، ويقولون إنهم ينتمون إلى «الدولة العميقة»، في إشارة إلى نظام الرئيس المعزول عمر البشير، تبدو خشية «المجلس العسكري» من الإضراب العام كبيرة. وقد ظهر ذلك في رده أمس على اعتصام بدأه عمال وفنيون في إدارة الكهرباء، لمطالبة المسؤولين عن قطاع الكهرباء بإعلان أن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي ليس مسؤولية العمال والفنيين، بل بسبب عجز يعاني منه السودان، إذ أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق مئات المعتصمين داخل الإدارة العامة للكهرباء، ما أصاب بعضهم، وتم نقلهم إلى مستشفى لتلقي العلاج، فيما تدخل أفراد من الجيش بالتصدي لقوات الشرطة، لحماية المعتصمين، ما أدى إلى تراجع الشرطة، ما ينذر بصدام حذر منه المراقبون بين القوات النظامية، يفتح باب الفوضى.

وفي ظل ممارسات تشي بتشبث «العسكري» بالسلطة، لا سيما اتخاذه قرارات ليست من صلاحياته كمجلس انتقالي، كإعلان استمرار المشاركة في حرب اليمن، وإبرام اتفاقيات اقتصادية مع السعودية والإمارات ومصر، وإحداث تغييرات جوهرية في المؤسسة العسكرية والقضاء وجهازي الاستخبارات والأمن، بما يتوافق مع مصالح المشيخَتين الخليجيتين، اللتين تربطهما علاقات بمعظم أعضاء المجلس العشرة، تؤكد قوى «الحرية والتغيير» أن الخطوات التصعيدية في الشارع «هي الضامن الوحيد لتحقيق أهداف الثورة السودانية»، وهي ترفض استئناف التفاوض «بالمنهج القديم نفسه»، كونه «لا يتسق مع مطالب الشعب». وتشدد على ضرورة البدء بعهد جديد يقتضي عدم التأخير في تهيئة مناخ الاستقرار، لأن طول الأزمة السياسية ينعكس على الشعب في صورة أزمات اقتصادية طاحنة وتذبذب في الخدمات الضرورية. كذلك، أكدت أن ردها على مذكرة المجلس «سيرسل مكتوباً، بعد تحديد نقاط الخلاف مع المجلس العسكري، وأن النقاش حولها (اليوم) سيتم بصورة حاسمة».

(الأخبار)

يرفض المحتجون ممارسة «العسكري» السلطة واتخاذه قرارات خارج صلاحياته (أ ف ب)

سوريا

المعارك تتواصل في محيط إدلب
العين على سهل الغاب... وخان شيخون

توازياً مع ظهور زعيم «هيئة تحرير الشام» في تسجيل قيل إنه صُوّر على خطوط التماس في ريف حماة، استكمل تحرك الجيش خلال اليومين الماضيين، من محيط قلعة المضيف الشمالي، بعد تثبيت النقاط فيها

واصل الجيش السوري عملياته في ريف حماة الشمالي، بعدما عزّز نقاطه في بلدتي كفرنبودة وقلعة المضيق، وتمكّن من توسيع رقعة سيطرته في محيط الأخيرة، بالتوازي مع تكثيف قصفه على بلدة الهبيط وصولاً إلى خان شيخون في جنوب إدلب. وخلال اليومين الماضيين، دخلت قوات الجيش بلدات باب الطاقة

أصرّ الجولاني في لقاء إعلامي على «نعي اتفاقي أستانا وسوتشي»

والشريعة والعريمة وميدان غزال، في طوق قلعة المضيق الشمالي، ووصلت إلى أطراف بلدتي الصهريج وقبراطة، قرب الحدود الإدارية بين محافظتي حماة وإدلب. وترافق التقدم الميداني على هذا المحور مع قصف جوي ومدفعي طاول محيط نقطة المراقبة التركية في شير مغار؛ وبعدما خرجت أنباء عن زيارة وفد استخباراتي تركي تلك النقطة، بمواكبة عسكرية روسية، وانتقاله منها إلى نظيرتها في محيط مورك، استهدفت منطقة شير مغار ومحيطها بعشرات قذائف المدفعية. وأتى ذلك بالتوازي مع إطلاق الفصائل المسلحة عدداً من الصواريخ باتجاه بلدة السقيلبية، ما تسبب في استشهاد خمسة مدنيين (بينهم أربعة أطفال) وإصابة آخرين بجراح.

ولم يخرج تأكيد رسمي حول الزيارة المشتركة لنقاط المراقبة، من قبل أي من الجانبين الروسي والتركي، لكنّها لا تبدو مفاجئة في ضوء اللقاءات العسكرية الدورية التي تعقد بين الطرفين، والتي تكثّفت منذ انطلاق المعارك الأخيرة في ريفي حماة واللاذقية. وتبعاً لسلوك الجانب التركي على الأرض، فقد تشهد الأيام القليلة المقبلة انسحاباً لقواته من بعض نقاط المراقبة، إذا ما تواصلت العملية العسكرية على هذه الوتيرة، إذ لم يُترجم احتجاج وزير الدفاع خلوصي أكار، لدى موسكو، عبر أي تحرك تركي فاعل، كما لم تتأثر وتيرة نشاط الجيش السوري ولا الدعم الجوي الروسي له.

وبينما ظهر زعيم «هيئة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، في لقاء إعلامي قيل إنه أجري في ريف حماة الشمالي وقرب خطوط التماس، لم تشهد محاور القتال الساخنة حضوراً وازناً لمسلحي «الهيئة» رغم ما تملكه الأخيرة من سلاح ثقيل. وهو ما يزيده الجولاني بضرورات «توزيع القوى» ومنع تركيزها على جبهة واحدة في مقابل ترك باقي الجبهات. وركّز الأخير خلال اللقاء على اعتبار ما يجري من معارك «نعياً» لمحادثات «أستانا/ سوتشي»، مُحمّلاً المشاركين فيها والملتزمين صيغة «خفض التصعيد» مسؤولية الأحداث الأخيرة.

وتشير معطيات الميدان إلى أن زخم عمليات الجيش سيركّز على محورين رئيسيين، انطلاقاً من كفربودة وقلعة المضيق. وستعمل قواته على التقدم شمالاً على طول بلدات سهل الغاب، مستفيدة من التغطية الدقيقة التي تؤمّنها مواقعها المرتفعة على الجبال التي تحدّ السهل من الجهة الغربية. ويدعم العمل على هذا المحور تنشيط المعارك وإشغال الفصائل في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، وصولاً إلى أطراف جسر الشغور. وبالتوازي، يكثف الجيش من استهداف بلدة الهبيط ومحيطها، بما سيسهل لاحقاً التقدم عبر البلدة إلى الحدود الغربية لخان شيخون. وكان لافتاً، في السياق نفسه، أن الفصائل لم تبادر، جرياً على عادات السنوات الماضية، إلى فتح معارك استنزاف وإشغال من شأنها تشتيت الثقل العسكري للجيش، ولا سيما في مناطق متقدمة كمثلث كفرزيتا واللطامنة ومورك، أو في محيط أبو الضهور جنوب شرق إدلب.

(الأخبار)

ركز الجيش قصفه من كفرنبودة باتجاه بلدة الهبيط شرقاً (أ ف ب)

باريس: نبحث «آلية» لمحاكمة «الجهاديين الأجانب»

أعلن وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، أنه يجري بحث «آلية قانونية» دولية لمحاكمة «الجهاديين الأجانب» في تنظيم «داعش» المعتقلين لدى «قوات سوريا الديموقراطية» في سوريا. وقال لودريان لصحيفة «لو باريزيان» الفرنسية إن «هذه الآلية قد تستوحى من أمثلة أخرى في النظام القضائي الدولي، كما حصل بالنسبة إلى كوسوفو أو أفريقيا» من دون أن يوضح مزيداً من التفاصيل. وأكد الوزير أن الحكومة الفرنسية «مستعدة» لإعادة أبناء عناصر «داعش» حاملي الجنسية الفرنسية، وذلك بعد إعادة خمسة منهم إلى فرنسا في آذار الماضي.

(الأخبار، أ ف ب)

فنزويلا

غوايدو يطلب التدخل الأميركي
تضييق على مناصري مادورو في واشنطن

خطوات متتالية ومتسارعة تقوم بها واشنطن والمعارضة في فنزويلا وخارجها بهدف إسقاط حكم نيكولاس مادورو، الذي خيّب كل المحاولات حتّى الآن. آخرها إعلان خوان غوايدو ـ خلال تظاهرته الأخيرة التي بدا أنه فقد الشارع فيها ـ سعيه للتعاون مع البنتاغون لحل الأزمة في البلاد

بعد عدة محاولات لإسقاط حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، لم يَعد أمام المعارضة وأعوانها سوى خيار طلب التدخل الأميركي المباشر في كاراكاس، الأمر الذي يهدّد به المسؤولون في واشنطن منذ بداية المحاولة الانقلابية. وأول من أمس، طلب غوايدو من مبعوثه إلى الولايات المتحدة كارلوس فيتشيو، «الاجتماع بمسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)»، من أجل «التعاون مع الجيش الأميركي لحل الأزمة السياسية في البلاد». واستعاد غوايدو التصريحات المتكررة على لسان الرئيس دونالد ترامب وكبار المسؤولين في إدارته، عن أن «جميع الخيارات مطروحة على الطاولة».

كذلك، أوضح، في كلمة أمام حشد من أنصاره في العاصمة كاراكاس، أنه طلب من فيتشيو إجراء محادثات مع قائد القيادة الجنوبية للقوات الأميركية كريغ فالر، وإقامة علاقات مباشرة معه لـ«تنسيق محتمل». وادّعى الانقلابي «وجود عناصر لمنظمة جيش التحرير الوطني الكولومبي (ELN) وميليشيات كوبية داخل فنزويلا»، واصفاً هذا الأمر بأنه «احتلال». من جهة أخرى، أشار غوايدو إلى أنه حصل على وعد من الصين بأنها ستنضم إلى جهود دبلوماسية لدول من أوروبا وأميركا اللاتينية تُعرف باسم «مجموعة الاتصال الدولي بشأن فنزويلا» للتفاوض من أجل إنهاء الأزمة.

وهذا الإعلان الذي تهدف من خلاله المعارضة إلى زيادة الضغط على حكومة مادورو، جاء على خلفية المحاولة الانقلابية الأخيرة التي نفذها غوايدو بتعليمات أميركية أواخر الشهر الماضي، لكنها فشلت بعد عجزه عن كسب دعم العسكريين، ليفقد بالتالي الشارع تدريجياً. وقد بدا ذلك جلياً السبت الماضي، إذ انخفض عدد أنصاره بشكل كبير، حيث اجتمع حوالى 1500 إلى 2000 متظاهر في ساحة «الفريدو سادبل» في شرق كراكاس. وبخلاف التظاهرات السابقة المناهضة لمادورو، لم يغادر المتظاهرون الساحة للسير في شوارع كاراكاس.

بالتوازي مع تحركات غوايدو في الداخل، ألقت الشرطة الإسبانية القبض على وزير تطوير الطاقة الكهربائية الفنزويلي السابق، خافيير الفارادو أوتشوا، امتثالاً لمذكرة توقيف أميركية. وذكرت وكالة

كشفت تظاهرة السبت عن التعبئة الضعيفة للمعارضة

استعاد غوايدو التصريحات المتكررة للإدارة الأميركية بأن «جميع الخيارات مطروحة على الطاولة» (أ ف ب)

«أسوشيتد برس» الأميركية، أن واشنطن «تتهم أوتشوا بالضلوع في عمليات غسلاأموال تتعلق بشركة النفط الحكومية الفنزويلية PDVSA». وتمّ اعتقال الفارادو أوتشوا بالقرب من منزله في مدريد، في حين قضت محكمة إسبانية بسجنه حتى يتمّ بت مسألة تسليمه إلى الولايات المتحدة.

كذلك، استكمالاً لخطواتها التضييقية على داعمي مادورو، عمدت السلطات الأميركية إلى قطع خطوط المياه عن السفارة الفنزويلية في واشنطن، حيث يقيم ناشطون أميركيون يدعمون مادورو، وفق ما نقلته وكالة «نوفوستي» الروسية عن أحد قادة مجموعة المبادرة في السفارة، الذين يقيمون في المبنى منذ أكثر من شهر. ونقلت الوكالة عن الناشطة الأميركية ميديا بنجامين قولها إن «السلطات أغلقت المياه في السفارة الفنزويلية لإرغامنا على المغادرة. لا كهرباء ولا ماء وقليل من الطعام لدينا». رغم ذلك، أكدت بنجامين أن «الناشطين متماسكون بحزم».

في غضون ذلك، واصلت السلطات الفنزويلية هجومها على «الخونة المسؤولين عن التمرد الفاشل»، حيث اتهم مادورو مدير جهاز الاستخبارات السابق بـ«تنسيق محاولة العصيان»، معتبراً أنه «جاسوس لوكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إي)». وفي كلمة له الجمعة الماضي، قال مادورو: «نجحنا في إثبات أن كريستوفر فيغيرا تمّ تجنيده من قبل السي آي إي قبل أكثر من عام وأنه كان يعمل خائناً، كجاسوس، كمندس»، وأضاف أن فيغيرا قام «بتنسيق الانقلاب الفاشل». يُذكر أن فيغيرا كان قد فرّ بعد محاولة الانقلاب، كما أعلن نائب الرئيس الأميركي مايك بنس الثلاثاء الماضي.

(الأخبار، الأناضول)

تقرير

بعد أزمة التمويل... «الأونروا» أمام أزمة التجديد

تنتظر وكالة «الأونروا»، خلال الأشهر القليلة المقبلة، أزمةً وجود تُضاف الى أزمة التمويل، في ظلّ السعي الأميركي ـ الإسرائيلي إلى منع التجديد لها داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي مساعٍ تقابلها جهودٌ فلسطينية ـ عربية مضادة، لا يُعلم الى الآن إن كانت ستفلح في تمرير التجديد

غزة ـ **هاني إبراهيم**

لا يزال إنهاء «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) من أبرز الأهداف التي تسعى الإدارة الأميركية ومعها الإسرائيلية إلى تحقيقها، وهو بند معلن ضمن الخطة الأميركية لتسوية القضية الفلسطينية (صفقة القرن)، القائمة على فرض أمر واقع على الفلسطينيين. وتنتظر «الأونروا» في الأشهر المقبلة أزمةً قد تكون الأخطر منذ تأسيسها عام 1949، في ضوء الجهد الأميركي والإسرائيلي لمنع تمديد عملها، خلال التصويت الذي يجرى كل ثلاث سنوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فبالتوازي مع الجهد الذي يبذله السفراء الإسرائيليون منذ عامين في شأن هذا التصويت، تنوي واشنطن، التي أوقفت الدعم عن الوكالة مطلع العام الجاري نهائياً (بعدما كانت الداعم الأكبر لها بقيمة 157 مليون دولار سنوياً)، الانتقال إلى خطوة جديدة لنزع الغطاء السياسي عن الوكالة، أو بالحد الأدنى دفعها إلى تغيير تصنيفها للاجئين الفلسطينيين ليصبح عددهم بضعة آلاف وليس خمسة ملايين كما هو مسجّل حالياً لديها. وبناءً عليه، ترى «الأونروا» والمتابعون لقضيتها أن الأشهر المقبلة ستكون صعبة، علماً بأن عملية التصويت لتجديد ولايتها ستكون في الشهر التاسع من العام الجاري، وأن التصويت الماضي حصل في كانون الأول/ ديسمبر 2016، عندما وافقت 167 دولة من «الجمعية العامة» على ولاية جديدة لـ«الأونروا» تنتهي في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

وتتزامن أزمة الوجود هذه مع الأزمة المالية التي عصفت بالوكالة العام الماضي، حينما بلغ حجم العجز لديها أكثر من 446 مليون دولار جراء قطع الدعم الأميركي والضغوط على المانحين. وفي هذا الإطار، أعلن المتحدث باسم «وكالة الغوث»، سامي مشعشع، عقد «مؤتمر دولي مهم للمانحين في سبتمبر (أيلول) المقبل لبحث الأزمة المالية»، مشيراً إلى أن «الوكالة بحاجة إلى مليار ومئتي مليون دولار لتوفير كامل خدماتها، الأمر الذي يتطلب بذل جهود كبيرة». إلا أنه، على رغم ارتفاع وتيرة المطالبات بدعم «الأونروا» وحمايتها وضرورة استمرار خدماتها لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وآخرها خلال القمة العربية التي عقدت في تونس في الحادي والثلاثين من آذار/ مارس الماضي، لا يزال مصير هذا الدعم غامضاً، ولا سيما في شأن من سيعوض العجز بعد تجاوزُ أزمة التجديد.

سيجري التصويت في الشهر التاسع على تجديد ولاية الوكالة لـ3 سنوات

في ما يتصل بهذه الأخيرة، لا يبدو تحرك السلطة الفلسطينية على مستوى التحركات الأميركية والإسرائيلية. ومع أنها أعلنت مطلع العام الجاري وضع خطة لحشد الدعم السياسي في الأمم المتحدة، فإنها لا تملك سوى طمأنة من الاتحاد الأوروبي بالتصويت لمصلحة التمديد، وهو ما يبدو أنه أسهم في تبريد نشاطها، فضلاً عن ترؤسها مجموعة الـ77 + الصين) (تحالف مجموعة من الدول النامية) التي يتوقع أن تصوت إيجاباً. كذلك، في القمة العربية الأخيرة، أشار أمين الجامعة، أحمد أبو الغيط، على بعثة الجامعة ببدء التنسيق مع «مجلس السفراء العرب» لإجراء الاتصالات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحشد التأييد. ووفق رئيس «دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير»، أحمد أبو هولي، يجري العمل عبر مسارين: الأول على مستوى الدول الأعضاء لحشد الدعم السياسي، والثاني على مستوى الدول المانحة والمُموّلة لدعم موازنة «الأونروا» وسد العجز المالي. كذلك عقد الداعمون خلال الشهر الماضي لقاءات حوارية لبحث سبل الدعم السياسي والمالي، وأبرزها لقاء العاصمة السويدية استوكهولم الذي شدد على «أهمية تجديد تكليف الوكالة واستمرار دعمها باعتبارها عنصراً للتنمية والاستقرار والأمن في المنطقة».

في المقابل، سخّرت الخارجية الإسرائيلية جهودها خلال العام الماضي للتأثير في سفراء الدول الموجودين في إسرائيل. وخلال مؤتمر خاص عقد في كانون الأول/ ديسمبر 2018 في مقرّ الوزارة للسفراء الإسرائيليين في منطقتي أوروبا وأميركا، خاطبت نائبة وزير الخارجية، تسيبي حوطوبيلي، السفراء بأنّ «دبلوماسية إسرائيل لسنة 2018 هي العمل على أن عهد الأونروا قد انتهى إلى الأبد». ثم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، التقت حوطوبيلي بخمسين شخصية يمثلون دولهم في إسرائيل، وسلّمتهم رسالة بعد موافقة رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو عليها لتسليمها لحكومات دولهم، ومفادها أن «سياسة إسرائيل هي العمل على إغلاق الأونروا لأنها أصبحت المشكلة وليست الحل»، وأن «الأونروا عملت على زيادة عدد اللاجئين بعدما نقلت مباشرة مكانة اللاجئ من جيل إلى جيل، ولا يوجد أي شبيه لذلك، وهو يرسخ الصراع فقط».

سيجري التصويت في الشهر التاسع على تجديد ولاية الوكالة لـ3 سنوات

تتزامن أزمة التجديد مع الأزمة المالية المستمرة منذ أكثر من عام (أ ف ب)

السعودية

مقتل ثمانية شبان في السنابس:
صفحة جديدة من «ثأر القطيف»

تفتح السلطات السعودية صفحة جديدة في سجلّها القاتم في المنطقة الشرقية، خصوصاً منها محافظة القطيف، التي خرج أبناؤها عام 2011 للمطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية. صباح أول من أمس، داهمت قوات الأمن بلدة السنابس في جزيرة تاروت، حيث قتلت ثمانية من ناشطي الحراك المطلبي. بدت البلدة، بحسب المقاطع المصورة التي نشرها ناشطون في «تويتر»، أشبه بساحة حرب، غطّى الخراب منازلها وشوارعها والسيارات، فيما تناثرت بقايا الرصاص فيها، بعدما طوّقت عشرات المدرعات والعربات المزودة بالرشاشات الثقيلة عدداً من المنازل جنوب البلدة، وأمطرتها بالنيران.

وأفادت مصادر محلية، «الأخبار»، بأن المدرعات والعربات المصفحة ظلّت تطلق الرصاص والقذائف طوال ست ساعات متواصلة، لافتة إلى أن قوات الأمن نصبت ثلاثة حواجز: الأول في شارع أُحد منعت من خلاله دخول المواطنين بلدة القطيف والخروج منها، والثاني عند جسر الأئمة مُنع من خلاله العبور عبر شارع الرياض، والثالث على الجسر الرابط بين حي المنيرة وأحياء الناصرة. كما حُظر، على إثر الحصار العسكري، على سيارات الإطفاء والإسعاف وسيارات المواطنين نقل الجرحى إلى المستشفيات وإطفاء النيران التي تصاعد دخانها في أكثر من موقع.

تزعم السلطات أن الشبان الثمانية، الذين من بينهم ثلاثة من أقارب الشيخ نمر النمر الذي أُعدم عام 2016، كانوا يعتزمون «استهداف منشآت حيوية ومواقع أمنية في البلاد»، بحسب بيان رئاسة أمن الدولة. لكن بحسب المصادر المحلية، «لم يكن أيٌّ من هؤلاء الشبان على أيّ من قوائم المطلوبين التي اعتادت السلطات إعلانها للملاحقة الأمنية». وتضيف المصادر أن الشبان الثمانية هم «إما من الناشطين المعروفين في الحراك، أو من عوائل الناشطين الذين تمت تصفيتهم خلال الفترة الماضية»، موضحة أن «السلطات كانت قد لجأت إلى ملاحقة أبناء وأقرباء لهم، وألقت القبض على عدد غير قليل منهم في أحداث عملية هدم حي المسورة»، وسط بلدة العوامية عام 2017، ما يشي بالطابع الانتقامي للهجمات الدورية على المنطقة.

ويوضح المصدر أن «من بين الضحايا الثمانية أخوين من عائلة الفرج، والدهما أحد رجالات العوامية المعروفين بنزاهتهم ونشاطهم الاجتماعي. وقد تم اعتقاله مع أحد أبنائه ضمن حملة سابقة طالت أقرباء سلمان الفرج، الناشط الذي قُتل في عملية هدم حي المسورة». ويتابع أن «هؤلاء الشبان، حينما يجري استدعاؤهم من قِبَل أجهزة الأمن باتصال هاتفي، لا يجدون غير الفرار من الاعتقال المحتوم، الذي قد ينتهي بالإعدام بتهمة من سبيل الخروج على ولي الأمر، كما حصل مع كثير من الشبان طوال السنوات التسع الماضية». وإزاء ذلك، «هجر الشبان الثمانية منذ لحظة استدعائهم منازلهم، متنقلين بين البساتين أو لاجئين إلى منازل قديمة غير مأهولة بالسكان، وكانت بلدة السنابس الساحلية آخر خياراتهم لقضاء شهر رمضان فيها، لبعدها عن مناطق الأحداث». لكن «إيقاف إحدى الدوريات الأمنية مركبة كانت تنقل بعض أثاثهم إلى المنزل الذي يقطنونه قبل أسبوع من الهجوم، كان أحد أسباب انكشاف مكان وجودهم». ويشير المصدر إلى أن السلطات لم تعلن إلى الآن أسماء الضحايا، بسبب عدم تمكنها من معرفة هوياتهم «جراء احتراق جثثهم»، لافتاً أيضاً إلى أنها «أقدمت أمس على هدم ثلاثة منازل مجاورة لمنزل الشبان، كعقاب لأصحابها على عدم إبلاغهم السلطات عنهم».

عملية قتل الناشطين الثمانية تأتي بعد اسابيع على إعدام السلطات عشرات السعوديين

يذكر أن عملية قتل الناشطين الثمانية تأتي بعد ثلاثة أسابيع فقط على إعدام السلطات 33 شخصاً من أبناء المنطقة الشرقية، بعضهم كانوا فتياناً لحظة اعتقالهم. وهي تستهدف، شأنها شأن ما سبقها، الانقضاض مسبقاً على كلّ من يحاول رفع صوته في وجه النظام. وهذا ما حاولت السلطات تمويهه بالقول، في بيان رئاسة أمن الدولة، إنها «باشرت عملية أمنية استباقية» ضد «خلية إرهابية تم تشكيلها حديثاً».

(الأخبار)

على الغلاف

«حزب بولتون» يريدها حرباً

دونالد ترامب من أنصار نظرية ربح الحرب من دون خوضها. قدر كبير من الغطرسة، ومن الجهل المطبق بحقائق العالم ومتغيراته، يدفعه، مع قطاع واسع من النخبة الأميركية، إلى الاعتقاد بإمكانية نجاح بلادهم في إخضاع خصومها، وحتى أصدقائها، عبر استخدام أدوات الحرب الاقتصادية والمالية. وهو بالفعل ماضٍ في خوض هذا النمط من الحرب في العديد من الاتجاهات، بدءاً من الصين، وصولاً إلى إيران. يعتقد ترامب، مؤلف كتاب «فن الصفقات»، أن سياسة الضغوط القصوى تجاه إيران ستفضي آجلاً أو عاجلاً إلى القبول بـ«المطالب» الأميركية منها، بغية عقد صفقة تخرجها من حالة الحصار المفروضة عليها اليوم. هو عبّر عن قناعاته الفعلية عندما أعلن قبل أيام في البيت الأبيض أنه ينتظر اتصالاً من الإيرانيين لبدء عملية تفاوضية جديدة معهم. الضغوط أو العقوبات القصوى في نظر رجل الأعمال، الذي أتاح له تضافر استثنائي لمجموعة من العوامل البنيوية والظرفية أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة، سلاح فتاك لا حاجة لاستخدام سواه، خاصة إذا كان مكلفاً بشرياً ومادياً وسياسياً، من أجل الانتصار في المواجهات السياسية الكبرى، ألم يسقط الاتحاد السوفياتي، بحسب السردية الخاطئة ولكن السائدة في واشنطن وقسم كبير من العالم، بفضل الضغوط والعقوبات القصوى؟ هل ستستطيع طهران احتمال ما لم تحتمله موسكو في الماضي؟ هذا هو منطق ترامب.

لكن مجموعة وازنة في الإدارة، تضم ائتلافاً من أنصار إسرائيل الأيديولوجيين أو الدينيين، ويقف على رأسها مستشار الأمن القومي جون بولتون، لديها خطة أخرى: هي تريد الحرب مع إيران. لم يكن بولتون يخفي موقفه هذا عندما كان خارج الإدارة. فهو دعا في مناسبات عدة إلى ضرب إيران عقاباً لها على سياساتها المُهدِّدة، من وجهة نظره، لمصالح واشنطن وحلفائها. لكنه اليوم في موقع المستشار الأقرب لصانع القرار، ويستطيع التعاون مع محيطه العائلي، خاصة صهره جارد كوشنير، لمحاولة دفعه إلى اعتماد خيار الحرب. «حزب الحرب» مدركٌ أن الرئيس يريد تجنبها لخوفه من عدم القدرة على التحكم بمداها ومدتها، ومن أكلافها ونتائجها على مستقبله السياسي.

لكن هذا الحزب العقائدي غير معني في الحقيقة بحسابات ترامب. هو منقسم بين مَن يرى نفسه ينجز مهمة تاريخية ستكفل أمن إسرائيل والريادة الأميركية، وبين مَن يعتقد أنه ينجز تكليفاً ربّانياً يمهد لعودة المسيح. لذلك، هو لن يفوّت أي فرصة في المقبل من الأيام والأسابيع تتيح له مضاعفة ضغوطه على ترامب لدفعه للجوء إلى القوة العسكرية.

(الأخبار)

القوات الأميركية في الخليج «فرصة لا تهديد»

طهران ترفض الاتصال بترامب

قاد الحرس الثوري امام جلسة برلمانية: إنها «حرب نفسية» (أ ف ب)

يثبّت الإيرانيون، سواء المسؤولون منهم في مختلف المؤسسات الحكومية أم العسكرية أم الخبراء والمحللون، قراءاتهم للتطورات في المنطقة، عند درجة استبعاد كون الحرب خطراً داهماً يريده الطرفان. يلفت الإيرانيون إلى أنهم اعتادوا الوجود الأميركي العسكري في مياه الخليج، وهو بهذه الصورة لا يحمل نُذُر عمل عسكري وشيك سيحتاج إلى إعداد ما هو أكثر من حاملة طائرات وبضع قاذفات، بل خطوة تصعيدية في إطار حملة الضغوط الأميركية ورسائل أمنية في سياق المناوشات السياسية والاقتصادية المتبادلة. وما تقدّم كان مضمون مطالعة قدّمها قائد الحرس الثوري، الجنرال حسين سلامي، أمام جلسة برلمانية أمس. فقد نقل متحدث باسم رئاسة البرلمان عن سلامي وضعه التحشيد العسكري الأميركي في خانة تدشين الأميركيين «حرباً نفسية» في المنطقة «لأن ذهاب جيشهم وإيابه مسألة طبيعية».

وقد تولّت المؤسسة العسكرية إيصال جملة ردود على تحريك واشنطن حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» صوب الخليج، وإرسال قاذفات «بي 52»، تتلخّص في أنه رغم التقدير بأن واشنطن مردوعة ولا تريد الحرب، فإن الجاهزية الإيرانية لن تسمح بتمرير أي مبادرة أميركية بلا رد. وقد برزت أمس مواقف لقائد القوة الجوية في الحرس الثوري، أمير علي حاجي زاده، الذي رأى في تصريح يتضمن رصداً للتحرك العسكري الأميركي، أن «حاملة طائرات تسع ما بين 40 و50 طائرة على الأقل، وقوات قوامها نحو ستة آلاف جندي على متنها، كانت في السابق تشكل تهديداً خطيراً لنا، لكن الآن... تحولت التهديدات إلى فرص». وفي رسالة ردع لـ«أبراهام لينكولن» التي يمكن أن تدخل مضيق هرمز في الأيام المقبلة لتحلّ محلّ حاملة طائرات غادرت الشهر الماضي، شبّه المسؤول الإيراني الوجود الأميركي في الخليج بأنه «مثل قطع اللحم بين أسناننا»، وأضاف «إذا أقدموا على خطوة فسنضربهم في الرأس».

> هوك: واشنطن لا تريد الحرب لكنها ستواصل ممارسة أقصى الضغوط

لكن في طهران من هو متنبه إلى أن ثمة «حرباً للحرب»، يتمثّل في تيار ضاغط داخل الإدارة الأميركية وعلى ضفافها، يرتكز على الصقور المتطرفين برئعامة مستشار الأمن القومي جون بولتون، ويرفده دعاة حرب في الخارج أبرزهم إسرائيل. هذا تحديداً ما ينظر إليه رأس الدبلوماسية الإيرانية وزير الخارجية محمد جواد ظريف. ترامب على «تويتر»، أرفقها بمقال لبولتون في «ناشيونال ريفيو» تحت عنوان «كيف نخرج من اتفاق إيران النووي»، تعود إلى عام 2017 قبل تعيين بولتون مستشاراً للأمن القومي. وكتب ظريف تعليقاً يخاطب فيه ترامب: «قبل أن تعيّن بولتون، كانت هذه خطته مع حلفائه في فريق باء لإيران... خطة تفصيلية من معلومات مزيفة وحرب مستدامة واقتراحات جوفاء للتفاوض»، مضيفاً: «الفارق الوحيد هو أنها لم تتضمن رقم هاتف»! هكذا يحاول ظريف على ما يبدو سحب الذرائع في شأن موقف بلاده الرافض للتفاوض مع واشنطن، كون الأخيرة تريد الحرب وتستمع إلى فريقها، ولا تسعى خلف حوار جدي. وبهذه الطريقة، تصوّب الدبلوماسية الإيرانية على فريق الصقور المتطرفين، في عملية تحييد نسبي لترامب الذي يكرر أنه لا يريد الحرب، وإظهاره بأنه ينجرّ خلف فريقها.

في غضون ذلك، وفي وقت جدد فيه الممثل الأميركي الخاص لإيران، برايان هوك، التأكيد أن بلاده «لا تريد الحرب مع طهران، لكنها ستواصل ممارسة أقصى الضغوط عليها إلى أن تغير سلوكها»، أعلن أمس عن لقاء قائد القوات البحرية في القيادة المركزية الأميركية، جيمس مالوي، بخليفة بن سلمان، رئيس وزراء البحرين، حيث يوجد مقرّ الأسطول البحري الخامس في منطقة الجفير، والذي تشمل عملياته منطقة الخليج وخليج عمان وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي.

(الأخبار)

الإمارات تفتح تحقيقاً في هجوم الفجيرة

بعد نفي سريع، عادت دولة الإمارات وأكّدت تعرّض أربع سفن شحن تجارية من عدة جنسيات، صباح أمس، لما سمّته «عمليات تخريبية» في مياهها الاقتصادية باتجاه ميناء الفجيرة على بعد 115 كلم من حدود إيران. وأفادت الخارجية الإماراتية بأنه يجري التحقيق حول ظروف الحادث «بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية». وأضافت في بيان أن «العمليات التخريبية لم ينتج عنها أيّ أضرار بشرية أو إصابات، كما لا يوجد أي تسرب لأي مواد ضارة أو وقود من هذه السفن». واكتفت باعتبار «تعريض السفن التجارية لأعمال تخريبية وتهديد حياة طواقمها تطوراً خطيراً».

وبعد تضارب الأنباء والنفي، كانت وسائل إعلام إيرانية أكدت وقوع انفجارات في ناقلات نفط في الإمارات عبر نسب المعلومات إلى «مصادر» لم تكشف عنها، مثيرة الأسئلة حول كون الاستهداف الذي وقع في إمارة الفجيرة (واحد من أكبر مراكز تزويد السفن بالوقود في العالم وتطل على مضيق هرمز) رسالة في ظلّ التوتر والتصعيد في المنطقة. ولم تتهم الإمارات إيران بالحادث، كما لم يصدر تعليق إيراني سوى اعتبار رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني حشمت الله فلاحت بيشه، أن الأمر يظهر هشاشة أمن دول الخليج.

(الأخبار، رويترز)

قراءات إسرائيلية لسلوك طهران: الانتقال من «الصبر الاستراتيجي» إلى الردّ المتدرّج

علي حيدر

تحرص تل أبيب، إلى الآن، على ترك الساحة للولايات المتحدة في «حربها» الاقتصادية والدبلوماسية والنفسية على إيران، وإنْ كان كل ما انتهجته إدارة دونالد ترامب يتطابق تماماً مع ما دعا إليه رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو منذ سنوات، بدءاً من الخروج من الاتفاق النووي وفرض المزيد من العقوبات على الجمهورية الإسلامية، وصولاً إلى اعتماد سياسة التحشيد العسكري والتوتير للهجوم بهدف تخويف طهران، ومضاعفة الضغوط عليها بما من شأنه إحداث شرخ داخلي حول جدوى التمسك بالمشروع النووي والخيارات الاستراتيجية.

تراهن إسرائيل على أنّ هذه الضغوط ستضع طهران بين خيارين: إما اعتماد سياسة الصمود السلبي (من دون ردود فعل) وفي الوقت نفسه التزام قيود الاتفاق النووي، وإما المبادرة إلى خرق الاتفاق، وربما خطوات عسكرية، وهو ما سيؤدي إلى ردود أميركية دراماتيكية. وفي كلتا الحالتين، ستكون إسرائيل هي الرابحة. في السيناريو الأول، تبقى إيران تحت سيف العقوبات التي يُراد من ورائها إضعافها وحلفاءها في المنطقة، على أمل أن تترتب عن ذلك تداعيات لاحقة تقوّض النظام الإسلامي أو تجبره على التراجع. وفي الثاني، تكون إسرائيل قد نجحت في استدراج الولايات المتحدة إلى مواجهة عسكرية، وهو أقصى ما تتمناه تل أبيب.

لكن الذي حدث إلى الآن أن إيران لم تبدِ استعداداً لأيّ تنازل يتصل بثوابتها النووية والاستراتيجية، بل انتقلت من سياسة «الصبر الاستراتيجي» الذي استمرّ لعام، وتخلّلته اتصالات دبلوماسية مكثفة بينها وبين الدول الموقعة على الاتفاق، وتحديداً الأوروبيين، إلى مرحلة الرد المدروس والمتدرج. بدأ الرد بتخفيف التزاماتها بخصوص فائض المواد النووية المخصبة والمياه الثقيلة، لكن الخطوة التي ستكون لها ارتدادات أكبر في الغرب وكيان الاحتلال، هي رفع مستوى التخصيب بعد 60 يوماً، في حال عدم تلبية مطالبها. وفي مقابل الحشود العسكرية، ردت طهران بسلسلة رسائل تهدف إلى تفريغ الضغط العسكري الأميركي من مفاعيله، عبر وضعها إياه في سياق الحرب النفسية، وتجديدها ثقتها بقدرتها على مواجهة أي خطوات عدوانية، ورفضها طلب ترامب منها الاتصال به للتفاوض.

> رغم الثناء الإسرائيلي على ترامب، ثمة قلق من توقفه عند حدّ معين

تخشى إسرائيل أن تخرج إيران من هذا التحدي منتصرة، الأمر الذي سيترك تداعياته على الأمن القومي الإسرائيلي والمعادلات الإقليمية. على هذه الخلفية، كشف مصدر أمني إسرائيلي أن الاعتقاد السائد في المؤسسة الأمنية هو أن «التغير في العلاقات (أميركا ــ إيران) سيؤدي إلى انعطافة استراتيجية في المنطقة»، وتحديداً في سوريا حيث تواصل إسرائيل اعتداءاتها تحت عنوان «المعركة بين الحروب»، وفي قطاع غزة الذي تخشى تل أبيب من أن تستغل حركة «الجهاد الإسلامي» فيه تزايد الانشغال الإسرائيلي بالتوتر الإيراني ـ الأميركي وانعكاساته «من أجل زيادة الضغط وطلب تطبيق التفاهمات» الخاصة بالتهدئة.

في الإطار نفسه، رأى وزير الطاقة، عضو «المجلس الوزاري المصغر» (الكابينت)، يوفال شطاينتس، أن الأمور بين واشنطن وطهران «تزداد حماوة»، من دون استبعاد أي تداعيات قد تترتب عن الضغوط الأميركية، بما فيها إطلاق صواريخ على إسرائيل. وكشف شطاينتس، في مقابلة مع موقع «يديعوت أحرونوت»، عن حقيقة الرهان الإسرائيلي على «شرخ داخلي في إيران وارتفاع أصوات تطالب بتفكيك البرنامج النووي»، مؤكداً أنه لا يهمّ إسرائيل ما إذا كان ترامب سيجري مفاوضات مع الإيرانيين، بل «المهم أن تكون حول تفكيك البنية التحتية النووية الإيرانية والى الأبد، كما حدث مع ليبيا قبل 15 عاماً». ولفت عضو «الكابينت» إلى أن «هذا هو هدف ترامب... يبدو لي أن الولايات المتحدة مصممة جداً (على تحقيق هذا الهدف) وتمارس ضغوطاً اقتصادية وسياسية ثقيلة جداً» لهذه الغاية.

أيضاً، كان لخبراء أساسيين في الساحة الإسرائيلية تقديراتهم ومواقفهم، من أبرزهم رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي»، اللواء عاموس يادلين، الذي رأى أننا «بعيدون عن مواجهة عسكرية تامة بين الولايات المتحدة وإيران»، مقدراً أن الخطوات التي أقدمت عليها الولايات المتحدة حتى الآن هدفت إلى إيصال «الرسالة إلى إيران». وأشار يادلين إلى أن إيران انطلقت بعد سنة من «الصبر الاستراتيجي» في مسارين: الأول نووي للضغط على الأوروبيين، والثاني عسكري لجني أثمان من الأميركيين، وربما الإسرائيليين، مشيراً إلى أن المفتاح كان وما زال في الرد الأميركي ـ الإسرائيلي على الخطوات الإيرانية. ولذلك، أوصى بسلسلة خطوات لمواجهة هذا التحدي، مشدداً على «الحذر الاستخباري والاستعداد العملياتي لأي مسار عسكري إيراني، والاتفاق على استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة لإحباط أي مسارات عسكرية والرد عليها... وفي حال العودة إلى المفاوضات، ينبغي الاتفاق مع واشنطن على طبيعة الاتفاق المعدل المقبول لدى إسرائيل».

على خط موازٍ، دعا يادلين إسرائيل إلى «المحافظة على يقظتها» من ناحية الميزانية (الأمنية)، مبرراً ذلك بأنه إذا اختارت إيران التحدي وانسحبت من الاتفاق وبدأت تخصيب اليورانيوم، فهي بذلك «تتخطى خطاً أحمر إسرائيلياً، وليس من المؤكد أن الولايات المتحدة ستعمل عندئذ»، مضيفاً أن «على إسرائيل أن تعدّ برنامج عمل لا يعالجه الجيش حالياً... شخص مثل رئيس الحكومة وضع الموضوع الإيراني في رأس اهتمامات الأمن القومي عليه أن يحول إلى هناك مئات المليارات».

حتى الآن، ثمة ارتياح في إسرائيل إزاء مفاعيل العقوبات القاسية على إيران، لكنّ هناك إدراكاً في الوقت نفسه لحقيقة أن المسافة بين آثار العقوبات وخضوع طهران لا تزال طويلة، وتعترضها الكثير من العقبات والمخاطر التي تمتد إلى قلب تل أبيب. ورغم الثناء الذي يلقاه ترامب من المسؤولين الإسرائيليين إزاء الخيارات التي ينتهجها لمصلحة إسرائيل، فإن قلقهم لا يقتصر على فشل مخططاتهم، بل إمكانية تراجع الرئيس الأميركي في أي محطة مفصلية. واستناداً إلى هذا القلق، دعا يادلين، الذي كان يتولى رئاسة «الاستخبارات العسكرية» سابقاً، إسرائيل، إلى أن «تعدّ نفسها لإمكانية أن تضطر إلى مواجهة إيران وحدها».

كيوسك الصحافة

سكوت ريتر: إيران رابحة ولو خسرت

تحت عنوان «هل الولايات المتحدة مستعدة لحرب جون بولتون مع إيران؟»، كتب المفتش الدولي الأسبق لدى العراق، سكوت ريتر، مقالاً في مجلة «ذي أميركان كونسيرفاتيف»، تناول فيه الإجراءات والتدابير الأميركية الأخيرة ضد إيران. وفنّد سكوت ادعاءات مستشار الأمن القومي جون بولتون، ووزير الخارجية مايك بومبيو، ونائب الرئيس مايك بنس، مقارناً تصريحاتهم بتصريحات القيادة العسكرية الأميركية التي حملت «تراجعاً عن خطابات التهديد والوعيد لطهران» وفق قوله.

وبدأ سكوت من سلسلة الإجراءات الأميركية الأخيرة، مُنطلقاً من إعلان حالة الاستنفار القصوى في الأسطول الخامس في البحرين، وإعلان بولتون توجّه حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» وأربع قاذفات استراتيجية من طراز «ب ـ 52» إلى الخليج، مشيراً أيضاً في هذا الإطار إلى إلغاء بومبيو اجتماعه الذي كان مقرراً مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ليتوجّه إلى العراق على عجل. وأكد ريتر أن «إرسال حاملة الطائرات المذكورة إلى الخليج كان إجراءً روتينياً»، مضيفاً أن «الحاملة والقطع المرافقة لها تحركت الشهر الماضي للمشاركة في مناورات بحرية في مياه البحر المتوسط، انطلاقاً من قاعدتها في نورفولك بولاية فرجينيا».

ولفت ريتر إلى «تصريحات بولتون النارية، ولا سيما إعلانه عن حاملة الطائرات بدلاً من البنتاغون، الأمر الذي أثار ردود فعل قاسية بين السياسيين والمراقبين، إذ عبّروا عن قلقهم من قيادته (جون بولتون) واشنطن نحو حرب (مع إيران) هي غير مستعدة لها، وذلك استناداً إلى معلومات استخبارية مصطنعة عُرف في ما بعد أن مصدرها إسرائيل». واعتبر المفتش أن بومبيو وبولتون «ينفذان سياسة كانت الاستخبارات الإسرائيلية قد مرّرتها لهم في اجتماع في البيت الأبيض يوم 16 نيسان/ أبريل الماضي». وعن طبيعة المعلومات، قال ريتر إنها كانت عبارة عن «تحليل أجراه الموساد يتضمن جملة من السيناريوات (الافتراضية) التي قد تخطط لها إيران».

ورأى أنه «من خلال تصعيد التوترات مع إيران عبر استخدام معلومات استخبارية مفبركة، فإن بولتون يجهّز البلاد لحرب ليست جاهزة لخوضها، ومن المحتمل جداً أن لا تفوز فيها». وأشار إلى أن «هذه النقطة برزت عبر واقع أنه جرى استدعاء مايك بومبيو من رحلته من على مضيق هرمز» رسالة في ظلّ التوتر والتصعيد في المنطقة. ولم تتهم الإمارات إيران بالحادث، كما لم يصدر تعليق إيراني سوى اعتبار رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني حشمت الله فلاحت بيشه، أن الأمر يظهر هشاشة أمن دول الخليج.

(الأخبار، رويترز)

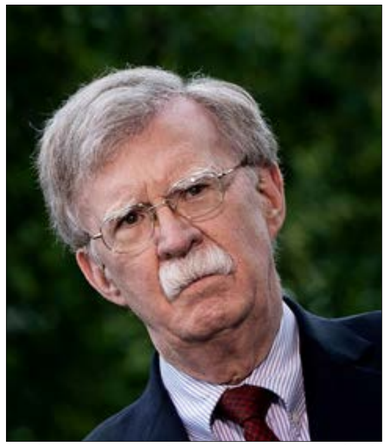
ريتر: الكثيرون عبّروا عن قلقهم من قيادة بولتون البلاد إلى حرب مع إيران (أ ف ب)

◄ ذكرى ►

بمناسبة وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة
سكنة محمود الشيخ ماجد
زوجة رضا شفيق الزين (كهرباء لبنان).
أولادها: دانيا زوجة غلن سكوت، رامي، ديما زوجة المهندس زياد باسيل.
أشقاؤها: المرحوم حسن وزوجته سميرة ماجد، حسين وزوجته ليلى سلامة، خليل (مدير عام الضمان سابقاً) وزوجته نجاة منصور، علي وزوجته عناية ماجد والمرحوم محمد.
شقيقاتها: المرحومة حياة، زهرة ومنتهى.
أصهرتها: المرحوم الحاج علي أمين ماجد، الحاج وفيق ماجد والمرحوم المهندس عاطف شعبان.
تقبل التعازي في بيروت نهار الثلاثاء 14 أيار/2019 في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الرملة البيضاء، قرب مركز أمن الدولة من الساعة الثانية بعد الظهر لغاية الساعة السادسة مساءً.
الأسفون: آل عطوي، آل حمود، آل الصفدي وأنسباؤهم وعموم أهالي بلدتي الهبارية وشوكين.

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
أنتقل إلى رحمته تعالى فقيدنا المرحوم الغالي
المهندس حسن عطوي
والده الحاج محمد حسن عطوي (رئيس بلدية الهبارية السابق)
زوجته خديجة حمود
ولداه: المهندس محمد والمهندس سام
ابنتاه: الأستاذة عطور زوجة المهندس وسام الصفدي والمهندسة شذا
إخوته: المرحوم جمال، رئيس البلدية السابق، عطوي، عفيف وحسين
صهره الدكتور الشيخ شفيق شفير زوج فاطمة
إخوة زوجته: الحاج محمد، المرحوم الحاج محمود، المرحوم الحاج المهندس علي، الحاج مصطفى، الحاج حسن ومعين
تقبل التعازي اليوم السبت 11 الجاري في جامع صلاح الدين بعد صلاة الظهر.
وتقبل التعازي نهار الاثنين الواقع فيه 13 أيار في بيروت في جامع الخاشقجي من الساعة الثالثة بعد الظهر لغاية الساعة السادسة مساءً.
الأسفون: آل عطوي، آل حمود، آل الصفدي وأنسباؤهم وعموم أهالي بلدتي الهبارية وشوكين.

◄ وفيات ►

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة - القديشا عن استدراج للعروض لتقديم يد عاملة داعمة للقديشا (عدد 63) لمدة سنة، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء خمسمائة الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل باستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.
تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا - البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الجمعة الواقع فيه 31 أيار 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.

مدير القاديشا
المهندس عبد الرحمن مواس
التكليف 805

وثيقة تبليغ أوراق مدنية
صادرة عن محكمة التمييز المدنية - غرفة 3 مدني
الرئيسة: سهير الحركة
أساس: 2018/000005
طالب التبليغ: ادارة الجمارك اللبنانية
المطلوب ابلاغه: السيد عدنان شرارة - صاحب مؤسسة BLOOM & SHOES PRO
برج البراجنة - المنشية - بناية سعد ومنصور ط: ارضي
الاوراق المطلوب ابلاغها: استدعاء تمييزي بتاريخ 2018/11/23 ومرفقاته وكافة أوراق الملف التمييزي.
في التمييز المقدم من ادارة الجمارك بوجه المطلوب ابلاغه، المجهول المقام، وانطوان سمعان العاقوري وموضوعه اتخاذ القرار بقبول التمييز شكلاً واساساً ونقض القرار المطعون فيه، الصادر عن محكمة استئناف بيروت رقم 2019/838 تاريخ 2018/06/19، والحكم باعتبار ان الخصمين ارتكبا 36 مخالفة جمركية مستقلة في 36 معاملة جمركية مستقلة مقدمة منهما والزامهما بان يدفعا للجهة المميزة بالتكافل والتضامن فيما بينهما الغرامة المنصوص عنها في البند 4 من المادة 361 جمارك كجزاء نقدي وذلك بحدها الاقصى اي ما مجموعه /720,000,000/ل.ل. وتدريكهما الرسوم والمصاريف كافة.
فيقتضي حضورك بالذات او من يمثلك قانوناً بموجب سند مصدق لتبليغ الاوراق والا تسري المهل القانونية بحقك من تاريخ النشر واللصق، سنداً للمادة 409 من قانون اصول المحاكمات المدنية.
رئيس القلم
ميشلين ابراهيم
التكليف 811

إعلان
عن اعادة مزايدة عمومية
يعلن المركز التربوي للبحوث والانماء عن رغبته في اعادة اجراء مزايدة عمومية بطريقة الظرف المختوم لتلزيم استثمار الحانوت في دار المعلمين والمعلمات في عاليه.
وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/6/11 الطابق الاول.
قاعة الاجتماعات في المبنى الرئيسي للمركز في المدينة المهنية، الدكوانة.
يمكن للملتزمين الراغبين بالاشتراك في المزايدة الحصول على دفتر الشروط من المديرية الادارية في المركز خلال اوقات الدوام الرسمي.
تقدم العروض بالبد او بواسطة البريد المضمون الى قلم المديرية الادارية - الطابق الثامن في المركز على العنوان التالي: المركز التربوي للبحوث والانماء المدينة المهنية. الدكوانة
ص.ب 55264
سن الفيل. لبنان
وذلك خلال اوقات الدوام الرسمي، على ان ترد العروض خلال مهلة اقصاها قبل نهاية دوام اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لاجراء المزايدة اي يوم الاثنين الواقع فيه 2019/6/10.
9 - أيار 2019
رئيسة المركز التربوي للبحوث والانماء
بالتكليف
الدكتورة ندى عويجان
التكليف 810

إعلان تلزيم
تجري لجنة المناقصات في الجامعة اللبنانية مناقصة عمومية لتلزيم اجهزة كمبيوتر ولوازمها - مكيفات هواء ولوازمها - مفروشات لقاعات التدريس لزوم كلية الصحة العامة - الفرع الخامس على اساس سعر يقدمه العارض وذلك في مبنى الادارة المركزية للجامعة اللبنانية - المبنى الزجاجي - المتحف.
اليوم الخميس الواقع فيه 2019/6/13 الساعة 16,00.
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه لدى امانة سر كلية الصحة العامة - الفرع الخامس - صيدا - خلف مصرف لبنان والسراي الحكومي مكتب السيدة نجوى نور الدين.
يجب ان تصل العروض وطلبات الاشتراك في مناقصة عمومية الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في رئاسة الجامعة اللبنانية وذلك قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لاجراء المناقصة.
بيروت في 3 ايار 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد ايوب
التكليف 785

إعلان تلزيم
تجري الجامعة اللبنانية مناقصة عامة لتلزيم تجهيز مختبرات لتدريب الطلاب على الاعمال ما قبل السريرية لزوم كلية طب الاسنان - مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية - الحدت على اساس سعر يقدمه العارض، في مبنى الادارة المركزية للجامعة اللبنانية - المبنى الزجاجي - المتحف.
اليوم الخميس بتاريخ 2019/6/13 الساعة 15,30.
تقدم العروض للاشتراك في المناقصة وفق دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه لدى امين سر الكلية فاديا عساف.
تقدم طلبات الاشتراك الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الادارة المركزية وذلك قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لاجراء المناقصة.
بيروت في 3 ايار 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد ايوب
التكليف 811

إعلان
تجري الجامعة اللبنانية مناقصة عامة لتلزيم تقديم تجهيزات لزوم مركز ابحاث النانوتكنولوجيا وتطبيقاتها التابع للمعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا على اساس سعر يقدمه العارض وذلك في الادارة المركزية للجامعة اللبنانية - المبنى الزجاجي - المتحف.
يوم الثلاثاء بتاريخ 2019/6/18 الساعة 15,30
تقدم العروض للاشتراك في المناقصة العامة وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع عليه لدى امانة سر المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا.
تقدم طلبات الاشتراك في المناقصة الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الادارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لاجراء المناقصة.
بيروت في 3 ايار 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد ايوب
التكليف 782

إعلان
تجري الجامعة اللبنانية اعادة مناقصة عامة لتلزيم تقديم تجهيزات مخبرية وتوابعها لزوم مركز ابحاث علم الاعصاب في كلية العلوم الطبية - الحدت على اساس سعر يقدمه العارض، في الادارة المركزية للجامعة اللبنانية المبنى الزجاجي - المتحف.
يوم الثلاثاء بتاريخ 2019/5/21 الساعة 15:00
تقدم العروض للاشتراك في اعادة المناقصة العامة وفق دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه لدى امين سر الكلية السيدة منى حنبلي - مجمع الحدت الجامعي.
تقدم طلبات الاشتراك الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الادارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإعادة إجراء المناقصة.
بيروت في 3 ايار 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد ايوب
التكليف 779

إعلان
تجري الجامعة اللبنانية اعادة مناقصة عامة لتلزيم تقديم تجهيزات وأدوات مخبرية وتوابعها لصالح كلية العلوم الطبية - الحدت على اساس سعر يقدمه العارض، في الادارة المركزية للجامعة اللبنانية المبنى الزجاجي - المتحف.
يوم الثلاثاء بتاريخ 2019/5/21 الساعة 14:30
تقدم العروض للاشتراك في اعادة المناقصة العامة وفق دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه لدى امين سر الكلية السيدة منى حنبلي - مجمع الحدت الجامعي.
تقدم طلبات الاشتراك الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الادارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإعادة إجراء المناقصة.
بيروت في 3 ايار 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد ايوب
التكليف 778

إعلان بيع سيارة بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس الناظر بتنفيذ عقود السيارات
رقم المعاملة: 2019/2
طالب التنفيذ: فرنسينك ش.م.ل. وكيلته المحامية لبنى مسقاوي المنفذ عليه: وحيد محمود الرشعيني الكورة - بطرام - حارة التحتا -الشارع العام - بناية كمال الشع - الطابق الارضي.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني الاربعاء 2019/5/22 الساعة 2:30 ظهراً السيارة الخصوصية SUZUKI تاريخ الصنع 2015 الرقم 215025/ط العائدة للمنفذ عليه تحصيلاً لدين المنفذ فرنسبنك البالغ $8288 او ما يعادله بالعملة الوطنية بتاريخ الدفع الفعلي اضافة للرسوم التخمين $8000 بدل الطرح 60% التخمين $4800 او ما يعادله بالعملة الوطنية بتاريخ الدفع الفعلي.
للراغب بالشراء الحضور لمرآب غمراوي بجبل البداوي جانب محطة جمال عثمان مصحوباً ببدل الطرح نقداً ويتحمل المشتري 5% رسم الدلالة والتسجيل والمكانيك.
مأمور التنفيذ
يعقوب الدربلي

إعلان بيع بالمعاملة 2018/1009
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2019/5/27 ابتداءً من الساعة 1:30 ظهراً سيارة المنفذ عليه مارون موسى زخيا ماركة كيا RIO موديل 2009 رقم /176910/ز الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ /7141,69/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /4442/$ والمطروحة بسعر /3000/$ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت /312,000/ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب المدور في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم بالتكليف
ميشال حكيم

إعلان مزايدة من دائرة تنفيذ أميون
الرئيس إميل عازار
للمرة الثامنة
المنفذ: النقيب بسام الداية المنفذ ضده: بول جان كافتر - طرابلس - المعرض - نادي المتحد الرياضي
بالاستنابة 21/2014 الواردة من دائرة تنفيذ طرابلس بالمعاملة 296/2013 بموجب طلب تنفيذ اتفاقية اتعاب محاماة بقيمة /144000/$ عدا الفوائد والملحقات.
تاريخ التنفيذ: 2013/03/14 تاريخ التخمين: 2013/08/26
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني الزورق السياحي قيد الإنشاء بطول 23م2 وبعرض 11 م - فيبر غلاس عدد السواري واحد لم يتم تركيبه ومزود بمحركين ماركة ينمار، لم يتم تركيبهم بقوة 380 حصان، الموجودة بمصنع كومتك مارين العائد للسيد هوسيب كشيشان الموجود في أنفة قرب مصنع هواتشيكن.
التخمين: /950,000/$ بدل الطرح بعد التخفيض: /155260/$.
موعد المزايدة ومكانها الجمعة 2019/5/24 الساعة 12:30 بعد الظهر في مكان وجود الزورق في أنفة، للراغب بالمزايدة الحضور بالموعد المحدد مصحوباً بالثمن وعلى المشتري زيادة عن الثمن 5% رسم الدلالة.
مأمور التنفيذ
سيدة الخوري

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين مهدي الحاج حسن لمورث موكلته ورثة دعيبس فارس العزيز سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 2261، 632، 1030 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد مهدي الرفاعي لموكل مورثه عبد الكريم خليل الحاج سليمان سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 530، 527، 528، 486، 183 بدنايل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسن حسين حيدر لمورث موكله علي خليل حيدر سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 120، 71، 93، 329 كفردان ولمورث موكله حسين علي حيدر والمعروف ايضاً حسين علي خليل حيدر الحاج حيدر بحصته بالعقارات 163، 155، 30 كفردان ولمورث موكلته محمد علي حيدر والمعروف ايضاً محمد علي خليل حيدر الحاج حيدر بحصته بالعقارات 155، 30، 274 كفردان.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

◄ إعلانات رسمية ►

تدعو وزارة المالية / مديرية المالية العامة / مديرية الواردات / دائرة التحصيل النبطية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في النبطية - مبنى حرب - الطابق الثاني، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذ الاعلام على موقع وزارة المالية الالكتروني.

إعلام تبليغ

الرقم	رقم المكلف	اسم المكلف	رقم الانذار	رمز البريد
1	2768674	محمد مصطفى عواضة	998	RT000117858LB
2	2801054	سعد شاكر فرحات	1000	RT000117860LB
3	2870393	احمد حسن عواله	1009	RT000117867LB
4	2870401	احمد حسن عواله	1010	RT000124684LB
5	2882917	حبيب محمد غنوي	1013	RT000117870LB
6	2982244	محمد ابراهيم بصل	1015	RT000117872LB
7	3122058	مهدي ابراهيم الحاج	1023	RT000117880LB
8	3180822	شركة رسلان للاخشاب ش.م.م.	1029	RT000117886LB
9	362122	حسن عبد المجيد جابر	599	RT000117249LB
10	1480889	لينا العبد الحسن شاكر فارس	611	RT000117261LB
11	2150306	ذيب نعيم سويد	618	RT000117268LB
12	2834768	ناصر عبد المطلب ياسين	637	RT000117287LB
13	3083752	شركة سلامة ناتوركس ش.م.م. Salameh Networks s.a.r.l	640	RT000117290LB
14	3229213	علي محمد حمدان	644	RT000115019LB
15	2419935	وائل سليمان يوسف	656	RT000117239LB
16	256899	مارون امطانس اندراوس	668	RT000117099LB
17	356952	حسن سعيد اسماعيل	671	RT000117102LB
18	431804	سميره احمد حاريس	672	RT000117103LB
19	446842	حسان يوسف حراجلي	673	RT000117112LB
20	469385	محمد عبد الرحمن صالح	675	RT000117114LB
21	553279	عبد اللطيف زين مروة	678	RT000117117LB
22	900959	لينا غازي صالح	680	RT000117119LB
23	1260405	محمد علي اسماعيل	684	RT000117133LB
24	1444176	ليال حسن حرز	688	RT000117137LB
25	2152037	علي خليل ابراهيم	700	RT000117150LB
26	2517686	هادي علي حرب	706	RT000117155LB
27	2525960	صباح جميل نور الدين	708	RT000117157LB
28	2530589	خليل ابراهيم مالك	709	RT000117158LB
29	2541898	موسى ابراهيم بزي	711	RT000117160LB
30	2545482	محمد حسين شبلي	712	RT000117161LB
31	2548634	مريم حسن مزهر	713	RT000117162LB
32	2560077	صديقة حسين عياد	715	RT000117164LB
33	2561286	حسن علي ايوب	716	RT000117165LB
34	2605723	ناصر محمد نزيه مسلماني	719	RT000117168LB
35	2611661	صالح وديع الفخري	722	RT000117171LB
36	2812891	سيدر CEDAR ش.م.م	726	RT000117175LB
37	3150484	حمزة عبدالله السيد	730	RT000117179LB
38	3175412	جوزيف بطرس ايوب	732	RT000117181LB
39	3189219	حبيب محمد فارس	733	RT000117182LB
40	3196334	حسن محمد بيضون	734	RT000117183LB
41	3233058	كامل علي غانم	736	RT000117185LB
42	3239864	محمد علي طباجه	738	RT000117187LB
43	3254943	حسين علي مهدي	739	RT000117188LB
44	3265608	زينب محمد ناصر	740	RT000117189LB
45	3274094	اماني رفيق رميتي	741	RT000117190LB
46	2476802	اشرف اردیف المدور	974	RT000124795LB
47	2859286	ادريس خليل مطر	1007	RT000124798LB
48	3184780	مؤسسة الرباب لمكافحة السرطان	1030	RT000117888LB
49	182335	سمير محمد كساب	1794	RT000121940LB

رئيس المصلحة المالية الاقليمية
في محافظة النبطية
سعد مصطفى بري
التكليف 775

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

سينما

العرب حاضرون بقوة وأنييس فاردا واجهة الدورة الـ 72

مهرجان كان: زومبي وأصوليّون... و«أيام هوليوود» الغابرة

فيلم «حياة مخبأة» لتيرانس مالك

إنّها إحدى أقوى دورات المهرجان الفرنسي العريق. الدورة 72 التي تنطلق غداً الثلاثاء. تشتمل على أفلام بتوقيع مخرجين ومعلّمين في الفن السابع على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم وانشغالاتهم: جيم جارموش، بيدرو المودوفار، الاخوان داردين، تيرانس مالك، كوينتن تارانتينو، كين لوتش، ماركو بيلّوكيو، إيليا سليمان، عبد اللطيف قشيش، وارنو ديبليشان وغيرهم... أما لجنة التحكيم، فيراسها السينمائي المكسيكي غونزاليس إيناريتو. إلا أنّ إشكاليتين القتا بظلّهما على المحفل العريق هما مسألة مشاركة النساء إثر حراك الهاشتاغ الشهير MeToo، ومشاركة إنتاجات «نتفليكس» في المهرجان

سعيد محمد

سيعود قصر المهرجانات في مدينة كان الفرنسيّة إلى موسم ألقه السنوي كما عهدته منذ 1946 نخبة صناعة السينما العالميّة. غداً، تنطلق الدورة 72 من «مهرجان كان السينمائي الدولي»، لتصل ليل المدينة الباذخة بنهارها مع عروض لمخرجين باتوا روّاداً دائمين على المهرجان، وآخرين طامحين ضمن مسابقة رسميّة تستمر لغاية يوم 25 أيار. وعلى هامشها، ستُقدّم عروض أخرى ضمن تظاهرات المهرجان الموازية التي لا تقلّ أهمية عن المسابقة الرسمية، على رأسها تظاهرتا «نظرة أخرى» و«أسبوعا المخرجين». جوائز عدة تُمنح في المهرجان، لكن أرفعها يبقى «السعفة الذهبيّة» التي تمنحها لجنة تحكيم المسابقة الرسمية التي تضم هذه السنة 21 فيلماً، ويشترط أن تقدّم في «كان» أوّل عروضها العالميّة.

المهرجان الذي يعدّ انطلاقة موسم مهرجانات السينما الأوروبيّة وفخر صناعة السينما الفرنسيّة، يمتاز عن مهرجان الأكاديميّة الأميركيّة الذي يمنح سنوياً جوائز الأوسكار القيّمة، بأنّه ما زال مفتوحاً للتقدّم إليه مباشرة من قبل الجميع، نجوماً ومبتدئين لا عبر مؤسسات السينما الوطنيّة في كل بلد. لذلك، هو كان المنصة التي أطلقت عدداً من المخرجين المكرّسين اليوم، ورحماً أولد موجات وتيارات فنيّة جديدة تقدميّة وتجريبيّة.

وفق البرنامج، فإن الدورة ستفتتح بفيلم كوميدي («الموتى لا يموتون») حول ظاهرة الزومبيات يحمل توقيع الأميركي جيم جارموش، وتختتم الدورة بالكوميديا أيضاً مع فيلم «الخاصون» (بطولة فنسان كاسل ورضا كاتب) للمخرجين الجزائري الفرنسي أوليفييه نقاش، والمغربي الفرنسي إريك تولييدانو. ويحتفي ملصق المهرجان بالتجربة السينمائيّة البارزة للمخرجة البلجيكية ـ الفرنسية الراحلة أنييس فاردا (1928 – 2019 ـ الأخبار 2019/3/30). يحوي الملصق الرائع الذي صمّمته فلور ماكان، لقطة للمخرجة الراحلة أثناء تصويرها باكورة أعمالها (La Pointe Courte 1955) بينما تقف على ظهر أحد التقنيين. لسنوات طوال، كانت فاردا وجهاً مألوفاً في المهرجان العتيد الذي كرّمها بـ «السعفة الذهبية الفخرية» عام 2015، وفي رصيدها 13 مشاركة في المسابقة الرسمية، كما كانت عضواً في لجنة التحكيم عام 2005، ورئيسة لجنة تحكيم جائزة «الكاميرا الذهبية» سنة 2013.

حشدت إدارة المهرجان فريق أحلام استثنائياً لعضويّة لجنة التحكيم التي يرأسها السينمائي المكسيكي اليخاندرو غونزاليس إنياريتو (مخرج فيلم «بيردمان») إلى جانب ثمانية أعضاء يتوزّعون مناصفة بين رجال ونساء من سبع جنسيات مختلفة: الممثلة الأميركية إيل فانينغ، والمخرجة وكاتبة السيناريست الأميركية كيلي ريتشارد، والمخرجة وكاتبة السيناريست الإيطالية أليس روهواتشر، والممثلة والمخرجة الإيرانية ليلى حاتمي، والممثلة والمخرجة الفرنسية ليا سيدو، والممثلة والمخرجة الفرنسية ماتيلد سينيه، والممثلة والمخرجة الفرنسية ديبورا لوكي، والممثل والمخرج الصيني داو يين.

> **«أحمد» للأخوين داردين عن مراهق يخطط لاغتيال معلّمته متأثرا بأفكار إمام مسجد في بلجيكا**

جهود حثيثة لتجاوز الأزمات التي هبّت من قبل الغرب الأميركي، فكادت تعصف بالمهرجان خلال فاردا وجهاً مألوفاً في المهرجان العتيد الذي كرّمها بـ «السعفة الذهبية الفخرية» عام 2015، وفي رصيدها 13 مشاركة في المسابقة الرسمية، كما كانت عضواً في لجنة التحكيم عام 2005، ورئيسة لجنة تحكيم جائزة «الكاميرا الذهبية» سنة 2013.

حشدت إدارة المهرجان فريق أحلام استثنائياً لعضويّة لجنة التحكيم التي يرأسها السينمائي المكسيكي اليخاندرو غونزاليس إنياريتو (مخرج فيلم «بيردمان») إلى جانب ثمانية أعضاء يتوزّعون مناصفة بين رجال ونساء من سبع جنسيات مختلفة: الممثلة الأميركية إيل فانينغ، والمخرجة وكاتبة السيناريست الأميركية كيلي ريتشارد، والمخرجة وكاتبة السيناريست الإيطالية أليس روهواتشر، والممثلة والمخرجة الإيرانية ليلى حاتمي، والممثلة والمخرجة الفرنسية ليا سيدو، والممثلة والمخرجة الفرنسية ماتيلد سينيه، والممثلة والمخرجة الفرنسية ديبورا لوكي، والممثل والمخرج الصيني داو يين.

> **«أحمد» للأخوين داردين عن مراهق يخطط لاغتيال معلّمته متأثرا بأفكار إمام مسجد في بلجيكا**

ميمونة نديالي من بوركينا فاسو، بالإضافة إلى الروائي والمخرج الغرافيكي الفرنسي إيكي بلال، ومواطنه المخرج والسيناريست روبين كامبيو، والمخرج والسيناريست اليوناني الإلمي يورغوس لانثيموس، ومن بولندا المخرج والسيناريست بافيل بوليكوفسكي.

ويبدو أن فرنسا الرسميّة قد وضعت كل ثقلها لإنجاح دورة هذا العام، كنوع من الدعاية المضادة لسوء السمعة الذي أصاب البلاد نتيجة 26 أسبوعاً من تظاهرات السترات الصفر ـ فقراء فرنسا وطبقة مهمشيها ـ وما تسببت به من مواجهات مع قوات الأمن في أكثر من مدينة فرنسيّة. إلى جانب التنظيم الأمني الدقيق للحدث البرجوازي الطابع ولجنة التحكيم المتخمة بالأسماء التي لا يشقّ لها غبار، بُذلت تكن لتحلّ مسألة الاعتداءات الجنسيّة على النساء في مهرجان منح سعفة للممثل الفرنسي الشهير آلان ديلون رغم حملة مضادة واسعة من جماعات المثليين والمثليّات (بسبب تصريحاته المعادية لهم بشأن تبنّيهم للأطفال) والنسويّات (اعترف بتعمده صفع النساء)، كما سمح فيه بمشاركة مخرجين اتّهموا باغتصابهما ممثلات خلال أعمال تصوير أو حتى في أروقة المهرجان ذاته. كما أن حجم مشاركة النساء في المنافسة على السعفة الذهبيّة بقي ثابتاً (ثلاثة أفلام فقط، وهو الرقم ذاته الذي شارك في منافسات أخر عامين أيضاً)، ما يجعل مجموع مشاركتهن منذ إطلاق المهرجان 85 فيلماً فقط من مجموع يقارب 1700. وهو ما اعترضت عليه ثلّة من النساء على السجادة الحمراء في دورة العام الماضي، متّهمات صناعة السينما بالتغاضي عن التحرّش المؤسس ضدّ النساء.

أما في ما يتعلّق بشأن منح منتجات «نتفليكس» الأميركيّة استثناءً من قاعدة انتظار الأفلام المشاركة في المهرجان 36 شهراً قبل عرض الفيلم خارج قاعات السينما في فرنسا، التي تفرضها إدارة المهرجان تحت تأثير ضغوط اتحادات المنتجين والموزعين الأوروبيين، فإن المفاوضات فشلت كلياً بين الجانبين للعام الثاني على التوالي رغم الضغوط الحثيثة من السفارة الأميركيّة. وأعلنت الشركة الأم للبث الرقمي للأعمال البصريّة على الإنترنت عدم المشاركة في «كان» رسميّاً، مكتفية بالتنافس على الأوسكارات في الفضاء الأنغلوفوني، حيث لم تجد هوليوود التقليديّة بدأ من التعايش مع نموذج إنتاج جديد فرضته «نتفليكس» وبقيّة شقيقاتها (أمازون، هولو ...). وقد فازت أعمال عدة من «نتفليكس» تحديداً بجوائز مهمة في الدورة الأخيرة للأوسكار 2018. مثلاً، ترشح فيلم «روما» لتسعة جوائز فاز بعدة منها وبقي الأقرب للفوز بالأوسكار الذهبي – الجائزة الأهم - حتى اللّحظة الأخيرة. فشل المفاوضات بين الجانبين سيعني بالضرورة أنّ أعمالاً مهمة، مثل فيلم مارتن سكورسيزي «الإيرلندي» (بطولة ميريل ستريب)، لن تجد لها مكاناً في الرّيفييرا الفرنسيّة. لكنّ تطوراً خلال الأسابيع القليلة الماضية أظهر أن ضغوط السفارة الأميركيّة ربما قد تكون أثمرت في فتح قناة جانبيّة من خلال القائمين على فاعليّة المخرجين التي تستمر لأسبوعين في ظلّ المسابقة الرئيسة وينظّمها اتحاد المخرجين الفرنسيين. إذ وافق هؤلاء على ضمّ فيلم أنتجته «نتفليكس» ضمن عروض هذا العام. وقد أعلن بالفعل عن إدراج فيلم «جروح» للمخرج الإيرانيّ – البريطاني بابك أنفاري ضمن قائمة عروضهم التي تضم 23 فيلماً هذا العام، رغم أنّه لا يمتلك حظوظاً في مواجهة أعمال سينمائيين كبار من وزن كين لوتش وتيرانس مالك. ويعتقد مراقبون أن تلك الخطوة قد تكون مصدر صدام بين إدارة المهرجان الرئيسي واتحاد المخرجين. لكنّ آخرين يعتقدون أن تلك قد تكون بمثابة حل وسط لتجنّب الجدل الفرنسي – الأميركي شبه الدائم حول حقوق عرض منتجات هوليوود في السوق الفرنسيّة.

بالعودة إلى الأفلام المشاركة في المسابقة الرسميّة، فإن هناك أعمالاً عدة بارزة يرشحها النّقاد لترك أثر كبير على جمهور الكروازيت والمنافسة بقوّة للفوز بسعفته الذهبيّة. إلى جانب فيلم الافتتاح «الموتى لا يموتون»، تتضمن المسابقة الرسمية «كان يا ما كان في هوليوود» للأميركي كوينتن تارانتينو وهو فيلمه الشخصي التاسع، ويشارك فيه النجمان براد بيت وليوناردو دي كابريو، ويحكي قصة ممثل وممثل بديل من أجواء صناعة السينما الأميركيّة في الستينيات، و«بورتريه للشابة في النار» للمخرجة الفرنسيّة سيلين سياما الذي يحكي قصة مثيرة من القرن الثامن عشر عن علاقة غريبة تنشأ بين فتاة شابة ورسام طُلب إليه أن يرسمها كجزء من تحضيرات حفل زفافها. هناك أيضاً فيلم «الرجل الصاروخ» لديكستر فليتشر الذي صار بشكل متزايد مخرج هوليوود الأول في صناعة أفلام سير المشاهير. في هذا الفيلم، يروي سيرة مغني البوب البريطاني المثير للجدل إلتون جون الذي يلعب دوره تارون إغيرتون، وكذلك فيلم «فرانكي» للأميركي إيرا ساكس، الذي تلعب بطولته الممثلة المعروفة إيزابيل أوبير، ويحكي تأثيرات حياة أزمة عائليّة عبر ثلاثة أجيال متتابعة. كين لوتش، المخرج البريطاني اليساري يعود إلى «كان» في مشاركة تحمل الرقم 14 ويعد فوزين سابقين بالسعفة الذهبية عامي 2006 و2016. فيلمه الجديد «نعتذر، لقد نسيناك» يسجّل وقائع حياة سائق حافلة بريطاني وزوجته في صراعهما اليومي للعيش في ظل عقود الاستخدام المؤقتة وسياسات التقشف الحكوميّة التي تسحق المواطنين الأوروبيين منذ الأزمة الماليّة العالميّة في 2008. لائحة الكبار مستمرّة مع الإسباني بيدرو المودوفار الذي يؤدي بطولة فيلمه «ألم ومجد» كل من أنطونيو بانديراس وبينيلوبي كروز. إنّها قصة مخرج يلتقي بأصدقاء بعد عقود من الفراق، فيما تستدعي ذاكرته معارف أخرى من ماضيه. الثنائي البلجيكي اليساري جان بيار ولوك داردين الذي نال السعفة عام 1999، ينافس بفيلم واقعي هو «أحمد» المراهق الذي يخطط لاغتيال معلّمته متأثراً بأفكار إمام المسجد في بلجيكا. ويعود الفرنسي أرنو ديبليشان بفيلمه «روبيه، ضوء» الذي تدور أحداثه ليلة عيد الميلاد، حين تقتل امرأة عجوز في روبيه، ويجهد رئيس الشرطة داوود لحل لغز الجريمة. اسم آخر بات معروفاً في نادي «كان» هو الكندي هو كزافييه دولان ينافس بفيلمه «ماتياس ومكسيم» عن صداقة على المحك. وفي المسابقة الرسمية أيضاً، هناك Parasite لبونغ جون هو، و«الخائن» للإيطالي ماركو بيلّوكيو، و«اتلانتيك» للفرنسية ماتي ديوب، و«بحيرة الأوزة البرية» للمخرج الصيني دياو يينان، و«غوميرا» للروماني كورنيليو بورومبيو، و Sibyl للفرنسية جوستين تريبه، و«جو الصغير» للنمساوية جيسيكا هاوزنر، و«فرانكي» للأميركي إيرا ساكس، و Bacurau للبرازيليين كليبر مندونسا فيلو وجوليانو دورنيليس، و«البؤساء» للمخرج المالي لادج لي. وللمرّة الأولى منذ فوزه بالسعفة الذهبية عن «شجرة الحياة» (2011)، يلتحق فيلم «حياة مخبأة» لتيرانس مالك بالمسابقة الرسمية عبر قصة تدور في النمسا خلال الحرب العالمية الثانية. ويعود المخرج الفرنسي كلود لولوش ليقدم «أجمل سنوات العمر». يعتبر الشريط ختام ثلاثية بدأها المخرج بـ «رجل وامرأة» (1966) الذي شكّل أحد أبرز نجاحات لولوش مع بطليه أنوك ايمي وجان لوي ترانتينيان اللذين يجسدان الدور في الفيلم المنافس في «كان». وكان المخرج قد ألحق فيلمه الأول بتتمة هو فيلم «رجل وامرأة: بعد مرور عشرين سنة» (1986). عربيّاً، فإن أبرز مشاركات هذا العام تأتي من المخرج الفلسطيني المعروف إيليا سليمان الذي فاز فيلمه «يد إلهية» (2002) بجائزة لجنة التحكيم في «مهرجان كان» عام 2002. أما في فيلمه الجديد «لا بد من أنها الجنة»، فيستمر في مقارعة الاحتلال الإسرائيلي بطريقته. هذه المرّة، يلعب سليمان شخصياً وفي أجواء هزليّة ساخرة دور فلسطيني يهرب من جحيم العيش في الأرض المحتلة إلى المنافي البعيدة في باريس ونيويورك ليعاني من لسعات الجحيم هناك أيضاً. عربي آخر يشارك في المسابقة الرسمية هو التونسي عبد اللطيف قشيش. بعد فيلمه «حياة أديل» الذي نال السعفة الذهبية عام 2013، يقدم قشيش «مكتوب، ماي لوف: إنترمتزو» وهو تتمة لجزء أوّل قدّم في «مهرجان البندقية» عام 2017 بعنوان «مكتوب ماي لوف: كانتو أونو». عربياً أيضاً لكن خارج المسابقة الرسمية، هناك فيلم «أبو ليلى» للمخرج الجزائري أمين سيدي بومدين الذي سيعرض في تظاهرة «أسبوع النقاد»، وكذلك «القديس المجهول» للمغربي علاء الدين الجيم، و«أنت تستحق حبّاً» الذي يسجل تجربة الإخراج الأولى للفرنسية – التونسيّة حفصية حرزي، بينما يقدّم ضمن العروض الجانبيّة الخاصة فيلم المخرجة السوريّة المعارضة وعد الخطيب وزميلها إدوارد واتس «إلى سما» وهو منتج من تمويل أميركي بريطاني يلعب مجدداً على اسطوانة «أنقذوا حلب المحاصرة»، ويتوجه للجمهور الغربيّ وفق المسطرة الاستشراقيّة المعهودة.

إيليا سليمان في «لا بد من أنها الجنة»

ليوناردو دي كابريو في «كان يا ما كان في هوليوود» للأميركي كوينتن تارانتينو

«نعتذر، لقد نسيناك» لكين لوتش

أنطونيو بانديراس في «ألم ومجد» للإسباني بيدرو المودوفار

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 13 أيار 2019 العدد 3755

صورة وخبر

على «المسرح اليوناني» في لوس أنجليس، أحيت Hollywood Vampires حفلة جمعت عدداً كبيراً من المعجبين بفرقة الروك التي وُلدت في عام 2015 على يد الفنانين: جوني ديب (الصورة) وأليس كوبر وجو بيري. يجول الثلاثي حالياً على مدن عدّة حيث يلتقون الجمهور ضمن سهرات صاخبة، تمهيداً لطرح ألبومهم الجديد Rise في 21 حزيران (يونيو) المقبل. (مات وينكلماير ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

أذان

أبداً، لا أعداءَ لي
إلاّ آلهةُ العالَمِ، والجنسُ البشريّ.
ما تَبقّى كلُّه : حثالاتُ أعداء.

2018/9/7

الحياةُ ليست...

كلُّ زهرةٍ تَتفتّح تقول: الحياةُ بخير.
كلّ وُرَيقةِ عشبٍ تنهضُ مِن شِقِّ صخرةٍ.. تقولُ:
الحياةُ بخير.
كلُّ عصفورٍ ينسجُ عشّاً على غصن.. يقولُ:
الحياةُ بخير.
كلُّ حصاةٍ، كلُّ حشرةٍ، كلُّ غيمةٍ، كلُّ قطرةِ ماءٍ
تُذرَفُ من ينبوع.. تقولُ وتقول.

..

كلُّ إنسانٍ يولَدُ يقول:
اِحذروا ممّا سيأتي!
الحياةُ ليست بخير.

2018/9/7

زياد سحاب والرفاق: فلامنكو شرقي

ضمن برنامجها الفني الدائم والمنوّع، تخصص حانة «باردارو» (بدارو ـ بيروت) يوم الخميس المقبل حفلة من الفلامنكو الشرقي. في هذه الأمسية، يجتمع الموسيقي اللبناني زياد سحاب (الصورة) مع نزار عنترازي وباولا رويز من تشيلي من فرقة «موزاييك» (تأسست في لبنان في عام 1998)، لتقديم عيّنة من التعاون الذي يجمع هؤلاء الفنانين، وهو عبارة عن ألبوم سيصدر قريباً يحتوي على موسيقى فلامنكو أصلية. علماً بأنّ الموعد البيروتي سيتخلّله أداء خاص لرامي بطرس الذي سيحلّ ضيفاً عليه.

حفلة فلامنكو شرقي: الخميس 16 أيّار (مايو) الحالي ـ الساعة التاسعة مساءً ـ حانة «باردارو» (بدارو ـ بيروت). للاستعلام: 70/666316

سهرة رمضانية: حكواتي وأغنيات

لم توقف «مكتبة الحلبي» أنشطتها خلال شهر الصوم. هكذا، تدعو المكتبة البيروتية العريقة يوم الخميس المقبل إلى المشاركة في سهرة رمضانية تستضيف خلالها الحكواتي خالد النعنع (الصورة). سيروي الأخير مجموعة قصص من الأدب الشعبي والتراثي، على أن يتخلل الأمسية عزف على آلة القانون لتجليات رمضانية وأغنيات شعبية شهيرة مع عمر ملاعب. تجدر الإشارة إلى أنّ العرض من تنظيم جمعية «السبيل» وبدعم من «مؤسسة التعاون ـ لبنان».

سهرة رمضانية: الخميس 16 أيّار (مايو) الحالي ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مكتبة الحلبي» (قصقص ـ تقاطع شارع حمد/ جلول ـ بيروت). الدعوة عامة والحضور مجاني. للاستعلام: 01/851154

أيها الأطفال... «الأرنب زنبق» في انتظاركم

بعد عرضها يوم السبت الماضي على «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت) ضمن برنامجه الرمضاني، تعود مسرحية الدمى «حكايات الأرنب زنبق» المخصّصة للأطفال إلى المكان نفسه في 18 أيّار (مايو) الحالي. العمل من توقيع فرقة «السنابل» التي تأسست في عام 1976 وفي رصيدها حتى الآن عشر مسرحيات تتضمّن 105 أغنيات. تولّى إخراج المسرحية وتأليف موسيقاها غازي مكداشي، فيما كتب السيناريو والحوار كل من: حسن ضاهر، وعبيدو باشا، وأحمد قعبور، وإيلي حداد. أما قائمة محرّكي الدمى، فتضم: أمل التراس، وإليان الشدياق، وزهراء الكزما، وسمر الحويك. تدور القصة حول الأرنب «زنبق» الذي استطاع بمساعدة مجموعة من رفاقه الحيوانات إنقاذ الغابة من خطر كبير، غير أنّه وُضع في قفص بعد هذا الإنجاز. بفضل شجاعته وحبّه للاكتشاف، تمكّن في النهاية من استعادة حريّته وتحقيق حلمه.

مسرحية الدمى «حكايات الأرنب زنبق»: السبت 18 أيار ـ الساعة الثالثة من بعد الظهر ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). البطاقات متوافرة في مكتبة «أنطوان». للاستعلام 01/822766

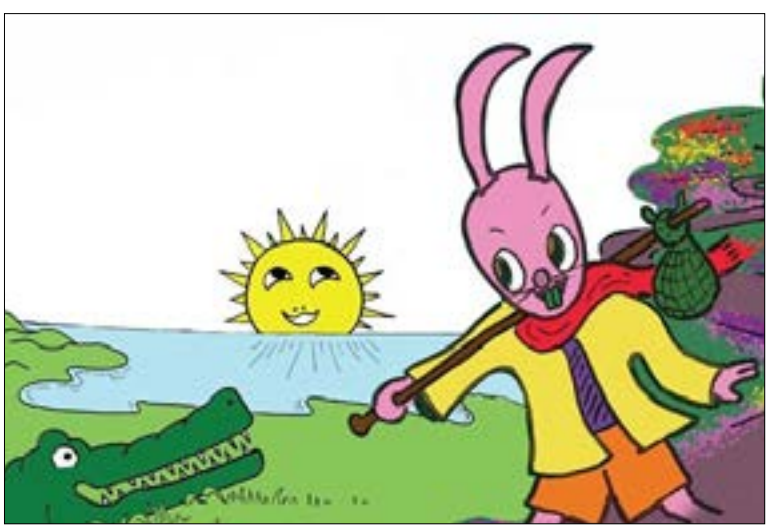

«هنا القدس»... عودة إلى الحمرا

الشهر الماضي، حقق عرض «هنا القدس» نجاحاً ملحوظاً في «مترو المدينة». في 21 أيّار (مايو) يتجدّد الموعد في الفضاء نفسه مع المغنية الفلسطينية سلوى جرادات (الصورة)، بمرافقة الموسيقيين: سام دبّول (قانون)، وفرح قدّور (بزق)، وخضر رجب (كمنجة)، وسماح بو المنى (أكورديون)، وراغد نفّاع (تشيللو)، ولمى قاسم (إيقاع). «هنا القدس» عرض موسيقي ـ غنائي مستوحى من أجواء إذاعة «هنا القدس» التي تأسست في عام 1936، ويضم موشحات وأدواراً وطقاطيق وأغنيات دينية وتراثية ومونولوجات، بالإضافة إلى موسيقى آلية (سماعي، لونغا).

«هنا القدس»: الثلاثاء 21 أيّار ـ الساعة العاشرة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753021

الأخبار
الاثنين 13 أيار 2019 العدد 56
Lundi 13 Mai 2019 no56

رأس المال

في العدد

02
عبد الحليم فضل الله
تعديل السياسات التجارية أوّلاً

04
وسيم منصور
أفكار من خارج الصندوق

05
نقولا سركيس
فساد البترول قبل اكتشافه

06
عمر ديب
الطبيعة ووهم الحلول الفردية

08
غسان ديبة
دروس من كينز و«لينين»

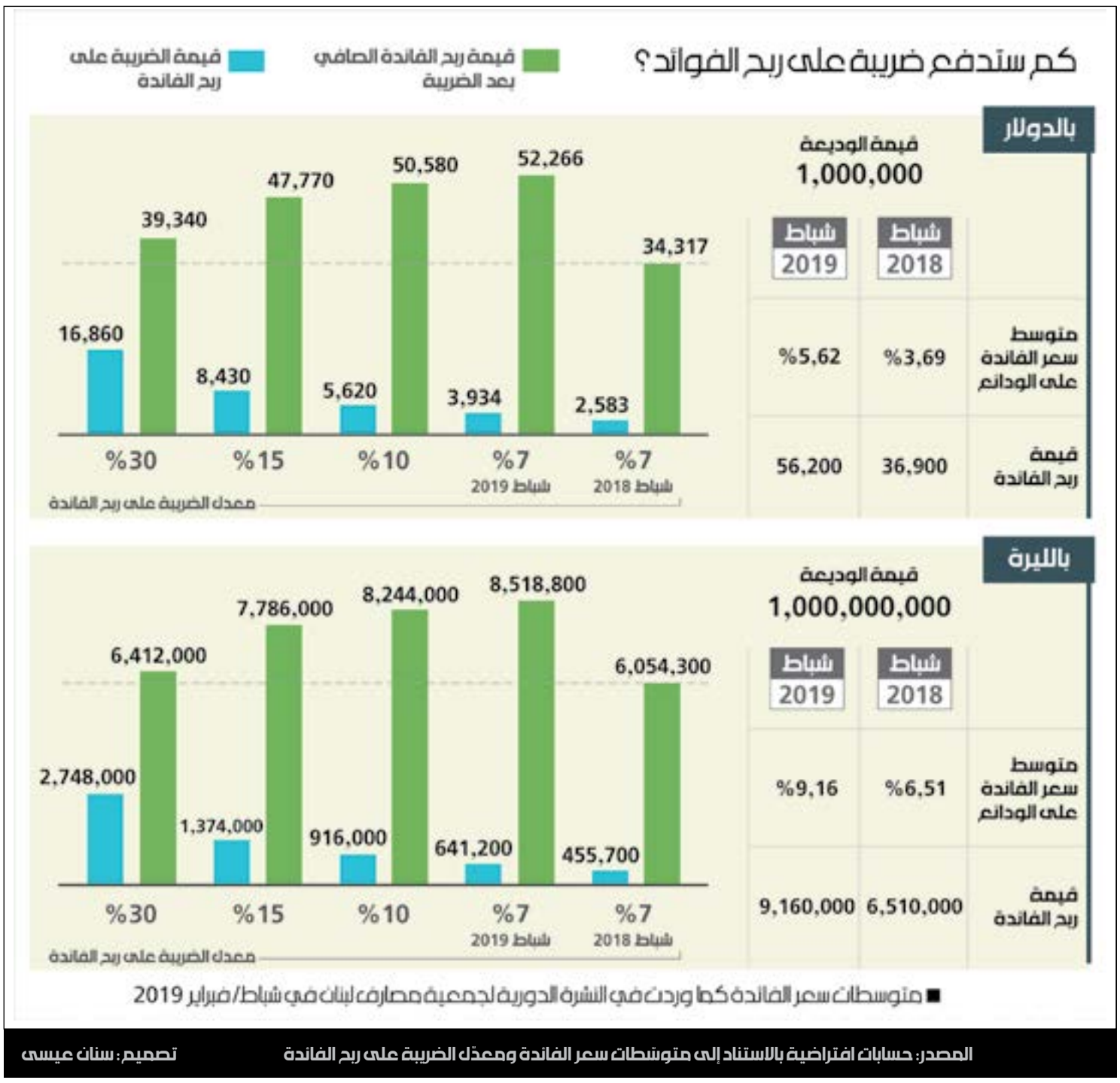

المصدر: حسابات افتراضية بالاستناد إلى متوسطات سعر الفائدة ومعدّل الضريبة على ربح الفائدة — تصميم: سنان عيسى

الودائع لن تخسر أرباحها السابقة حتى مع ضريبة 30%

في سياق مناقشات مشروع موازنة 2019، وافق مجلس الوزراء على زيادة معدّل الضريبة على ربح الفوائد من 7% إلى 10%. إلّا أن هذه الزيادة ستنفّذ لمدّة 3 سنوات فقط، على أن تعود الضريبة بعدها إلى المعدّل الحالي. بل إن بعض الوزراء طرح إعادة هذا المعدّل إلى 5% وإعفاء المصارف من هذه الضريبة مجدّداً... وذلك بحجّة أن زيادة الضريبة ستؤدّي إلى هروب الودائع وانخفاض الأرباح. فهل هذا صحيح؟ تعالوا نُمعن النظر قليلاً في هذا الحساب

لنفترض أنك من القلّة التي تكدّس الملايين في البنوك وتجني الأرباح من الفائدة السخيّة. في هذه الحالة، ومهما كان موقفك من الأوضاع في لبنان، ستكون مستاءً من الأخبار عن توجّه الحكومة إلى رفع معدّل الضريبة على ربحك من الفائدة من 7% إلى 10%.

ولكن هل هناك مبرّر لهذا الاستياء؟ ما عدا طبعاً الكُره الفطري لدولة «الجباية» وضرائبها، وكُره الأثرياء تحديداً لأيّ اقتطاع ضريبي يحدّ من وتيرة تراكم أرباحهم وثرواتهم على حساب بقية فئات المجتمع؟

في الواقع، تُظهر حساباتنا أن ربحك من الفائدة الذي حقّقته في عام 2018 لن يتراجع قرشاً واحداً في هذا العام، حتى ولو تمّ رفع معدّل الضريبة الآن وفوراً إلى 30% وليس إلى 10% فحسب.

كيف؟ تعالوا نُجري هذا الحساب البسيط: إذا كنت تملك وديعة في البنك بقيمة مليون دولار، فأنت كسبت ربحاً من الفائدة في العام الماضي بقيمة 36 ألفاً و900 دولار، على أساس متوسّط لسعر الفائدة على الودائع بلغ في شباط/ فبراير من العام نفسه نحو 3,69%. ولكن بعد عام، أي في شباط/ فبراير 2019، ارتفع متوسّط سعر الفائدة إلى 5,62%، بزيادة نقطتين تقريباً، وبالتالي ستكسب في هذا العام ربحاً من الفائدة على الوديعة نفسها بقيمة 56 ألفاً و200 دولار. أي إن ربحك ارتفع بقيمة 19 ألفاً و300 دولار، أو مرّة ونصف المرّة أكثر ممّا كان عليه في العام الماضي. هكذا من لا شيء سوى أنك مالك الوديعة، وأن الدولة تجبي منّا الضرائب لتدفع لك الفائدة، وتكافئك إذا أبقيتَ وديعتك مُكدّسة بدلاً من أن تعيد توظيفها في الاقتصاد الحقيقي.

في العام الماضي، كنت مُضطراً لتسديد ضريبة بنسبة 7% على ربحك من الفائدة، أي ما قيمته ألفان و583 دولاراً، ولكنك كسبت ربحاً صافياً بعد تسديد الضريبة بقيمة 34 ألفاً و317 دولاراً. وفي هذا العام، إذا بقي معدّل الضريبة من دون تعديل، ستسدّد ضريبة على ربحك بقيمة 3 آلاف و934 دولاراً، وبالتالي ستكسب ربحاً صافياً بقيمة 52 ألفاً و266 دولاراً، أي أنك ستربح 17 ألفاً و949 دولاراً أكثر مما ربحته في العام الماضي.

حسناً، ماذا لو تمّ رفع الضريبة على ربحك من الفائدة إلى 10%؟ ستسدّد ضريبة بقيمة 5 آلاف و620 دولاراً، وسيبلغ ربحك الصافي بعد الضريبة 50 ألفاً و580 دولاراً، أي إنه سيبقى أكثر بـ16 ألفاً و263 دولاراً من الربح المُحقّق في العام الماضي. باختصار، تبيّن حساباتنا أن ربحك الصافي من الفائدة على الوديعة نفسها سيبقى أكثر ممّا كسبته في العام الماضي، حتى ولو تمّ رفع معدّل الضريبة إلى 30%، فعند هذا المعدّل ستبلغ قيمة الضريبة المُقتطعة 16 ألفاً و860 دولاراً، وسيبلغ ربحك الصافي 39 ألفاً و340 دولاراً، وسيبقى أكثر بنحو 5 آلاف و23 دولاراً من ربح العام الماضي.

ينطبق ذلك على الودائع كلّها، سواء كانت بالليرة أو بالدولار، مع الأخذ في الاعتبار الفوارق البسيطة التي تظهر في الحسابات بين متوسّط معدّل الفائدة لكلّ عملة وبين آجال الودائع... فالثابت أن رفع معدّل الضريبة على ربح الفوائد، كما هو مطروح في مشروع الموازنة، لا يقتطع إلّا جزءاً ضئيلاً من الربح الإضافي الذي حقّقته الودائع جرّاء ارتفاع أسعار الفوائد على مدى 12 شهراً. وبالتالي، لا يمكن أن يكون له، بذاته، أيّ تأثير فعلي، لأن الربح الصافي من الفائدة سيرتفع كثيراً حتى مع معدّلات ضريبة أعلى بكثير من المطروح.

لا تأخذ هذه الحسابات في الاعتبار معدّلات التضخّم والنموّ والتركّز في الودائع وعدم عدالة الضريبة على الفوائد التي تصيب جميع الودائع بالقدر نفسه بمعزل عن قيمتها وقيمة أرباحها. وكذلك لا يأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة المُرتفعة على بعض الودائع الكبيرة وربح الفائدة التراكمي الناتج عن الهندسات المالية، الذي بلغ أكثر من 40% في عام 2016 وهو الآن يدور حول 16%. ولكن من المهم أن نعرف أن الأخذ بهذه العوامل لن يغيّر في النتائج كثيراً، أقلّه لجهة بقاء تكديس رأس المال في الودائع المصرفية أكثر جاذبية وربحية وآماناً من استثماره في قطاعات أخرى، طالما أن معدّل الضريبة على ربح الفوائد باق أدنى من معدّل الضريبة على أرباح شركات الأموال (17%) وأدنى من الضريبة التصاعدية على الأجور وأرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية (المطروح في مشروع الموازنة رفع المعدّل على الشطر الأخير من 20% و21% حالياً إلى 25%).

أمّا إذا كان هناك خوف من هروب الودائع، فمصدره الأكيد ليس رفع معدّل الضريبة إلى 10%، لأنه سيبقى معدّلاً منخفضاً جدّاً. فضلاً عن أن علاوة المخاطر التي تستفيد منها في أسعار الفائدة المحلّية أعلى 3 نقاط من معدّل ليبور، وهو المقياس العالمي لمستوى أسعار الفائدة على 3 أشهر. وبالتالي إذا قرّرت الهروب بوديعة المليون دولار إلى الخارج، فأنت في أحسن الأحوال لن تكسب ربحاً من الفائدة، وفق معدّل ليبور في شباط/ فبراير الماضي، سوى 26 ألفاً و800 دولار، أي إنك ستخسر ربحاً فائتاً بقيمة 23 ألفاً و780 دولاراً، كنت ستكسبه هنا حتى بعد اقتطاع ضريبة بنسبة 10%. وأكثر، وهذا من دون الأخذ في الاعتبار الضريبة التي ستتوجّب على ربحك من الفائدة في أي مكان قرّرت أن تودع المليون فيه.

التصحيح من منظور اقتصادي أوسع
تعديل السياسات التجارية أولًا

عبد الحليم فضل الله
رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تظهر الخيارات المطروحة بشأن الوضع المالي أنّ نافذة الفرص لم تغلق بعد، وأن من الممكن خفض العجز ولجم الدين العام من دون الغرق في انكماش اقتصادي عميق. لكن علينا أن لا ننسى أن ما نعانيه اليوم لم يكن عرضيًا، بل مقصودًا، ويعود إلى أخطاء متراكمة في السياسات والإجراءات، وانحرافات متعمدة في الأداء المالي والاقتصادي وفي التجارة الخارجية. وكان الغرض من ذلك خدمة مصالح مجموعة صغيرة تحكمت وحدها، حتى الأمس القريب، في أهم القرارات الاقتصادية المالية والنقدية والاستثمارية. هذه الحفنة التي تضم كبار مقاولي الجمهورية والقابضين على قنوات التمويل ومحميات مالية وإدارية في السلطة وعلى تخومها، أصرّت على رفض الإصلاحات الدائمة والعميقة، وتبادلت المنافع مع أخرين على حساب خزينة الدولة، والحقت خللًا فادحًا بما تبقى من توازنات اقتصادية واجتماعية، أمّا أهم "إنجازاتها" فهو أنها تمكنت من نقلنا إلى ناحية عدم العدالة، من اقتصاد العشرة في المئة الأغنى إلى اقتصاد الواحد في الألف.

في السنوات الأخيرة، ظهرت وقائع عديدة تدل على تراخي قبضة هذه الأقلّية: فقد فشلت في منع تعديل الأجور (بغض النظر عن صوابية الباتها)، ولم تستطع رغم محاولاتها الحثيثة تحميل الطبقات الدنيا العبء الأكبر من الضرائب الجديدة، واخفقت في حمل الدولة على تنفيذ برامج خصخصة شاملة ومجحفة في القطاعات الأساسية، وحاولت من دون جدوى إعفاء الفوائد والعقارات من الضرائب. في المقابل، نجحت هذه الأقلية في جعل طفرة مالية وبيروقراطية غير منتخبة تسيطر على السياسات الأساسية، زيادة كلفة الدين العام على نحو غير مسؤول وغير مبرر، وجعل سعر الفائدة الفعلي Actual interest rate أعلى بنقاط عديدة عن سعره الطبيعي Normal interest rate، وتوزيع الموارد المتاحة على نحو غير مجد، ونسج شراكات مع القطاع الخاص قائمة على دفاتر شروط صمّمت أصلًا على مقاسات أفراد ومقاولين محددين سلفًا، ومنع إصلاح أوضاع المؤسسات والسلطات العامة، ووجدت من يتواطأ معها في تكثيف الهدر وزيادة التهرب والتهريب الضريبيين، ووسعت دائرة المنضمين إلى دائرة الفساد والمستفيدين منه، لتشمل ممارساته قطاع الأعمال والتعهدات، وبعض موظفي المؤسسات الدولية وموفديها. ولعل نجاحها الأبرز كان جعل المشروعات العامة مصدرًا لتمويل نفسها وبناء حضورها وتجديد زعامتها لتكون كلفة هذه المشروعات مرتفعة جدًا مقارنة بأعلى كلفة معيارية لها في العالم، وبالتالي لم تنفع عشرات مليارات الدولارات من الانفاق بعد الحرب الأهلية في انتشالنا من أسفل قائمة الدول بحسب نجاعة بناها التحتية.

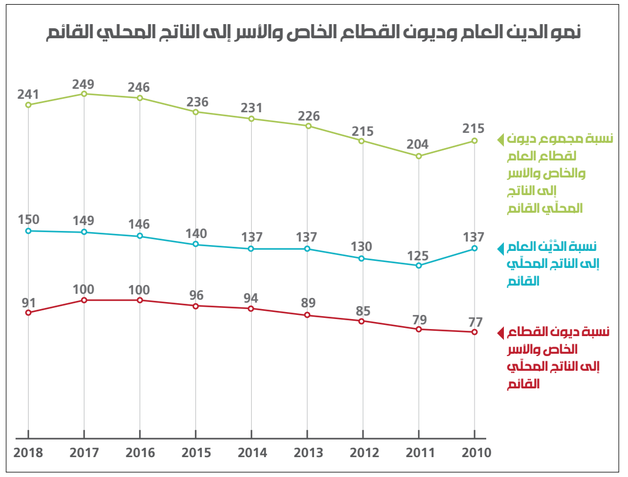

ثلاثة أبعاد لمشكلة الدين

لا يستقيم التفكير بالتصحيح المالي ما لم يكن جزءًا من رؤية أشمل للأزمة والحل. وما لم تكن السياسات الاقتصادية هي الناظم الرئيسي لغيرها من السياسات وليس العكس، فالإجراءات المالية أو النقدية مهما كانت قوية وحاسمة ستظل قصيرة الأمد ومحدودة الفعالية، إلا إذا رافقتها إجراءات مماثلة على مستوى الاقتصاد ككل. وعلينا أن نفرّ أولًا، أنّ مأزقنا المالي في عمقه مأزق اقتصادي، يتمحور حول ضمور القدرة التنافسية وتقلص قدرة البلد على الانتاج. صحيح أن مشكلة ضعف الانتاجية والمنافسة هي مزمنة وموجودة في لبنان منذ إنشائه، لكنها لم تبلغ الحد الذي بلغته الآن، لناحية ضخامة العجز التجاري المتقاطع مع اختلالات حادة في الموازين الأخرى.

أنّ الترابط المعروف بين عجز الخزينة الأولي وعجز الحساب الخارجي، هو ترابط اقتصادي وليس آليًا أو حسابيًا، وله صلة بطبيعة هذين العجزين وعوامل تكونهما. فعجز الخزينة العامة الذي يولّد فائضًا في القدرة الشرائية، لا يتأتى بالضرورة من عمليات انتاج جديدة أو من خلال تشغيل موارد عاطلة، بل غالبًا ما ينجم عن استعمال الدولة لصلاحياتها السيادية في تغيير السياسات الضريبية والمالية وزيادة حجم الكتلة النقدية أو تحصيل الإيرادات بالطريقة التي تراها مناسبة. ولكن العنصر الجوهري لفهم مفاعيل هذه العملية هو في كيفية استخدام ذلك الفائض، وهل يؤدي في ما بعد إلى زيادة الانتاج بنسب موازية له أم لا.

المشكلة في لبنان، هي أن الجزء الأكبر من القدرة الشرائية التي تولدها الحكومة يستخدم في شراء سلع ومنتجات مستوردة من الخارج، ما يزيد الطلب على العملات الاجنبية بمعدلات تفوق نمو الاقتصاد. وتبين المؤشرات والأرقام وجود ارتباط قوي بين نمو نفقات الخزينة التشغيلية والجارية وزيادة الطلب المذكور على العملات. وقد أسهمت الإدارة العامة عام 2017 في إنقاص الادخار الوطني بمقدار 5% من الناتج تقريبًا لتكون حصيلته سالبة (مع ذلك فإنّ مساهمة الحكومة والبلديات في الناتج المحلي وبخلاف ما يقال لا تزيد على 10% وحصتها من الاستهلاك الوطني الإجمالي هي حوالى 14%). وعلى العموم، إن تغطية فجوة الموارد (الناتجة عن الفارق بين الانتاج والانفاق) تتطلب مزيدًا من الواردات التي تموّل بمزيد من الاستدانة.

لكن التركيز على دور العجز المالي في عجز الحساب الخارجي، يجب أن لا يصرفنا عن أمرين جديرين بالاهتمام: الأول هو أنّ التفاعل بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري (ومنه الميزان التجاري) متبادل وفي الاتجاهين، فبقدر ما يسهم عجز الخزينة في زيادة الاختلال في الحسابات الخارجية للبنان، فإنّ زيادة الاستيراد وانخفاض التصدير يقللان الناتج الوطني المتاح ويضعفان معهما قدرة الدولة على تحصيل الايرادات، ولا سيما الضريبية منها. وعلى سبيل المثال، لو كانت الصادرات في العقدين الماضيين تغطي نصف المستوردات، كما كانت تفعل في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، لازداد الناتج المحلي للبنان بمقدار الثلث على الأقل، ولارتفعت معه إيرادات الخزينة وتقلص عجزها بالمقدار نفسه.

الأمر الثاني، هو أنّ مشكلة الدين في لبنان ثلاثية الأبعاد لا ثنائية. فإلى جانب العجزين المالي والخارجي، تبرز مديونية القطاع الخاص والأسر، بوصفها عاملًا يلجم النمو ويرفع المخاطر. اذ تعادل قيمة هذه المديونية حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويتركز ربعها تقريبًا في قروض السكن، وتخصص نسبة متزايدة منها لقروض الاستهلاك المعطاة للأفراد التي تضاعفت خلال سنوات قليلة، أمّا الباقي المقدر بأكثر من نصف محفظة القروض فتستفيد منه المؤسسات والقطاعات الاقتصادية، مع العلم أن القروض المصرفية باتت تأخذ طابعًا استهلاكيًا متزايدًا يزداد تركزها في قطاعات متقلبة بطبيعتها كالقطاع العقاري.

يفرض تمويل عجز الميزان التجاري على الاقتصاد متطلبات ضخمة من العملات الاجنبية، وقد اعتدنا استخدام أدوات السياسة النقدية لتوفير هذه المتطلبات على نحو ينعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي. ويقدر عبء هذا التمويل في لبنان بربع الناتج المحلي تقريبًا للعام 2019، وبحوالى الثلث إذا أضفنا إليه تمويل الدين العام وفوائده بالعملة الأجنبية. وباستثناء صافي تحويلات المغتربين التي وصلت إلى أدنى مستوياتها (1,2 مليار دولار فقط عام 2017 وأقل من ذلك في العام الماضي)، وبعض الاستثمارات المباشرة التي تذهب غالبيتها إلى العقارات، فإنّ مجمل العجز في الحساب الخارجي الذي يشكل ما يزيد قليلًا على خمس الناتج، يُغطى بالاستدانة من الخارج بطريقة أو بأخرى. بتعبير آخر، فإن لبنان مضطر كل خمس سنوات إلى أن يضيف مديونية إجمالية تجاه الخارج تساوي مجموع مداخيله السنوية، أو أن يخفّض أصوله المالية وثروته القومية بالمقدار نفسه. وذلك من أجل تأمين المال الكافي لتلبية حاجاته المستوردة، مع العلم أنّ ثلث هذه المستوردات على الأقل يمكن الاستغناء عنه أو يوجد بدائل محلية له.

التخلص التدريجي من «النموذج» وإخفاقاته

لا يمكن إذًا إصلاح المالية العامة على نحو مستدام، من دون معالجة أزمة الاقتصاد ككل، بما فيه أزمة القطاع الخاص. فهل يكون ذلك بتغيير النموذج دفعة واحدة، أم من خلال إصلاحات وحلول شاملة وعميقة لكن متدرجة، أم بإجراءات مؤقتة وفورية وقوية، من شأنها إحداث صدمة تعيد الاقتصاد إلى مساره الصحيح؟

إن الدمج بين الخيارين الأخيرين هو الأقرب إلى الصواب، فهذا يتّسم بالواقعية من ناحية ويلبي الحاجة إلى الإصلاح الجذري من ناحية ثانية. وإذا كان الهدف الأبعد مدى هو التخلص من النموذج الاقتصادي المشوه الذي ولد في التسعينيات من رحم الحرب الأهلية، وجرت المحافظة عليه رغم فشله الأكيد وقصوره عن تحقيق أقل توقعاته، فإن ذلك يجب أن يكون تدريجيًا وعلى مراحل وبما يعالج إخفاقاته. والمؤشرات الدالة على فشل هذا النموذج كثيرة، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر أنه: قلص قاعدة الانتاج السلعي بل والخدماتي الذي باتت تقتصر على عدد متناقص من المنتجات والأنشطة، ورفع نصيب المداخيل الناتجة عن المضاربات والاحتكارات والتوظيف المالي غير المنتج إلى حوالى ربع المداخيل، وجعل حصة القطاعات التي تنتج سلعًا غير قابلة للتبادل الدولي تساوي ما يقارب ثلثي الناتج. ولّم يتمكن النموذج المذكور من تثبيت الركائز الثلاث التي خطط أن يقوم اقتصاد ما بعد الحرب الأهلية عليها، وهي المال والعقارات والسياحة. ومن مؤشرات الإخفاق الأخرى ارتفاع معدل التبادل الخارجي، وسعر الصرف الحقيقي الفعلي Effective real exchange rate الذي تضاعف مرة واحدة على الأقل منذ ثُبّت النقد عام 1999، كما عادت ظاهرة الركود التضخمي لتطل برأسها من جديد، ولا سيما في السنوات من 2011-2018 حين تجاوز معدل التضخم ضعف معدل النمو الحقيقي على الأقل. ومن أوجه ذلك الفشل أيضًا عجز السلع والخدمات المحلية عن منافسة مثيلاتها المستوردة، وخصوصًا بعد خفض الرسوم الجمركية خفضًا كبيرًا في خريف عام 2000، ما أوقع البلد في فخ الاستيراد المضاعف والاستدانة المفرطة من دون أن تحقق تلك السياسة أهدافها المعلنة المتمثلة أساسًا في تحريك عجلة الاقتصاد. ولا تفوتنا الإشارة في السياق نفسه إلى ركود الدخل الفردي للمقيمين في لبنان تقريبًا، فنما خلال العقود الماضية باقل من ربع معدل نموه العالمي، فيما لم يتجاوز النمو الاقتصادي في لبنان نصف معدلات الدول الأخرى خلال السنوات العشر الماضية، ما حرك موقع لبنان نزولًا في سلم التنمية.

تضمن النموذج أيضًا سياسات تجارية سعت إلى استئناف لبنان الدور الذي تبناه أواسط القرن الماضي، والقائم على الوساطة بين ضفتي المتوسط الشمالية والشرقية، وهذا لم يعد مفيدًا لأن ثقل التجارة في منطقة البر العالمي، الأوراسية بالخصوص، انتقل نحو الشرق الأقصى، مدفوعًا بخطة الحزام والطريق، المتوقع أن تنفق الصين فيها مئات المليارات من الدولارات على مشاريع وبنى تحتية، بعضها سيمر حتمًا على مقربة من حدودنا. وعلى المستوى الإقليمي تتداول أفكار بين دول المنطقة بخصوص وصل البنى التحتية المرفقية في مجالات الطرق وسكك الحديد والكهرباء والموانئ وغيرها، لكننا لا نجرؤ حتى على التفكير في إيجاد موطئ قدم لنا فيها. لقد عقدنا اتفاقيات تجارية أضعفت موقعنا التبادلي الخارجي، ثم أهملنا ما تتيحه لنا من امكانيات واستثناءات. فاتفاقية الشراكة بين لبنان والمجموعة الأوروبية على سبيل المثال، والتي وقّعت عام 2002 وباتت مطبّقة تمامًا عام 2015، مسؤولة أكثر من غيرها عن اتساع العجز التجاري للبنان، كونها تعفي حوالى 45% من مستوراتنا من الرسوم، لكننا نتغاضى عن الاستفادة من البنود التي تسمح للبنان ودول المجموعة الأوروبية باتخاذ اجراءات حمائية وتقييدية لتصحيح عجز حاد في ميزان المدفوعات، وتحفيز أنشطة اقتصادية تخضع لإعادة هيكلة، ومكافحة الإغراق وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل. ويكفي أن نذكر هنا أنّ الدعم الذي يتلقاه المزارعون في أوروبا يساوي ما لا يقل عن ثلث قيمة منتجاتهم، وصولًا إلى النصف في بعض أصناف الانتاج الحيواني.

وبناءً على ما سبق، إنّ ضمان الاستقرار المالي والنقدي واستعادة النمو وتحقيق التنمية تتطلب على المدى الطويل استبدال النموذج الاقتصادي أو إدخال تعديلات جوهرية عليه، وهذا لا يتحقق فورًا، بل يوجب المرور بمرحلة انتقالية تحقق أهدافًا متوسطة المدى، تعيد اقتصادنا على الأقل إلى مساره التاريخي المعتاد، حين كان عجز حسابنا الخارجي معدومًا تقريبًا، وموجودات صافية لا تكاد تزيد على دخلنا القومي، وتساوي حصة قطاعات الانتاج السلعي والخدماتي ثلث الناتج المحلي أي ضعف ما عليه الآن... الخ. وفي جميع الأحوال، يفترض بالمرحلة الانتقالية أن توفر معالجات بنيوية للاختناقات الأساسية في الاقتصاد والمالية العامة وأسواق النقد وفي الحسابات الخارجية، تمهيدًا لتعديل المسارات الأساسية وتعزيز القدرة التنافسية وإطلاق عجلة التنمية.

اجراءات المدى القصير

اي اجراءات ستتحول إلى مجرد إعلانات نوايا (كالتي نراها في رؤية لبنان الاقتصادية) ماكيزني) ما لم تبدأ بتنفيذ قرارات مباشرة على المدى القصير، تنطلق من السياسات التجارية والإجراءات الجمركية.

في الأدبيات الكلاسيكية يتوسع عجز الميزان الخارجي مع زيادة كلّ من عجز الموازنة وفجوة التمويل الاستثماري (المتمثل في الفارق بين تكوين رأس المال الثابت والإدخار). وهذا على صحته يغفل أثر مضاعف الاستثمار ومعجله اللذين يجعلان علاقة الإنفاق بالناتج علاقة ديناميكية غير ساكنة، فبقدر ما تحفز النفقات الحكومية الواردات وتوسع قيمة الدولار الخارجي، فإنها من ناحية ثانية تزيد الطلب الداخلي وتزيد حجم الاقتصاد مما يخفض عبء الدين.

لكن ذلك لا يحصل في لبنان على النحو المطلوب، فإذا اعتمدنا أرقام 2017 بوصفها مؤشرًا على ما ذكرناه، يتبين الآتي: يزيد تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص عن مجمل إدخار الأسر بحوالى 9,8 نقاط مئوية من الناتج، وترتفع فجوة التمويل هذه إلى ربع الناتج إذا أخذنا بعين الاعتبار الانفاق والاستثمار الحكوميين. ومن أسباب اتساع هذه الفجوة أن ثلاثة أرباع ما ننفقه على مشترياتنا من السلع يعتمد على الاستيراد. وحتى تستعيد الآثر التحفيزي للانفاق على النمو، لا بد من الاعتماد أكثر فأكثر على الانتاج المحلي أو موازنة الانفاق على السلع الأجنبية بتصدير سلع محلية بالقيم نفسها. وعلى العموم، إنّ امتصاص الآثار الاقتصادية الضارة لعجزي الميزان المالي والميزان الخارجي وفك الارتباط بينهما، يستوجب ثلاثة أنواع من الإجراءات: الأول، هو خفض عجز الخزينة وتحويله إلى فائض أولي. والثاني، زيادة الإدخار من خلال خفض الانفاق الاستهلاكي و/أو الاستثماري. والثالث هو تقليص حجم الحساب الخارجي بزيادة الصادرات و/أو خفض الواردات. ويفترض بهذه الاجراءات مجتمعة أو متفرقة أن تكون فعالة بما فيه الكفاية لردم فجوة التمويل.

إذا أخذنا بالاعتبار أنّ هدف خفض الاستهلاك متضمنٌ في إجراءات خفض العجزين المالي والخارجي، واستبعدنا تقليص الاستثمار كون معدلاته منخفضة أصلًا، فإنّ استعادة التوازن الاقتصادي العام لا يعود ممكنًا إلا من خلال: تحويل العجز الأولي في الخزينة إلى فائض لمدة زمنية محددة، وخفض عجز الحساب الجاري تدريجيًا. لكن أقصى ما يمكن تحقيقه في الأفق المنظور وفي إطار نموذج السياسات السائد، هو خفض فجوة التمويل إلى الصف (أي بما يتراوح بين سبعة مليارات وثمانية مليارات دولار أميركي). ويتحقق ذلك من خلال إنقاص عجز الموازنة تدريجيًا بمقدار حوالى ثلاثة مليارات دولار كما هو مخطط له، ليسجل فائضًا أوليًا مقداره نقطتين مئويتين من الناتج، وتقليص عجز ميزان تجارة السلع والخدمات بحوالى عشر نقاط منه، بحيث تتضاعف قيمة الصادرات خلال سنوات قليلة، فيما يمكن تخفيض الواردات فورًا من خلال إجراءات جمركية وبما لا يقل أو يزيد عن 10% منها.

ويكفي من أجل زيادة الايرادات الحكومية التخلص تدريجيًا، وبالحدود الممكنة، من التهرب الضريبي (المقدر بـ10% من الناتج المحلي تقريبًا). أما مضاعفة قيمة الصادرات فتكون من خلال حزمة من الاجراءات الجريئة تضمّ مزيجًا من الحماية والدعم، المشروطين بتحقيق الوحدات المدعومة أو الممحية أهدافًا معيارية محددة سلفًا (مثل أن تشكل السلع المصدرة نسبة معينة من انتاجها بعد مدة زمنية محددة)، فيما يعاد النظر في خفوضات عام 2000 الجمركية للحد من الاستيراد.

تبدأ الحلول المستدامة في لبنان بجعل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تمضي نحو الأهداف نفسها. فتتكفل معًا بالقيام بالاصلاحات المؤقتة والدائمة، وتتقاسم أعباءها. فإذا كان الهدف في السنوات الثلاث الآتية هو وقف نزف العملات الصعبة لحماية استقرار الاقتصاد وعملته الوطنية، فإن الأدوات النقدية لم تعد قادرة على تحقيق ذلك وحدها، حتى لو وافقنا على تحمل المزيد من الأعباء. فبدلًا من الاكتفاء بتحريك أسعار الفائدة صعودًا لاجتذاب الأموال من الخارج، الأمر الذي ينعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي وأوضاع المالية العامة، يمكن الانطلاق من تصحيحات اقتصادية فورية وتدابير مالية تواكبها إجراءات نقدية، والطموح من ذلك هو تحويل الحلقة السلبية التي يدور فيها الاقتصاد (فوائد مرتفعة فركود فتراجع إيرادات الدولة وتضخم نفقاتها فحاجة أكبر إلى الاستدانة...) إلى حلقة إيجابية قائمة على الإنتاج والاستثمار والنمو.

اقتصاد السوء

«أكثر موازنة تقشّفية في تاريخ لبنان»

محمد زبيب

حسمت الحكومة خيارها في مشروع موازنة عام 2019. فهي حدّدت هدفاً اعتباطياً منذ البداية يرمي إلى تخفيض العجز المالي من 11,4% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام الماضي إلى 7,5% في هذا العام. وتوافقت سلفاً على تحديد الفئات التي عليها أن تتحمّل الكلفة المباشرة لهذا التخفيض الكبير ونتائجه وآثاره، وهذه الفئات بالترتيب، هي: العاملون والمتقاعدون في القطاع العام، أوّلاً. المودعون في المصارف، ثانياً. بالإضافة إلى الأسر الضعيفة التي تحتاج دائماً إلى خدمات الدولة وتحويلاتها ودعمها لإنتاج بعض السلع واستهلاكها (كدعم أسعار الكهرباء مثلاً) والتعويضات وتمويل بعض الجمعيات والبرامج والمشتريات العمومية وغيرها من أشكال الدعم المباشر وغير المباشر).

وفق الفرضيات غير المحافظة التي استند إليها مشروع الموازنة المطروح، والتي وردت في تقرير وزير المال، فإن الناتج المحلّي الإجمالي في العام الجاري سيحقّق نمواً فعلياً بنسبة 1,2%. ويتوقع أن يرتفع من 56,8 مليار دولار إلى 59,6 مليار دولار، وبالتالي، فإن الهدف الذي حدّده مجلس الوزراء لمستوى العجز في عام 2019 يقضي بتخفيضه دفعة واحدة (وفي غضون 6 أشهر فقط المتبقية) من 6,5 مليارات في العام الماضي إلى 4,5 مليارات دولار في هذا العام، أي بما يعادل ملياري دولار، وما نسبته 3,3% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهذا القدر من التخفيض ليس مرتفعاً جدّاً فحسب، بل هو أعلى أكثر من 3 مرّات ممّا تعهّدت به الحكومة أمام الدائنين الأجانب المحتملين، في اجتماع «باريس 4» (سيدر) في نيسان/ أبريل من العام الماضي. وبالتالي يعبّر عن مغالاة غير مبرّرة، ونيات غير معلنة، وقصور سياسي لا يحتمل.

لا جدوى من استعراض ما أقرّ من مواد في مشروع الموازنة، أو سرد الكيفية التي أقرّت بها والمساومات التي جرت في شأنها، ليس لأنها غير مهمّة، بل بالعكس، هي مهمّة جدّاً لأنها تقرّر الطريقة التي سيجري فيها تحميل كلّ فئة من الفئات المذكورة قسطها من الكلفة. ولكن مثل هذا الاستعراض سيسمح فقط بإحصاء الخسائر، من دون الانتباه إلى كيف وصلنا إليها، وبالتالي سيسهم في إبقاء المسؤولية السياسية مائعة وضبابية.

بداية، من المهم الانتباه الى ان مشروع الموازنة، الذي وضعه وزير المال علي حسن خليل، لم يكن مطابقاً تماماً لما أعلنه رئيس الحكومة سعد الحريري في الشهر الماضي، عن وضع «أكثر موازنة تقشّفية في تاريخ لبنان». فعدم المطابقة هذا، وليس أي أمر آخر، هو الذي حدّد الاختلافات والتبايُنات بين اللاعبين الرئيسيين، وحكم كل نقاشاتهم، وأظهرهم كفريقين لا ثالث لهما: «التقشّفيون الأصيلون»، و«الشعبويون» الذين ركبوا الموجة، ولكنهم تلعثموا وتهرّبوا من المسؤولية، وقرّروا أن لا خيار أمامهم سوى المساومة على رؤوس «الجماهير الغفورة».

من دون أي توضيحات، أورد وزير المال جدولاً في تقريره المرفق مع مشروع الموازنة، يتضمّن توقّعات أن يبلغ العجز في هذا العام نحو 5,9 مليارات دولار، أي نحو 10% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو أقل بنحو 600 مليون دولار من العجز المُحقّق في العام الماضي. هذه النسبة من التخفيض توازي 1% من الناتج المحلّي الإجمالي، أي إنها جاءت مطابقة حسابياً للنسبة التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في مطلع العام الماضي والتزمت بها الحكومة في «سيدر»، إلّا أن أصحاب هذه الوصفة اعتبروا أن ارتفاع العجز من 7% من الناتج في 2017 إلى 11,4% في 2018، يجعل توصيتهم السابقة بتخفيض العجز بنسبة 1% من الناتج سنوياً على مدى 5 سنوات غير كافية لطمأنة الأسواق المذعورة، وبالتالي بات الوصول إلى الهدف يقضي برفع نسبة التخفيض المطلوب لهذا العام والعام المقبل إلى ثلاثة أضعاف ما كان مطلوباً في بداية العام الماضي.

تضمّن مشروع وزير المال إجراءات عدّة للوصول إلى عجز بقيمة 5,1 مليارات دولار، أو ما يوازي 8,5% من الناتج المحلّي الإجمالي، بما في ذلك اقتراح ضمني بإجراء هندسة مالية مع مصرف لبنان لاستبدال نحو 12 ألف مليار ليرة من الدَّيْن المحلّي تدريجياً بفائدة أقل من الفائدة السوقية الحالية، الأمر الذي أسهم في عدم ارتفاع مدفوعات الفائدة في هذا العام إلّا بقيمة 98 مليار ليرة على الرغم من زيادة الدَّيْن وأسعار الفائدة. وكذلك اقتراح رفع الضريبة على ربح الفوائد من 7% إلى 10%، لمدة 3 سنوات، وعدم إعفاء المصارف منها، الأمر الذي أسهم في إضافة 500 مليون دولار تقريباً إلى الإيرادات المتوقّعة في هذا العام. إلّا أن المشروع، على الرغم من ذلك، بقي بحاجة إلى تخفيضات بقيمة 600 مليون دولار للوصول إلى هدف للعجز بنسبة 7,5% من الناتج، وهذا ما أبقى الباب مفتوحاً للعودة إلى المقايضة التي طُرحت قبل طرح المشروع على مجلس الوزراء، والتي يمكن إيجازها على الشكل التالي: يسدّد المودعون نحو 500 مليون دولار إضافية على ضريبة ربح الفوائد، في المقابل تخفّض الأجور ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية بقيمة مليار دولار، وهذا يؤدّي إلى تخفيض العجز 1,5 مليار دولار دفعة واحدة، بالإضافة إلى التخفيضات التي طالت الإنفاق الاستثماري والتشغيلي (نحو 500 مليون دولار). وفي السنة المقبلة يتمّ رفع سعر الكهرباء للتخلّص من مليار دولار إضافية، فيكون العجز قد خُفض بما لا يقل 3 مليارات دولار على مدى عامين.

هناك خدع كثيرة تنطوي عليها هذه المقاربة المُهينة، فهي تقدّم هذا القدر الكبير من التقشّف، كما لو أنه وصفة جديدة غير مجرّبة ستقدّم عليها الحكومة أخيراً كضرب من ضروب الجرأة والبطولة المطلوبتين في مواجهة الأزمة. إلّا أن الدولة تمارس في الواقع سياسات التقشّف منذ أكثر من 20 عاماً، وهذا كان له تأثير سلبي شديد على مستوى المعيشة العام والنموّ الاقتصادي عموماً، وعلى وضع البنية التحتية والخدمات الأساسية خصوصاً. فقد عمدت الحكومة إلى إجراء تخفيضات حادّة متواصلة على الإنفاق الرأسمالي، إذ لم يتجاوز هذا الإنفاق مستوى 1,5% من الناتج المحلّي الإجمالي (أقل من 9% من مجمل الإنفاق) طيلة العقد الماضي، وهو مستوى متدن كثيراً بالمقارنة مع البلدان الأخرى. ونتيجة لذلك «تدهورت شبكة البنية التحتية وجودتها، ولا سيّما النقل وإمدادات المياه والكهرباء، وهي خدمات مهمّة لرفاه السكّان. وعلاوة على ذلك، أدّى انخفاض الاستثمار العام في هذه القطاعات إلى التأخّر في سدّ الحاجات، ما أدّى إلى انخفاض في النموّ الاقتصادي وتدهور عام في الظروف المعيشية»، وفق ما خلص إليه التقرير الأخير للبنك الدولي عن لبنان.

على مدى 25 عاماً، استأثرت مدفوعات الفائدة بنحو ثلث الإنفاق العام واستنزفت نصف الإيرادات العامّة، وبقي الفقات للإنفاق على المجتمع ورفاهيته، في حين كان الاقتصاد المحلّي يزداد ضعفاً وعجزاً وفشلاً في توليد الدخل الكافي لتمويل الاستهلاك وفرص العمل الكافية لتشغيل الطبقة العاملة، ولا سيّما المتخرّجين والعمّال المهرة الذين يضطرون إلى الهجرة، والعمّال غير المهرة الذين يضطرون إلى الدخول في مزاحمة مع العمّال المهاجرين وظروف استغلالهم القاسية.

فوفق مشاريع الموازنات التي قدّمتها الوزارات قبل إعداد مشروع الموازنة، تحتاج الدولة لتسيير شؤونها، أو تأدية وظائفها التي كانت لا تزال تؤدّيها، إلى إنفاق عام لا يقل عن 20 مليار دولار، وبالتالي هناك طريقتان لتمويل هذا الإنفاق: إمّا فرض المزيد من الضرائب، وإمّا زيادة الدَّيْن. وبما أن الدائنين قلقون من تأثير زيادة العجز على قدرة الدولة على مواصلة دفع الفائدة لهم، وبما أنهم هم من يجب أن يتحمّل أي زيادة في الضرائب، فإن خيار المزيد من «التقشّف» يظهر كبديل يضمن بقاء الدولة قادرة على الدفع، ولكنه يدفع «الوضع البائس» ليكون أكثر بؤساً، ولا سيّما على سلم توزيع الدخل والثروة الذي يعاني في الأصل من اختلالات خطيرة.

لقد عبّر «التقشّفيون» عن شهية مفتوحة، الآن، على أبعد بكثير من مجرّد تخفيض للإنفاق العام كيفما كان، أو زيادة بعض الإيرادات، أو تجميل الحسابات والتلاعب بها، وهي السمات الرئيسة التي شكّلت مشروع وزير المال. فما يشتهيه هؤلاء هو إجراء عمليات «جرّ» فعلية لإنفاق الدولة بما يؤدّي إلى فرض المزيد من السياسات الشبيهة بسياسات «الإصلاح الهيكلي»، و«برامج التثبيت»، ويسعون تحديداً، في هذه المرحلة، إلى قصّ الأجور كبديل من قصّ الديون، فمن دون ذلك، برأيهم، لن تكون هذه الموازنة «الأكثر تقشّفاً»، وفق ما توعّد به الحريري، ولن تمنح الحكومة علامة ناجحة في الاختبار المفروض عليها اليوم لإثبات صدق الالتزام المتكرّر بإبقاء كل الديون في مواعيدها، وفي كل الظروف، وعلى مدى السنوات المقبلة، كأولوية مطلقة تعلو على الأولويات، من دون أي شطب أو إلغاء أو تخفيض أو إعادة هيكلة أو جدولة أو قصّ شعر من أي نوع كان، ومن دون أي تغيير أو تعديل في بنية الاقتصاد والمصالح الكامنة في النظامين النقدي والضريبي.

ما أظهرته السأمة الجارية هو أن «التقشّفيين» يمتلكون وصفتهم الدائمة، ويركّزون على قصّ الأجور تعبيراً عن إيمانهم بعقيدة «الصدمة»، أي تلك السياسات التي تستغل أحداثاً معيّنة أو تستغل القلق من وقوعها، كحدث انهيار سعر صرف الليرة مثلاً. لنقل المزيد من المخاطر إلى المجتمع ككلّ بدلاً من تركيزها على من يجب عليه أن يسدّد الخسائر ويدفع الكلفة. أمّا «الشعبويون» فلا يفعلون شيئاً سوى إقناع الناس بالفكرة المجنونة التي تقول إن عليهم أن يكونوا دائماً في خدمة الاقتصاد لا العكس. وفي الحالة اللبنانية، أسفرت هذه الفكرة حتى الآن عن بناء اقتصاد لا يحتاج إلى الناس إلّا بوصفهم مستهلكين ومهاجرين وسيّاحاً ومدينين، لا قيمة لأي عمل يقومون به إلّا قياساً إلى القدرة على دفع الديون المتراكمة وخدمتها.

ماذا لو تأسّست شركة وطنية لقطاع الخلوي؟
أفكار من خارج الصندوق

وسيم منصور
خبير اتصالات
مدير عام شركة «تاتش» السابق

احتكار الدولة لشبكات الخلوي منذ تأسيسها في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وتلزيم إدارتها لشركات من القطاع الخاص، شكّلا السمتين الأبرز للسياسة التي حكمت قطاع الاتصالات على مدى ربع القرن الماضي، والتي أسفرت عن ثلاث نتائج يمكن ملاحظتها بسهولة: أولاً، قتلت الابتكار. ثانياً، حرمت لبنان من وضع خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية على سكّة التطوير والمساهمة في تكبير حجم الاقتصاد عموماً والاقتصاد الرقمي خصوصاً. ثالثاً والأهمّ، عاقبت المشتركين في هذه الخدمة عبر فرض أسعار مرتفعة جدّاً مقابل أبسط الخدمات، وهو ما تبيّنه دراسات عدّة، يحلّ فيها لبنان في أدنى مراتب التنافسية نتيجة ارتفاع أسعار الاتصالات ومحدودية المنتجات المقدّمة.

قامت هذه السياسة على فكرة رئيسة تقول: إن الاتصالات تنطوي على أهمّية كبيرة، كونها تلعب دوراً حيوياً ومحورياً في تعاملات الناس اليومية وتطوير القطاعات الاقتصادية وخدماتها. هذا الواقع، يسمح لقطاع الاتصالات بتوليد إيرادات عالية جدّاً، وهي لا تقل عن 1,5 مليار دولار سنوياً في لبنان. لكن طوال هذه الفترة، بدلاً من استخدام هذه الأموال لتطوير الاتصالات والقطاعات الاقتصادية الأخرى، جرى استعمالها لتمويل الإنفاق غير المنضبط للحكومات المتعاقبة.

الاتصالات: خدمة عافة لا سلعة!

أطلق الخلوي في لبنان عام 1994 بموجب عقدي BOT فازت بهما شركتا فرانس تلكوم («سيليس» مع مجموعة ميقاتي) وتلكوم فنلند («ليبانسيل» مع مجموعة دلول) لبناء الشبكتين وتشغيلهما وصيانتهما لمدّة عشر سنوات. انتهت هذه العقود ببناء الشركتين احتكاراً من خلال اتفاقهما على الخدمات والأسعار، وهي من الأسباب التي أدّت إلى فسخ العقود عام 2002 واستعادة الدولة للشبكتين.

تزامن ذلك مع تنامي المديونية العامّة ولجوء الحكومة اللبنانية إلى مؤتمرَي «باريس 1 و2» بحثاً عن تمويل لأزمتها المالية، فطرحت فكرة خصخصة الخلوي كأحد حلول الأزمة، وكانت مدفوعة بالمبالغ الطائلة التي دفعتها شركات الاتصالات العالمية لشراء تراخيص شبكات الخلوي وتردّدات الجيل الثالث في البلدان الأوروبية، والتي وصلت إلى 50 مليار يورو في ألمانيا و36 مليار يورو في بريطانيا. ففي تلك الفترة، شهد قطاع الاتصالات في العالم فورته الكبرى، وكانت كبرى الشركات العالمية تضخّ مبالغ طائلة للاستثمار في القطاع نظراً إلى حجم الأرباح التي يحقّقها والسيولة التي يوفرها وتتجاوز أضعاف السيولة التي تدرّها التجارات غير المشروعة.

تمّ التحضير لخصخصة القطاع محلّياً، بإصدار قانون الاتصالات 2002/431، وتشكيل الهيئة الناظمة للاتصالات، وتأسيس شركتي MIC1 وMIC2 المملوكتين من الدولة اللبنانية وجرى تمليكهما الشبكتين مؤقّتاً تحضيراً لبيعهما، إلّا أن الخلافات السياسية من جهة، وتحوّل القطاع إلى مصدر إيرادات مهمّ للخزينة العامّة لا يعوّضها ثمن بيع الرخص من جهة ثانية، أدّى إلى الإبقاء على الشبكتين وتلزيمهما مؤقّتاً إلى شركتي «زين» و«فال ديتي» عام 2004 (قبل أن تحلّ مكانها «أوراسكوم» عام 2008).

هذا النموذج المؤقّت لا يزال مستمرّاً حتّى اليوم، إلّا أنه أخضع لتعديلات جوهرية عدّة منذ عام 2012، عبر تحويل كلّ المصاريف التشغيلية والاستثمارية من الشركات المُشغّلة إلى سلطة وزير الاتصالات المباشرة، ما أدّى إلى ضرب بليغ في القطاع، فبدلاً من خفض النفقات لتفادي التراجع المستمرّ في الإيرادات نتيجة تخفيض الأسعار ووجود سبل بديلة للتخابر الصوتي، تضخّمت النفقات بصورة غير مضبوطة وتراجعت الإيرادات، ومعها تحويلات الاتصالات إلى الخزينة. تجدر الإشارة إلى أن تراجع إيرادات شركات الخلوي، في العالم، يعود بشكل رئيسي إلى السياسات التي انتهجتها الحكومات والهيئات الناظمة بعد فتح القطاع للمنافسة وإشراك أكثر من 3 أو 4 شركات في السوق الواحدة.

في الخلاصة، منذ تأسيس هذا القطاع لا يعوّضها ثمن بيع الرخص من جهة ثانية، أدّى إلى الإبقاء على الشبكتين وتلزيمهما مؤقّتاً إلى شركتي «زين» و«فال ديتي» عام 2004 (قبل أن تحلّ مكانها «أوراسكوم» عام 2008).

هذا النموذج المؤقّت لا يزال مستمرّاً حتّى اليوم، إلّا أنه أخضع لتعديلات جوهرية عدّة منذ عام 2012، عبر تحويل كلّ المصاريف التشغيلية والاستثمارية من الشركات المُشغّلة إلى سلطة وزير الاتصالات المباشرة، ما أدّى إلى ضرب بليغ في القطاع، فبدلاً من خفض النفقات لتفادي التراجع المستمرّ في الإيرادات نتيجة تخفيض الأسعار ووجود سبل بديلة للتخابر الصوتي، تضخّمت النفقات بصورة غير مضبوطة وتراجعت الإيرادات، ومعها تحويلات الاتصالات إلى الخزينة. تجدر الإشارة إلى أن تراجع إيرادات شركات الخلوي، في العالم، يعود بشكل رئيسي إلى السياسات التي انتهجتها الحكومات والهيئات الناظمة بعد فتح القطاع للمنافسة وإشراك أكثر من 3 أو 4 شركات في السوق الواحدة.

في الخلاصة، منذ تأسيس هذا القطاع يتمّ التعامل معه على أنه سلعة مُدرّة للإيرادات، لا خدمة من المُفترض توفيرها باسعار مُيسّرة ومعقولة، ولا لتطوير الجسم البشري والبيئة الصحّية لنموّ القطاع بصورة مستدامة. والأهمّ لم يتمّ العمل على تطوير خدماته لتأسيس اقتصاد أساسي وتحرّك لعملية التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي والذكي.

الإمكانات المهدورة!

على عكس الوظيفة التي وضعت له في لبنان، يُعدّ قطاع الاتصالات من أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية، وله دور أساسي في تطوير الاقتصاد والانتقال به إلى مراحل أكثر تقدّماً. فخدمات هذه التكنولوجيا هي الداعم الأساسي لنمو القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وتطويرها، مثل المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، والـStartups، والقطاعات الصحّية والتعليمية والسياحية والمصرفية والخدمات على أنواعها.

وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) يتأثّر الناتج المحلّي الإجمالي مباشرة بقطاع الخلوي، ويمكن لقطاع خلوي نشط وفعّال أن يستحوذ على حصّة لا تقلّ عن 4% من مجمل الناتج المحلّي الإجمالي، عبر فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي يولّدها، ومشاريع الرعاية الاجتماعية التي يساهم فيها. وأيضاً، وفقاً للبنك الدولي، فإن زيادة نسبة اختراق خدمات الحزمة العريضة (Broadband Services) بنسبة 10% تزيد الناتج المحلّي بنسبة 4%. في الهند على سبيل المثال يشكّل قطاع الاتصالات 6% من مجمل الناتج المحلّي ومن المتوقّع أن ترتفع حصّته إلى 8% عام 2020.

أمّا في لبنان فالوضع مختلف كثيراً. وفقاً لـ«رؤية ماكينزي» تبلغ حصّة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معاً نحو 3% فقط من مجمل الناتج المحلّي الإجمالي، وتساهم الاتصالات بخلق نحو 4 آلاف فرصة عمل مباشرة. المهمّ معرفته هو أن هذا القطاع قادر على التوسّع وصولاً إلى تحقيق إيرادات تتراوح بين 4 و6 مليارات دولار سنوياً، في مقابل 1,5 مليار دولار كمعدّل سنوي حالياً، وذلك إذا تمّ فتحه أمام المزيد من المنافسة والابتكار، وهو ما قد ينعكس بزيادة حجم حصّة الخزينة العامّة من مجمل إيراداته، بالإضافة إلى خلق آلاف الوظائف المرتفعة الأجر والتي تتطلّب عمالة ماهرة، فضلاً عن تقديم خدمات أكثر فعالية وتزيد الإنتاجية في القطاعين العام والخاص.

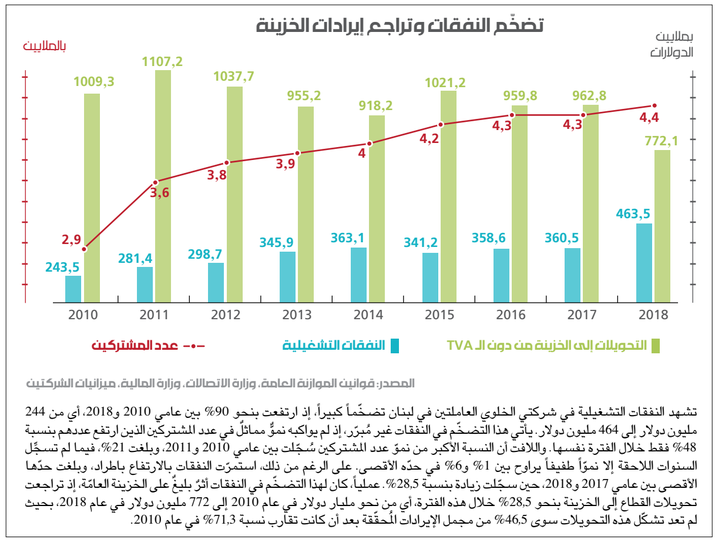

المصدر: قوانين الموازنة العامة، وزارة الاتصالات، وزارة المالية، ميزانيات الشركتين

تشهد النفقات التشغيلية في شركتي الخلوي العاملتين في لبنان تضخّماً كبيراً، إذ ارتفعت بنحو 90% بين عامي 2010 و2018، أي من 244 مليون دولار إلى 464 مليون دولار. يأتي هذا التضخّم في النفقات غير مُبرّر، إذ لم يواكبه نموٌّ مماثلٌ في عدد المشتركين الذين ارتفع عددهم بنسبة 48% فقط خلال الفترة نفسها. واللافت أن النسبة الأكبر من نموّ عدد المشتركين سُجّلت بين عامي 2010 و2011، وبلغت 21%، فيما لم تسجّل السنوات اللاحقة إلا نموّاً طفيفاً يراوح بين 1% و6% في حدّه الأقصى. على الرغم من ذلك، استمرّت النفقات بالارتفاع باطراد، وبلغت حدّها الأقصى بين عامي 2017 و2018، حين سجّلت زيادة بنسبة 28,5%. عملياً، كان لهذا التضخّم في النفقات أثرٌ بليغٌ على الخزينة العامّة، إذ تراجعت تحويلات القطاع إلى الخزينة بنحو 28,5% خلال هذه الفترة، أي من نحو مليار دولار في عام 2010 إلى 772 مليون دولار في عام 2018، بحيث لم تعد تشكّل هذه التحويلات سوى 46,5% من مجمل الإيرادات المُحقّقة بعد أن كانت تقارب نسبة 71,3% في عام 2010.

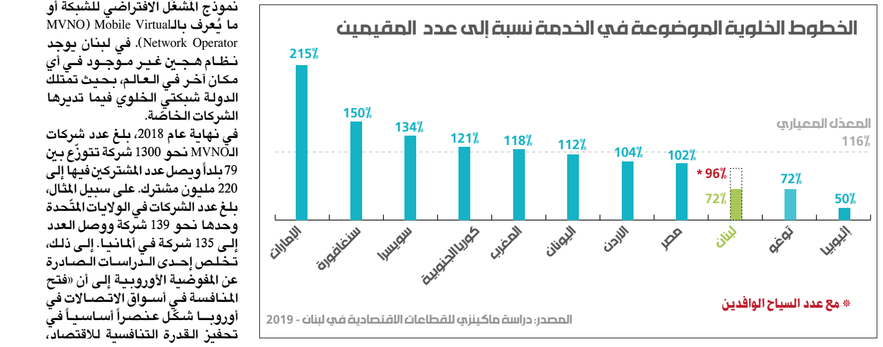

المصدر: دراسة ماكينزي للقطاعات الاقتصادية في لبنان - 2019

إذ أدّت المنافسة إلى انخفاض الأسعار وزيادة الخيارات وتحسين جودة الخدمة. وهو ما انعكس إيجابياً على المشغّلين الذين تحوّلوا إلى شركات أكثر ابتكاراً وتتوسّع عالمياً. بالنتيجة بدا واضحاً أن فتح المنافسة والابتكار يسيران جنباً إلى جنب».

من هنا، يقتضي تطوير قطاع الاتصالات في لبنان وتوسيع مساهمته الإيجابية في الاقتصاد، وأن يتمّ تحريره من النموذج التحاصصي الراهن ومن الدور المالي المنوط به، وذلك عبر تأسيس شركة وطنية مساهمة تُدرج في بورصة بيروت، ويُسمح للأفراد والمؤسّسات والصناديق التعاضدية الاكتتاب بأسهمها، على أن تكون حصّة الدولة منها لا تقلّ عن 40% وأن تبقى مالكة الترددات.

وفقاً لهذا النموذج، تمتلك الشركة الوطنية البنية التحتية للشبكتين بعد دمجهما، وهو ما يسمح للشبكة بتغطية كامل الأراضي اللبنانية دون تكبّد أي نفقات على استثمارات إضافية أساسية. علماً أن تشارك البنية التحتية للشبكات مع بقاء إدارة حركة الاتصالات الخاصة مستقلّة وكذلك المتنافسين، هو أحد النماذج المعمول بها في صناعة الاتصالات في العالم، إذ عمدت العديد من الشركات العالمية منذ عام 2008، إلى إبرام اتفاقيات ثنائية لتشارك البنية التحتية (أو ما يُعرف بالـActive & Passive Sharing)، بهدف تخفيض كلفة الاستثمارات والنفقات المتزايدة، ومثال على ذلك الاتفاقية بين Vodafone وOrange في إسبانيا وبريطانيا التي خفضت كلفة رأس المال والتشغيل بنسبة 30% إلى 40%.

الوظيفة الأساسية للشركة الوطنية تكمن في طرح تراخيص استعمال الشبكتين أمام شركات خاصة متعدّدة عبر المزايدات العمومية، وتكون بمثابة المشغّل الافتراضي الشامل للشبكة، فتستخدم كلّ المحطات وتشتري السعات المختلفة بسعر الجملة، وتتنافس فيما بينها لتقديم الخدمات المنوّعة والمتطوّرة، وهو ما يسمح حكماً بزيادة عدد المنافسين وبالتالي تخفيض الأسعار وتحسين الخدمات وتطويرها. على أن يكون هذا النموذج محكوماً بهامش أدنى للأسعار يحافظ على إيرادات للخزينة. كذلك يقتضي النموذج المُقترح تفعيل دور الهيئة الناظمة للاتصالات لمراقبة سير العمل في القطاع ووصول الخدمات إلى كلّ المناطق بأسعار مقبولة وجودة عالية. يؤدّي هذا النموذج إلى تحقيق منافع عدّة تنعكس على القطاع والاقتصاد أبرزها؛ 1- زيادة التنافسية والابتكار بالتوازي مع عقلنة الإنفاق والاستثمار في القطاع. 2- تفعيل المحاسبة والشفافية وتحويل الرقابة من الأجهزة الرقابية التقليدية إلى المساهمين في الشركة. 3- زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي، فتكون مساهمة أكثر فعالية ومحفّزة لعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكارات الجديدة. 4- خلق إدارة فعّالة غايتها المحافظة على مصلحة المشتركين فيها وتحقيق الأرباح في الوقت نفسه، وبعود ذلك بالأساس إلى وجود عدد أكبر من أصحاب المصلحة المساهمين في الشركة الوطنية. 5- تطوير رأس المال البشري والاستثمار فيه بالإضافة إلى تطوير المناهج الدراسية وخلق اختصاصات جديدة، وهو ما يجعله استثماراً مستداماً وحقيقياً ومساهماً في التأسيس لاقتصاد المعرفة الذي نطمح إليه.

نعيش اليوم في «سيناريو المؤقّت»، المستمرّ منذ أكثر من 15 عاماً، والذي أدّى إلى تكبيل تطوّر القطاع. فيما المطلوب هو الخروج من هذه الدوّامة، وإطلاق القطاع للحاق بالتطوّرات المتسارعة عالمياً، بما يسهم في نموّ الاقتصاد وفتح المنافسة وتحرير عملية الإبداع.

وجهات نظر

المستقبل رهن التدابير المتّخذة الآن
فساد البترول يبدأ قبل اكتشافه

نقولا سركيس
باحث في شؤون البترول

إذا نظرنا إلى المستقبل، وتساءلنا عمّا إذا كانت الثروة النفطية الموعودة مرشّحة لتصبح نقطة انطلاق للعديد من الإنجازات التي يتمنّاها اللبنانيون، أو «لعنة» تقضي على ما بقي لهم من آمال، فالجواب هو أن التجربة العملية التي عشناها حتى اليوم، وخصوصاً في مجالي ترسيم الحدود البحرية وفي الدخل البترولي الآيل الذي عرفه لبنان ولم يرَ أي مواطن دولاراً واحداً منه، تجربة من الصعب اعتبارها مشجّعة. كذلك لا بد من جرعة كبيرة من الجهل أو السذاجة للقول إن التدابير التشريعية والتنظيمية وغيرها ستحول دون هدر هذه الثروة وتفشّي الفساد إلى درجة لا تقلّ عمّا نشاهده اليوم في نيجيريا أو أنغولا أو فنزويلا أو غيرها من بلدان العالم الأكثر تخلّفاً وفساداً.

يوجز هذا المقال أبرز الخطوات التي تحقّقت حتى اليوم تحت اسم «السياسة البترولية»، وفق تسلسلها الزمني، وتداعيات هذه السياسة على اقتصاد بلدنا وعلى مستقبلنا ومستقبل أولادنا.

1- تبعات كارثية لترسيم الحدود البحرية

الخطوة العملية الأولى، التي حقّقها لبنان على طريق استكشاف البترول والغاز في المناطق البحرية، كانت توقيع اتفاقية ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص في العام 2007. خطوة أولى كانت للأسف أول خطأ جسيم يعود إلى موافقة الوفد اللبناني آنذاك على خط بحري فاصل بين البلدين ينطلق من رأس الناقورة إلى نقطة «1» في عرض البحر، بدت وكأنها النقطة الثلاثية لتقاطع الحدود البحرية بين لبنان وقبرص والكيان الصهيوني. وقد حاولت الحكومة اللبنانية فيما بعد تدارك هذا الخطأ وأبلغت الأمم المتحدة بذلك، استناداً إلى عدد من الخرائط والأدلة التي تثبت أن النقطة الثلاثية التي يجب اعتمادها هي النقطة «23»، التي تقع على بعد 17,2 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من النقطة «1». إلا أن إسرائيل سارعت إلى استغلال هذه الثغرة عندما أعلنت في تموز 2011 ترسيم حدودها مع قبرص، مشيرة إلى أن النقطة «1» هي النقطة الثلاثية التي تعتبرها صحيحة، ما يعني سلخ مثلث بحري تبلغ مساحته 854 كيلومتراً مربعاً (يغطّي على الأرجح مكامن عدّة من البترول والغاز) من المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة إلى لبنان. والعجيب أنه لم تجر حتى اليوم أية مساءلة حول أسباب ما حصل وهوية المسؤولين عن خطأ أدّى إلى نزاع حدودي ينطوي على خطر هدر قسم من الثروة البترولية والغازية الموعودة، علاوة على خطر نشوب حرب جديدة مع العدو الإسرائيلي. نزاع لا يرى اليوم أحد نهاية قريبة له بعد المقابلة الصاخبة التي جرت في آخر نيسان/ أبريل الماضي في واشنطن بين الوفد اللبناني ومساعد وزير الخارجية الأميركية.

2- لغز اختفاء 200 مليون دولار حصيلة بيع نتائج المسوحات الزلزالية والجيوفيزيائية

أهمّ هذه المسوحات الثنائية والثلاثية الأبعاد قامت بها بين عامي 2008 و2012 شركتا GPS وSpectrum، وغطّت القسم الأكبر من المنطقة الاقتصادية الخالصة، تلاها في العام 2014 مسح قامت به شركة NEOS Geosolutions، وغطّى 6 آلاف كيلومتر مربّع موزّعة بين ألفي كلم2 من المناطق البحرية الملاصقة للساحل، و4 آلاف كلم2 من المناطق البرية. والغريب أن كل هذه المسوحات من دون استثناء، جاءت نتيجة لعقود وُقّعت سرّاً، خلافاً للقوانين المرعية، وبالتراضي، ومن دون استدراج عروض. ما يعني استحالة معرفة أسباب اختيار الشركات المذكورة دون غيرها، وعدم إمكانية مقارنة الشروط التي اتُّفق عليها مع الشروط التي كان بالإمكان الحصول عليها من شركات عالمية عدّة معروفة بكفاءتها في هذا المجال.

إن المعلومات المتوافرة، بشكل غير رسمي طبعاً، تشير إلى أن مجموع ما دفعته الشركات البترولية المعنية لشراء معطيات نتائج (Data) المسوحات المذكورة ناهز 200 مليون دولار في نهاية 2018. أمّا التكاليف فتقدّر بنحو 25 مليون دولار في حدّ أقصى، موزّعة بين 17 مليون دولار للمسوحات البحرية، و8 ملايين دولار في حدّ أقصى للمسح الأخير برّي/بحري في العام 2014. ما يترك أرباحاً كبيرة تقدَّر بنحو 175 مليون دولار، لم تصدر حتّى الآن أي معلومة أو أي إشارة إلى كيفية توزيعها بين وزارة الطاقة، من جهة، والشركات التي قامت بالمسوحات المذكورة والوسطاء والسماسرة الذين دخلوا علناً أحياناً في هذه «الصفقات»، من جهة ثانية. وعندما سُئل وزير الطاقة ما قبل الأخير عن حصّة لبنان، أجاب غاضباً في مقابلة مع مجلّة Executive: «لماذا هذا السؤال؟ وهل يحقّ لي أن أسألك عن رصيد حسابك المصرفي؟». وكأن الموضوع يتعلّق بعملية تهريب مخدّرات! هذا وبانتظار جواب أكثر وضوحاً، تجدر الإشارة إلى أن الرقم الوحيد الذي تتناقله بعض الصحف كحصّة لبنان من المسوحات المذكورة هو 32 مليون دولار. ومهما كان الرقم الحقيقي، يبقى أن الأسئلة الحقيقية والأهم هي: كيف جرى التوصل إلى هذا المبلغ الذي يوصف بالرسمي؟ ولماذا هذه السرّية؟ وإذا كان هذا أسلوب التعاطي مع الدخل البترولي الآيل في لبنان الذي يقاس بعشرات ملايين الدولارات، فكيف ستكون الحال عندما يبدأ الإنتاج الموعود وتبلغ قيمته المليارات؟

3- تزوير القانون البترولي عبر تعطيل دور الدولة في الأنشطة البترولية

بعدما أكّد القانون البترولي حقوق ملكية الدولة الحصرية للثروة البترولية والغازية، ومشاركتها الفعلية والمباشرة في الأنشطة البترولية في إطار نظام تقاسم الإنتاج، جاء المرسوم التطبيقي 2017/43 ليلغي بكل بساطة هذه الأحكام، وذلك عبر بضع كلمات تنصّ في المادة 5 على أنه «لن يكون للدولة مشاركة في دورة التراخيص الأولى»، ما يعني تلقائياً استبدال نظام تقاسم الإنتاج الذي نصّ عليه القانون بنظام الامتيازات القديمة، وإفقاد الدولة كامل حقوق الملكية على كل ما يُكتشَف من البترول والغاز، لمصلحة الشركات صاحبة الامتياز، وحرمان الدولة إمكانية القيام بدورها المحوري في توجيه هذه الصناعة وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية... إلخ. هذا الانتهاك لقانون وضعه مجلس النواب يوحي بأن بعض موظّفي وزارة الطاقة قد اعتبروا أن السلطة التشريعية مجرّد فولكلور.

4- دمج كل المراحل من الاستطلاع إلى الإنتاج في اتفاقية واحدة

خلافاً للقانون، وعلى عكس الأعراف السائدة في سائر أنحاء العالم، لا يأتي المرسوم التطبيقي 2017/43 على ذكر رخصة استطلاع مستقلّة وأولية تسبق مرحلة الاستكشاف والإنتاج، بل يدمج كل هذه المراحل بعضها مع بعض في اتفاقية واحدة توقّع مع المتعهّد الأجنبي تحت عنوان «اتفاقية استكشاف وإنتاج»، ولمدة تقارب الأربعين عاماً.

5- تقسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى 10 رقع فقط

يبلغ متوسّط مساحة كل رقعة من الرقع العشر، التي تشكّل المنطقة الاقتصادية الخالصة، نحو 1,900 كلم2، أي خمس مرّات أكبر من الرقع الإسرائيلية البالغة 69 رقعة ولا تتجاوز مساحة كل منها 400 كلم2. كذلك الأمر في النروج حيث لا تتجاوز مساحة الرقعة الواحدة 500 كلم2 (وأقل من ذلك في المياه البريطانية). مع العلم أن الجرف القاري النروجي يغطّي مساحة 2,140,000 كلم2، أي أكثر من مئة مرّة كامل المنطقة الخالصة اللبنانية.

6- دخل بترولي مُرتقب من الادنى في العالم

كل مكوّنات الدخل البترولي المرتقب هي، من دون استثناء، تقلّ عن مثيلاتها في شتّى أنحاء العالم انطلاقاً من إتاوة هزيلة لا تتجاوز 4% من قيمة إنتاج الغاز، في مقابل مؤشّر عالمي متعارف عليه منذ أكثر من قرن لا يقلّ عن 12,5%، أي ثُمن قيمة الإنتاج. إلى ضريبة على الأرباح تبلغ 20% في مقابل متوسّط عالمي لا يقلّ عن 26%. في النتيجة، إن دخل الدولة الكلّي في لبنان لن يتجاوز خلال السنوات الأولى من الإنتاج، وفي أحسن الحالات، 37% من مجموع الأرباح، في مقابل معدّل 65-85% في عشرات البلدان التي تطبق نظام تقاسم الإنتاج الذي نصّ عليه القانون البترولي ورزّره واضعو المرسوم المشؤوم 2017/43.

لا تقتصر الخطوات الفاسدة على ما ورد أعلاه، فهناك مثلاً التأهيل الرسمي المُسبق لشركات مارقة مُلاحقة قضائياً، أو شركات لا وجود لها إلّا على الورق كتلك التي سجّلها في هونغ كونغ رجل أعمال معروف برأسمال 1,300 دولار فقط لا غير، أو الاستعاضة عن مشاركة الدولة في الأنشطة البترولية بـ«مراقب» أبكم يقترح وزير الطاقة تعيينه لحضور بعض اجتماعات لجنة إدارة الشركات الأجنبية العاملة، أو إعطاء الوزير نفسه صلاحية إعطاء التعليمات لتسويق كل كميّات البترول والغاز التي يحقّ للدولة أن تتسلّمها عيناً، إلخ... يضاف إلى ذلك عملية الغشّ والتضليل المستمرّة منذ سنوات تحت غطاء تطبيق النموذج البترولي النروجي، برعاية الجيولوجي النروجي من أصل عراقي فاروق القاسم («خبراء بترول، مسؤولون أم مرتزقة؟» - «الأخبار» في 18 كانون الثاني/ يناير 2018).

مهما أحسنّا الظن، فمن الصعب على أي لبناني ألّا يرى في هذه التدابير المذهلة بذور النهب والفساد، تزرع في اتفاقيات تعقد لمدّة أربعين عاماً ويصبح من الصعب التراجع عنها.

سابقة النزاع بين روسيا وشركة شل

في مقابلة نشرت في جريدة «النهار» بتاريخ 20 نيسان/ أبريل 2017، طُرح على رئيس هيئة إدارة البترول سؤال عن سبب تأخير إنشاء شركة نفط وطنية إلى ما بعد اكتشاف البترول، فكان الجواب المذهل: «إن هذا الأمر ليس لأبد الآبدين، فمرسوم تلزيم البلوكات يمكن أن يعدّل بمرسوم آخر عندما نتأكّد أن هناك اكتشافات واعدة في البحر، يمكن أن ندخل بنسب معيّنة وتكون النتيجة مضمونة أكثر» (هكذا بالحرف الواحد!). جواب مذهل لأنه يدعو إلى التساؤل عمّا إذا كان واحد من كبار المسؤولين عن قطاع البترول في لبنان يجهل أن اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج التي تُعقد مع شركات بترول عالمية هي أقرب ما يكون إلى معاهدة دولية تلزم الأطراف المعنية، ولا يمكن تعديلها أو إلغاؤها بمجرّد مرسوم حكومي أو حتّى ملكي، وحتى إذا افترضنا جدلاً أن الحكومة اللبنانية اعتبرت لسبب أو لآخر أن شركة البترول الوطنية ستنشأ بعد اكتشاف البترول، فهذا لا يمنعها بأي شكل من إدراج بند في الاتفاقيات المذكورة ينصّ صراحة على أن للدولة حقّ الدخول كشريك، بنسبة معينة، في حال اكتشاف البترول أو الغاز بكميّات تجارية. وذلك تطبيقاً لأحكام القانون البترولي 2010/132 التي تنصّ على مشاركة الدولة في إطار نظام تقاسم الإنتاج. ومن البديهيات أن إدراج هذا البند الأساسي يجب أن يكون عند توقيع كلّ اتفاقية، لا بعد ذلك. وإلّا فإن حقّ مشاركة الدولة يطير وتطير معه حقوق ملكيتها على كامل ما يُكتشَف من البترول والغاز، فضلاً عن كل ما يترتب لها من مكاسب وفوائد أخرى في إطار المشاركة.

السابقة الوحيدة المعروفة التي تمكّنت فيها دولة مُنتجة من تعديل أو إلغاء عقد تقاسم إنتاج، حصلت في العام 2006 عندما اكتشف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خللاً في الاتفاقية التي وُقّعت في عهد بوريس يلتسين مع شركة شل لاستغلال حقل غاز في جزيرة ساكالين قبالة سيبيريا. يتعلّق هذا الخلل بالمهلة الزمنية لاسترداد النفقات من قبل شركة شل وغير ذلك من الشروط المالية، بشكل مخالف لما هو متعارف عليه في العالم ومضرّ لروسيا. فنشب نزاع حادّ مع شركة شل، التي اضطرت في النهاية إلى قبول كل التعديلات التي طالب بها بوتين، وفي طليعتها تنازلها عن حصة الغالبية 55% التي كانت تتمتع بها إلى 25% فقط لمصلحة غازبروم الروسية.

ولكن من أين للبنان الأساطيل وأسراب الميغ وقوّة روسيا لاستعادة حقوقه؟

رأس المال والطبيعة [1]

وهم الحلول الفردية

عمر ديب

لم يعد الاحتباس الحراري مسألة نظرية أو مسألة مستقبلية متوقعة. بات في السنوات الخمس الأخيرة مسألة ملموسة تواجه البشرية، وإن كانت تبعاتها لا تزال محدودة. فحرارة الأرض اليوم أصبحت أعلى من معدلها في القرن الماضي بأكثر من 1,5 درجة مئوية، ومظاهر ذلك تنعكس في ظواهر التطرّف المناخي، مثل التصحّر والجفاف في مناطق معيّنة، والظواهر المتطرّفة العكسية مثل الفيضانات والأعاصير وتبدل الأنماط المناخية في أماكن أخرى. كان ممكناً قبل عقد من الزمان ربط تلك التغيّرات بالظواهر الشمسية التي عادة ما تفرض إيقاعها على كوكب الأرض، من خلال الدورات المناخية، سواء تلك التي تحدث بوتيرة مديدة مثل دورة العصور الجليدية والأخرى الدفيئة، أم الدورات المناخية القصيرة حيث تتغيّر خصائص المناخ قليلاً كل بضعة عقود. غير أن المعطيات السائدة اليوم تشير إلى أن التغيّرات المناخية المتسارعة التي تسبّب فيها النشاط الاقتصادي الإنساني، عبر ضخ الغازات الدفيئة، وأكثرها من ثانيْ أوكسيد الكربون، على مدى العقود الماضية، هي التي تفرض إيقاعها على كوكب الأرض. ويمكن القول إن التغيرات المناخية اليوم لم تعد متغيرات شمسيّة، بل صارت فعلياً متغيّرات إنسانية، سببها الرئيس هو الأعمال الإنسانية من خلال نمط الإنتاج الاقتصادي السائد في العالم اليوم.

إلا أن الاعتراف بهذا الواقع والسعي لتعديله ليس في مصلحة رأس المال، لذلك تتراوح المواقف السياسية بين الإنكار من جهة، والسعي إلى حلول سطحية فردية لا تغيّر في الواقع شيئاً من جهة أخرى. وفي حين يستمرّ البعض في سياسة الإنكار، على الرغم من وضوح المعطيات، تقف البشرية أمام مفترق طرق حقيقي بين الاستمرار في نمط الاستغلال القائم على معيار الربح ومراكمة رأس المال على حساب الإنسان والطبيعة وصولاً إلى تدمير الكوكب بنتائج غير قابلة للانعكاس والمعالجة، وبين أن تنتفض الأجيال الجديدة الصاعدة، التي ستدفع فاتورة استغلال رأس المال للطبيعة من قبل الأجيال السابقة لها، لتوقف مسار الدمار المحتم أمامها. سياسة الإنكار هي سلاح الطبقة المستفيدة حكماً، إذ لا مجال أمامها الآن سوى تزوير الحقائق لإنكار الواقع وتمديد فترة استغلالها المربح والمدمر للطبيعة، أو الاعتراف بالمسار الانحداري والترويج للحلول الفردية وخلق الأوهام حول إمكانية تغيير الواقع ووقف التدهور عبر التصرّف الحسن لأفراد المجتمع.

وإذا كان تيار الإنكار يعيش نشوة مؤقتة، اليوم، مع وصول زعيمه دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة، البلد الملوّث الأكبر على مستوى العالم، سواء وفق كمية الانبعاثات الكلية التي تنتجها الدول أو وفق معيار كمية الانبعاثات بالنسبية إلى الفرد، فإن تيار الحلول الفردية هو المهيمن، اليوم، في السياسة والإعلام والتربية والمجتمع. وإذا كانت أفكار التيّار الأوّل تقوم على نظريات سطحية وقابلة للدحض السهل من نوع أن «هذه السنة ضربت أميركا عواصف ثلجية قوية، وهذا يعني أنه لا يوجد ارتفاع في درجة حرارة الأرض»، وفق ما صرّح ترامب نفسه، فإن أفكار التيّار الثاني لا تقل بساطة وسطحية في مضمونها على الرغم من ظاهرها البرّاق، فهي تقوم على مقولات من نوع «اطفئ ضوء الغرفة خلفك»، او «خفّف من استهلاك لحوم المزارع»، او «فكّر قبل أن تقوم بطباعة هذا الإيميل على الورق»، فبذلك تسهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتنتصر في المعركة من أجل مستقبل البشرية الذي يهدده الاحتباس الحراري. مشكلة الطرح الثاني أنه، على الرغم من سطحيّته المشابهة للطرح الأوّل، يسود بين فئات واسعة من المواطنين والناشطين ومحبّي البيئة وأصحاب النيّات الحسنة، لسبب قد يكون مرتبطاً بحاجة كل منّا إلى الإحساس بأنه جزء من قضية محقة ما يعمل ويضحي ويسهم لأجلها، كما يقول سلافوي جيجيك. ولهذا السبب تحديداً، تشكل فلسفة الحلول الفردية خطراً أكبر على إمكانية نجاح البشرية في مواجهة الاحتباس الحراري، لأنها تحيّد فئات اجتماعية واسعة عن المعركة الحقيقية لوقف التغيّر المناخي وإنقاذ البشرية، والتي لن تحصل سوى من خلال مواجهة منظومة الاستغلال الرأسمالي المدمر للإنسان والمجتمع والطبيعة.

خلال السنة الماضية، في الغرب، اشتهرت المراهقة السويدية غريتا ثونبرغ، التي اضربت عن المدرسة لأن دولتها، على الرغم من بعض الخطوات التي تقوم بها للحدّ من الانبعاثات، إلا أنها لا تقوم بما يكفي لتغيير مسار تدمير كوكب الأرض. وعلى الرغم من سياسات مدرستها القائمة على إعادة تدوير الورق وإطفاء الأضواء وتوفير الطاقة، رأت الصبية أن المشكلة عند دولتها وسياساتها، وليس في ما يقوم به بعض الأفراد غير المؤثرين. وعلى الرغم من أنها لم تنظر إلى المسألة من زاوية أوسع، من زاوية تناقض النظام الرأسمالي نفسه مع مستقبل البيئة والكوكب، إلا أن حركتها جاءت ضمن رؤية الأجيال الصاعدة لمستقبل الأرض التي يتركها لهم أسلافهم وعلى قاعدة «أنتم تدمرون بسياساتكم الحالية حياتي أنا بعد بضعة عقود». هلِل الإعلام ومؤسسات مدنية واجتماعية عدة لغريتا ورشحوها لنيل جوائز، لكن هل سأل أحدهم كيف يمكن أن يحصل هذا التغيير، وبأي سياسات وعلى حساب أي فئات اجتماعية؟ هذا هو السؤال الذي لا يريد الجميع الإقرار به، لأن التبعات لا تصبّ في مصلحة النظام القائم الذي لا تهمه تطلعات غريتا وشبيهاتها، ولا يكترث للمستقبل ولا لمصلحة الناس.

لا يمكن تخيّل سياسات توقف مسار الاحتباس الحراري من دون أن تترك أثراً على مصالح الطبقات المسيطرة. فالطبيعة في تناقض حكمي مع مصالح رأس المال، ومن المستحيل أن تتواءم منظومة الربح السريع ومراكمة رأس المال مع المتطلبات التي يفرضها علينا كوكب الأرض للاستمرار كمساحة قابلة للعيش. قطع الغابات بشكل واسع لتصنيع الخشب هو عملية اقتصادية سهلة ومربحة، لكنه عملية ببيئية مدمرة. فكيف لها أن تكون مستدامة؟ لا بد أن يدفع أحد طرفي التناقض ثمنًا للاستدامة. إما أن يدفع رأس المال جزءًا وفيراً من أرباحه لزراعة مساحات موازية لما قطعه، أو تدفع البيئة ثمن القطع الجائر. ذلك هو الحال في كل مسبّبات الاحتباس الحراري، بدءاً من حرق الوقود لتأمين الطاقة مروراً بقطع الغابات وصولاً إلى المزارع الحيوانية الكبيرة. اليوم توجد إمكانية حقيقية لتأمين النسبة الأعظم من الطاقة من الموارد المتجددة من شمس وهواء وماء، لكن مصالح شركات النفط أقوى من مصالح الكوكب. بالنسبة إلى رأس المال، السياسات الفضلى هي تلك التي توسع هامش ربحه والتي ترفع من أسعار الأسهم في البورصة، أما بالنسبة إلى الطبيعة، فالسياسات الفضلى هي النقيضة تماماً لمبدأ الربح ومراكمة الثروات.

ووسط هذا التناقض بين رأس المال والبيئة، تأتي السياسات المروّجة للحلول الفردية لمصلحة الأوّل، إذ تعفيه من مسؤوليته الأساسية والتاريخية عن هذا المسار الانحداري للبيئة. وإذا نظرنا إلى حقيقة أن 100 شركة في العالم فقط مسؤولة عن 71% من الانبعاثات الدفيئة، وعلى رأسها شركات النفط العملاقة، كما أشارت دراسة نشرتها صحيفة The Guardian، تصبح الحلول الفردية المطروحة أقرب إلى الهرطقة منها إلى الحلول.

قد يكون الفعل الفردي المفيد الوحيد في هذا الإطار هو أن تبادر وتعمل وتقترع لمصلحة القوى التي تحمل برنامجاً تغييرياً شاملاً لإعادة تشكيل النظام الاجتماعي على أسس مصالح الإنسان والطبيعة في مواجهة مصالح رأس المال، لأن المسألة الحقيقية تبقى دوماً متمحورة، كما في كل القضايا الاجتماعية، حول من هو المستفيد الحالي، ومن سيدفع ثمن التغيير وفاتورة إنقاذ المعمورة.

اكبر 20 منتج للنفط ملوّث ومساهم في التغيّر المناخي

النسبة من مجمل انبعاثات الغازات الدفيئة (1988 - 2015)

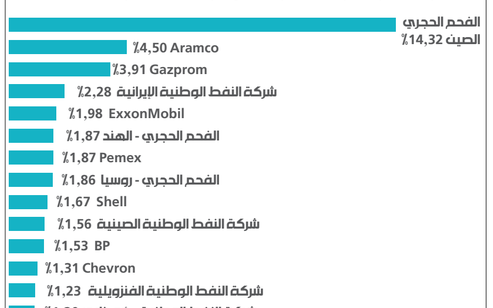

المصدر: The Guardian

مؤشر

صافي الموجودات الخارجية يتراجع بمليارَي دولار في الفصل الأوّل من 2019

علي هاشم

تعبّر مؤشّرات عام 2019 عن بلوغ الأزمة ذروتها، ولا سيّما لناحية تفاقم مشكلة التحويلات الخارجية، التي تُنذر بتقويض المعادلات السابقة التي قام عليها النموذج الاقتصادي اللبناني. صحيح أن مشكلة التحويلات الخارجية وعجز ميزان المدفوعات بدأت منذ عام 2011، وكان تراكمها بداية عوارض الأزمة الحالية، إلّا أن ما تشهده السوق منذ مطلع هذا العام غير مسبوق لناحية حجم النزيف المتنامي والمتواصل بالعملة الصعبة من القطاع المالي.

يعبّر صافي الموجودات الخارجية عن الفارق بين الأصول الخارجية التي يملكها القطاع المالي، والتي تشمل السيولة بالعملة الصعبة لدى المصارف الخاضعة والمصرف المركزي، وبين الأصول التي تملكها المؤسّسات الأجنبية محلّياً. وبالتالي، يعبّر التغيّر في هذا المؤشّر عن أمور عدّة، أبرزها حركة السيولة بالعملة الصعبة لبلدٍ ما مع الدول الأخرى، فهو يختصر النتيجة النهائية لحركة هذه السيولة مع الخارج، بمعزل عن الالتزامات المتبادلة بين الأطراف المحلّية، مثل التزامات المصرف المركزي للمصارف المحلّية والعكس، ويستثني أيضاً التضخّم الناتج من هذه الالتزامات المتبادلة.

في الواقع، تراجع صافي الموجودات الخارجية في الفصل الأوّل من العام الحالي بنحو مليارَي دولار، وهو ما يشكّل 3% من الناتج المحلّي. ويتوزّع مصدر النزف بين الموجودات الخارجية في مصرف لبنان (بقيمة 1,11 مليار دولار أميركي)، والموجودات الخارجية في المصارف الخاضعة (899 مليون دولار أميركي). ويُعتبر هذا التراجع قياسياً بكل المعايير بالنسبة إلى القطاع المالي في لبنان، فهو بلغ 9 أضعاف التراجع المُحقّق خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وأعلى من الرقم القياسي الذي سجّل في الفصل الأوّل من عام 2015 وبلغ 850,2 مليون دولار، والذي يعدّ الأعلى منذ بداية الأزمة في عام 2011.

تبدو آثار هذا التراجع واضحةً على مختلف المؤشّرات، بدايةً من احتياطات مصرف لبنان بالعملة الصعبة التي تراجعت خلال سنة واحدة من 43,12 مليار دولار في نيسان/أبريل 2018 إلى 37,97 مليار في نيسان/أبريل 2019. وإجمالي ودائع القطاع المصرفي بالعملات الصعبة الذي تراجع منذ نهاية العام الماضي من 9,88 مليار دولار إلى 8,91 مليار دولار في شهر شباط/ فبراير الماضي، أي بقيمة 970 مليون دولار خلال الشهرين الأولين من السنة.

تغيّر صافي الموجودات الخارجية لغاية شهر آذار/ مارس من كل عام

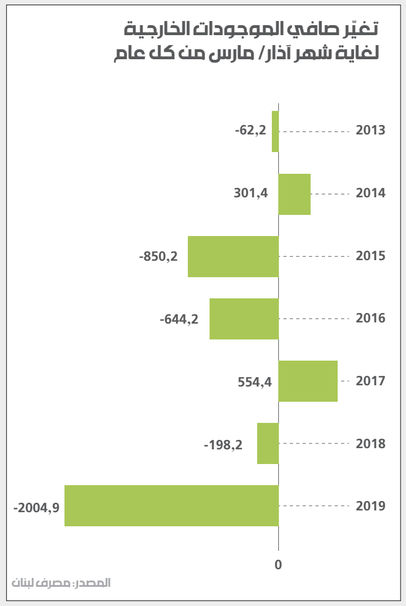

المصدر: مصرف لبنان

مع بداية الأزمة، عزا كثيرون تراجع التحويلات الخارجية ونزيف العملة الصعبة إلى الضغوط الناشئة من السوق الدولية، وتحديداً ارتفاع معدّلات الفوائد في الخارج والضغوط على السيولة في الاقتصادات الناشئة. إلّا أن أرقام هذا العام تشير بوضوح إلى أن حجم الأزمة بات يتجاوز هذه العوامل، وهي تدلّ إلى وجود أزمة ثقة في الاقتصاد المحلّي واستدامة النموذج الاقتصادي القائم، تتجاوز أزمة المالية العامة والحلول التبسيطية القائمة على التقشّف وخفض الأجور، وأن المصدر الرئيس لها يكمن في الاتكال المُفرط على التحويلات الخارجية لمدّ السوق بالعملة الصعبة.

قراءات

كتاب

الرأسمالية التقدّمية: تناقض جوهري

مايكل روبرتس

جوزيف ستيغليتز حائز جائزة نوبل في الاقتصاد (التي أنشأها بنك السويد المركزي «ريكس بنك»)، وهو كبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، ومستشار قيادة حزب العمّال البريطاني. وينتمي إلى الجناح اليساري للتيّار الاقتصادي السائد. نشر ستيغليتز للتوّ كتاباً جديداً بعنوان «الشعب والسلطة والأرباح: الرأسمالية التقدّمية لعصر من السَخَط» (People, Power, and Profits: Progressive Capitalism for an Age of Discontent)، يخلص فيه إلى أننا «قادرون على إنقاذ نظامنا السياسي المعطوب، من ذاته». فالرجل قلقٌ جدّاً من ارتفاع عدم المساواة في الدخل وتوزيع الثروة في الاقتصادات الكبرى، ولا سيّما في الولايات المتّحدة. ويكتب: «شهد نحو 90% من الناس ركوداً في مداخيلهم أو تراجعاً في السنوات الثلاثين الماضية. ليس الأمر مفاجئاً نظراً إلى أن الولايات المتّحدة تحتضن أعلى مستوى من اللامساواة بين الدول المتقدّمة وواحداً من أدنى مستويات الفرص، حيث تعتمد ثروات الشباب الأميركي أكثر على مداخيل أهاليهم وتعليمهم أكثر من أي شيء آخر».

إذاً كما نرى، كانت الرأسمالية «تقدّمية» حين كانت تطوّر الاقتصاد وترفع الحالة الإنسانية باستخدام المعرفة العلمية والابتكار. وقد نجحت في ذلك مع فرض حكم القانون والضوابط الديمقراطية على «الفوائض». ولكن لاحقاً في ثمانينيات القرن العشرين، جاء رونالد ريغان ومارغريت تاتشر وغيّرا القواعد وحررا الاقتصاد، واليوم بفكك ترامب الضوابط والموازين. إذاً تعرّضت الديمقراطية «التقدمية» في ستّينيات القرن العشرين للدمار. فمن خلال الاعتماد على أسواق متفلّتة من الرقابة، انتشر الاستغلال واللامساواة بلا هوادة.

والنتيجة، وفق ستيغليتز، «اقتصاد يعاني من المزيد من الاستغلال، سواء عبر ممارسات تعسّفية في القطاع المالي، أو في قطاع التكنولوجيا عبر استخدام بياناتنا الخاصّة للاستفادة منّا على حساب خصوصيتنا، وإضعاف عملية مكافحة الاحتكار، وفشل القواعد التنظيمية، المهادفة إلى مواكبة التغيرات في اقتصادنا والابتكارات الجديدة، في خلق قوّة السوق والاستفادة منها، ما يعني أن الأسواق أصبحت أكثر تركيزاً وأقل قدرة على المنافسة».

ولكن ما الحلّ الذي يطرحه ستيغليتز؟ «لا يجب أن تكون الأمور على هذا النحو. ثمّة بديل يتمثّل في رأسمالية تقدّمية. فالأخيرة لا تعبّر عن تناقض جوهري، إذ بإمكاننا في الواقع تحويل قوّة السوق لخدمة المجتمع». إذاً كما ترون، ليست الرأسمالية المشكلة، بل المصالح الخاصّة، ولا سيّما في صفوف المحتكرين والمصرفيين. والإجابة تكون بالعودة إلى أيام الرأسمالية المُدارة (managed capitalism)، التي يعتقد ستيغليتز أنها كانت موجودة في العصور الذهبية في خمسينيات القرن الماضي وستينياته.

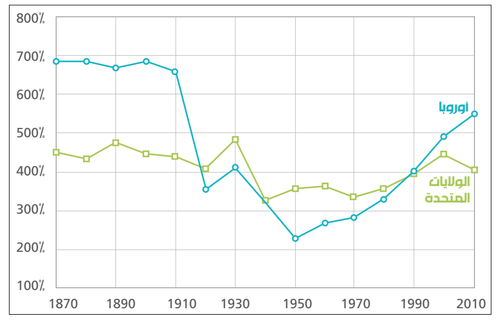

ولكن كيف نعود إلى العصر الذهبي للرأسمالية الذهبية؟ سُئل ستيغليتز في مقابلة مع موقع Democracy Now، «هل يجب أن تكون رأسمالية تقدّمية أم سلطة عمّال؟»، فأجاب: «يجب أن يؤدّي السوق دوراً مهمّاً. لهذا السبب أردت استعمال كلمة رأسمالية. ولكنّي أريد لفت النظر إلى أن شكل الرأسمالية الذي رأيناه في السنوات الأربعين الماضية لم يكن في مصلحة جميع الناس. لذلك، أتحدث عن الناس. يجب أن يكون لدينا رأسمالية تقدّمية. يجب أن نروّض الرأسمالية ونعيد توجيهها بما يخدم مجتمعنا. أنتم تعرفون أنه لا يُفترض بالناس أن يخدموا الاقتصاد، بل العكس يفترض أن يخدم الاقتصاد الناس». وحين سُئل: «ألم تفعل الرأسمالية دائماً ذلك (أي خدمة الأغنياء والمحتكرين بدلاً من الفقراء والعمّال)؟»، ردّ قائلاً: «ليس بالقدر الذي تستطيعه».

قد تكون آراء ستيغليتز عبارة عن سذاجة خالصة أو سفسطة ذكية أو ربما الاثنتين معاً. فهل يعتقد حقّاً أن الرأسمالية أفادت في يوم من الأيام العمّال والشركات، والأغنياء والفقراء؟ فـ«العصر الذهبي» بعد العام 1945، وصولاً إلى الستّينيات، كان استثناءً في الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة، ولاحقاً فقط أدّت دوراً لمصلحة هذه الاقتصادات، لا لمصلحة أميركا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. فجزء كبير من العالم، كان خلال تلك العقود في فقر مدقع، ويخوض نضالاً ضد الاستغلال الاستعماري.

في مطلق الأحوال، من الوهم القول إنه في الخمسينيات والستينيات كسب الجميع من رأسمالية «تقدّمية» في الغرب. فالمكاسب التي تحقّقت في الخدمات العامّة ودولة الرفاه والتوظيف شبه الكامل وارتفاع المداخيل لم تكن سوى نتائج النضال والضغط اللذين مارستهما الحركة العمّالية التي أجبرت أصحاب الرساميل على تقديم تنازلات.

لم يشرح ستيغليتز كيف انتهت هذه الرأسمالية «المُدارة» و«الديموقراطية» و«التقدّمية» في السبعينيات، باستثناء الإشارة إلى أن ذلك حصل نتيجة السياسات الخبيثة لريغان وتاتشر إلخ... ولكن كانت هناك فرصة لأن تسود ظروف موضوعية اعتباراً من منتصف ستينيات القرن الماضي، ولا سيّما لجهة الانخفاض الحادّ في ربحية رأس المال عالمياً.

يعني ذلك أن رأس المال لم يعد قادراً على الوصول إلى مداخيل حقيقية مرتفعة وإلى المزيد من الخدمات العامّة والتعليم المجّاني والرعاية الصحّية إلخ. لقد انتهت سنوات الربحية العالية التي سمحت بالتنازلات. فالربحية هي القوّة الدافعة للرأسمالية، لذلك أنتُخب سياسيون (على اليمين واليسار) ملتزمون الحدّ من دولة الرفاه وقوّة العمل واعتماد الخصخصة وتحرير الأسواق. قبل كل شيء، عانت الرأسمالية «التقدّمية» من أزمات كساد أضعفت الحركة العمّالية وأنعشت الربحية (إلى حدٍّ ما).

في الواقع، لم يذكر ستيغليتز أسباب الركود على الإطلاق، باستثناء إشارته إلى أنه جاء نتيجة عدم المساواة: «لو كنّا كبحنا الاستغلال بجميع أشكاله وشجّعنا خلق الثروة، لكنّا حظينا باقتصاد أكثر حيوية مع مستوى أقلّ من اللامساواة. وكان بإمكاننا كبح أزمة الأفيون وتجنّب الأزمة المالية في العام 2008». غير أن الركود الدولي في فترتي 1974/ 1975 و1980/ 1982 وقع حين كان انعدام المساواة في أدنى مستوياته منذ بدء الرأسمالية الصناعية (وفقاً لتوماس بيكيتي . الرسم البياني). إذاً لم يكن انعدام المساواة المتزايد سبباً للركود العظيم، بل نتيجة للجهود المبذولة لزيادة الربحية بعد الثمانينيات.

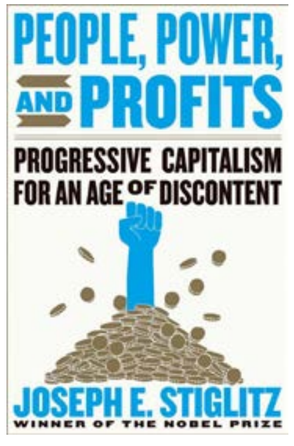

ولكن كيف ستتعامل الضوابط التنظيمية والمزيد من المساواة مع الكارثة الوشيكة المتمثّلة في ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث تتراكم الرأسمالية باطراد من دون أي اعتبار لموارد الكوكب وقدرته على الاستمرار؟ فبرامج إعادة التوزيع لن يكون لها عظيم الأثر هنا. وإذا كان الاقتصاد أكثر تكافؤاً، فهل سيتمكّن من وقف الكساد المقبل في ظل الرأسمالية أو منع وقوع أزمة «ركود عظيم» جديدة في المستقبل؟ في الواقع، لم تستطع الاقتصادات الأكثر مساواة في الماضي تجنّب هذه الأزمات.

وعلى عكس العام 1949، ففي العام 2019، لن تكون أي من إجراءات ستيغليتز «التقدّمية» مُمكنة. فربّما التغيير الجذري لن يكون مُمكناً اليوم سوى من خلال «سلطة العمّال» وإذا تحوّل ذلك إلى حقيقة، يمكننا أن نتجاوز هذه التدابير إلى سيطرة ديموقراطية حقيقية على الاقتصاد، من خلال استبدال الرأسمالية، بدلاً من «إنقاذها من نفسها».

Michael Roberts Blog

ترجمة لمياء الساحلي

يخفّضون مكاسبهم من أجل الوصول إلى اقتصاد أكثر مساواة ونجاحاً؟ وكيف ستتعامل الضوابط التنظيمية والمزيد من المساواة مع الكارثة الوشيكة المتمثّلة في ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث تتراكم الرأسمالية باطراد من دون أي اعتبار لموارد الكوكب وقدرته على الاستمرار؟ فبرامج إعادة التوزيع لن يكون لها عظيم الأثر هنا. وإذا كان الاقتصاد أكثر تكافؤاً، فهل سيتمكّن من وقف الكساد المقبل في ظل الرأسمالية أو منع وقوع أزمة «ركود عظيم» جديدة في المستقبل؟ في الواقع، لم تستطع الاقتصادات الأكثر مساواة في الماضي تجنّب هذه الأزمات.

وعلى عكس العام 1949، ففي العام 2019، لن تكون أي من إجراءات ستيغليتز «التقدّمية» مُمكنة. فربّما التغيير الجذري لن يكون مُمكناً اليوم سوى من خلال «سلطة العمّال» وإذا تحوّل ذلك إلى حقيقة، يمكننا أن نتجاوز هذه التدابير إلى سيطرة ديموقراطية حقيقية على الاقتصاد، من خلال استبدال الرأسمالية، بدلاً من «إنقاذها من نفسها».

Michael Roberts Blog

ترجمة لمياء الساحلي

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

عندما تتوقّف الموسيقى
دروس من كينز و«لينين»

«يُقال إن لينين قد صرّح أن الطريقة الأفضل لتدمير النظام الرأسمالي هي تخريب العملة»

جون مايناردكينز

هناك خوف عام يُخيّم على لبنان. لكن هذا الخوف من الانهيار المالي ليس مجرّداً، أو خوفاً جماعياً على مصير الوطن، بل هو خوف الطبقات جميعها على مصالحها ومواقعها الاقتصادية المختلفة. التوجّس الأساسي اليوم هو من تغيّر قيمة النقد أو سعر العملة، وهذا أمر كان قد شهده اللبنانيون في ثمانينيات القرن الماضي. لكن لماذا هذا الخوف الكبير اليوم؟

منذ 1993 صيغت العلاقات الاقتصادية، شيئاً فشيئاً، بين الطبقات والعملاء الاقتصاديين على أساس سعر ثابت لليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي، وعلى الرغم من أن ذلك لم يعني انتفاء تغيّر الأسعار صعوداً (التضخّم) أو هبوطاً (الانكماش)، ومعه أرباح وخسائر نسبية هنا وهناك، إلّا أن هذا الثبات أمّن بيئة قيمية مستقرّة لتحديد المداخيل وتخزين الثروة ولكتابة العقود (مثلاً القروض) والتفاوض (مثلاً بين العمّال والرأسمال على الأجور) بين مختلف العملاء الاقتصاديين. اليوم، كل هذا مهدّد بالانتهاء، وعندها لن يخسر الجميع، بل سيكون هناك، كما دوماً، في أحداث كهذه، رابحين وخاسرين. يقول جون مايناردكينز: «إن التغيّر في الأسعار والمكافآت، كما تُحْتَسَب بالنقد، يؤثّر بشكل عام على الطبقات بشكل غير متساوٍ، وينقل الثروة من طبقة إلى أخرى، يُعطي الغنى هنا ويُعطي العوز هناك».

إذاً، حاملو السندات، العمّال والموظّفون، التاجر، الصناعي، المصارف، الدولة، المتقاعدون . وحتى لا ننسى . العاملون اللبنانيون في الخارج وغيرهم، كلّهم سيدخلون في أتون انتقال الثروة والدخل من أ إلى ب، ومن ب إلى ج، ومن ج إلى أ،...إلخ. فمثلاً ستنتقل الثروة من حاملي السندات الحكومية بالليرة اللبنانية إلى الدولة اللبنانية (وهو ما يعكس 25 عاماً من الانتقال بالعكس أي من الدولة إلى حاملي السندات!)، ومن المصارف إلى المدينين بالليرة اللبنانية (أيضاً كسابقها!)، وهكذا دواليك. ففي الثمانينيات، ربحت المصارف والمُضارب والدولة والصناعي وخسر العمّال والموظّفون وخسر بعض الريعيين (ملّاك البيوت المستأجرة) وأصحاب الادّخارات المتوسّطة والصغيرة، وربح المدينون وخسر الدائنون.

تغيير القيم قسراً

إذاً الرهان هو عالياً على الجميع، لكن الأجور هي التي تبدو الآن تتقدّم الصفوف الأمامية للتضحية درءاً لحصول الأزمة عبر فرض تغيير القيم قسراً بدلاً من تركها للسوق. في هذه الحالة، بدلاً من انهيار الأجور الحقيقية عبر انهيار النقد، يتمّ خفض الأجور الاسمية أو تجميدها لفترة طويلة. في المقلب الآخر، يمكن أيضاً خفض قيمة الدَّيْن و/أو خدمته ليس عبر انهيار النقد، بل عبر التخفيض القسري للفوائد أو لأصل الدَّيْن نفسه، وفق ما جاء مثلاً في تقرير «غولدمان ساكس» الذي طرح إمكانية خفض كبير مقداره 65 في المئة. هذه التخفيضات القسرية، التي تُبحث الآن، في بعض الأحيان بشكل مخفّف، وفي بعض الأوقات بشكل واضح وقاسٍ في النقاش العام وفي الموازنة، مثل الدعوات إلى خفض الأجور في القطاع العام، أو تبحث بشكل لطيف مثل «مشاركة المصارف في الحلّ»، هي صعبة جدّاً، لأنها، على عكس انهيار العملة، لا تبدو أمراً طبيعياً أو قدرياً، بل تضع الصراع بين الطبقات على «الكعكة الاقتصادية» في الواجهة. عندها لا يبدو الأمر على أنه «تضحية جماعية» لأن الطبقات ستكون في ريبة من بعضها البعض. من يضمن للمصارف، مثلاً، أنها لن تكون الوحيدة التي ستدفع الثمن؟ ومن يضمن للموظّفين أيضاً هذا الأمر؟ كينز مرّة أخرى حول هذا الأمر، في وصف ربّما فيه الكثير ممّا يحصل اليوم في لبنان «يجب أن لا نتوقّع أن تفهم الطبقات العاملة ما يحصل أكثر من الوزراء في الحكومة. إن الذين يُهاجَمون أوّلاً، يواجهون خفضاً في مستوى معيشتهم لأن كلفة المعيشة لن تنخفض إلّا إذا تمّ الهجوم بنجاح على الآخرين، ولذلك فهم محقّون في الدفاع عن أنفسهم. ولن يضمن أحد للطبقات التي ستتعرّض في البدء لخفض أجورها الاسمية.أن المنافع لن تذهب إلى طبقة أخرى. لذلك فهم محكومون بالمقاومة ما استطاعوا وستكون حرباً حتى يتمّ سحق الأضعف اقتصادياً»!

الأجور «المنضبطة» في الأمس

إن تحميل الأجور وِزْرَ الأزمات والمتغيّرات الاقتصادية هو ليس بالأمر الجديد في لبنان. ففي فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات، كانت الأجور أيضاً هدفاً للطبقة الرأسمالية ومنظّريها ومؤسّساتها. قبل الانهيار وفي بداياته، شُنّت حملة إيديولوجية ضد الأجور كنت ذكرت بعضها سابقاً (انظر إحداها، ضدّ الطوطمية).

من المهم اليوم أيضاً استذكار بعض ما كُتب حول الأجور في ذلك الوقت، والذي يشبه ما يقوله بعض الاقتصاديين والسياسيين اليوم. قال الاقتصادي نديم خلف في مقالة نُشرت في النشرة الفصلية لمصرف لبنان لعام 1985 إن طرق محاربة التضخّم هي اثنتان. أولاً، «انضباط الأجور» (wage discipline) حيث يقول: «على الحاصلين على الأجور أن يفهموا كم مهمّ أن يصبحوا، كغيرهم من العملاء في الاقتصاد، «محاربين للتضخّم»... لذلك عليهم أن يقبلوا أن التغيّر في أجورهم يجب ألّا يتبع فقط التغيّر في كلفة المعيشة، بل قدر الإمكان أن يعكس التغيّر في الإنتاجية، وفي الربحية في القطاع الخاص (المقدرة على الدفع) وفي الطلب على العمالة». ثانياً، سياسة ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك. يقول في هذا الإطار: «على المستهلكين أن يُعانوا، وهذه إحدى الطرق ليصبح المستهلكون «محاربين للتضخّم»، ومستعدّين لقبول انخفاض حقيقي في مستوى معيشتهم، وفقط إذا فعلوا ذلك يمكن أن تتمّ السيطرة على التضخّم في المدى الطويل»!

حسناً، ولكن أين كان دور الطبقات الأخرى في «محاربة التضخّم»؟ وأيضاً، من كان سيفرض هذا «التوافق» على كل الطبقات لتصبح «محاربة للتضخّم»؟ بعد ذلك طبعاً، أي بعد 1984، ازدادت ديناميكية التضخّم وانخفضت الأجور الحقيقية وانخفض الاستهلاك الحقيقي. فبدلاً من أن يصبح الجميع «محاربين للتضخّم»، كان انهيار العملة المُتسارع والتضخّم العالي هو الحلّ!

وبعد ذلك، كانت الأجور أيضاً هدفاً خلال فترة التثبيت النقدي منذ عام 1993. ففي نهاية عام 1992، كان لبنان لا يزال يعاني من إرهاصات هذا التضخّم وانهيار العملة

انجل بوليغان ـ المكسيك

وكان قرار تثبيت سعر الصرف يهدف إلى وقف التضخّم. في بداية الأمر، انخفض التضخّم من 120% في عام 1992 وتمّ تصحيح الأجور، وبدا لوهلة أن الجميع يربح. لكن التشقّقات بدأت تحصل سريعاً حيث بدا أن عجوزات الخزينة وتراكم الدَّيْن العام سيصبحان خارج السيطرة، كما أن سعر الصرف الحقيقي ارتفع، فخسر المصدّرون لأنهم باتوا يحصلون على ليرات أقل لكل دولار يصدّرونه. وعلى إثر ذلك، تمّ تجميد الحدّ الأدنى للأجور من عام 1996 إلى عام 2008. وبالتالي دفع العمّال والموظّفون ثمن التضخّم كما ثمن التخلّص منه!

البجعة السوداء

كان يُقال إنه في الاقتصادات الاشتراكية كان هناك نوع من «التضخّم المقموع» أي إن أسعار السلع هي متدنية بشكل قسري أو اصطناعي وسرعان ما ستنفجر. في لبنان، اليوم يمكن القول إن النموذج الاقتصادي الذي بُنِي بعد 1993، كان يعتمد على نوع من «الأجر المقموع» الذي سرعان ما انفجر في 2018 في القطاع العام. لقد كانت سلسلة الرتب والرواتب نوعاً من الحدث الفريد أو «البجعة السوداء». وبالتالي، كانت صدمة للاقتصاد السياسي اللبناني المبني على أجور «شبه مجمّدة» أو «منضبطة». اليوم تحاول الحكومة أن تعيد هذه البجعة السوداء إلى المكان الذي أتت منه، ولكن من الصعوبة بمكان، أو من المستحيلات في النظام الرأسمالي، أن يتمّ القبول بخفض الأجور الاسمية (أي أن يقبل الموظّف أن يُخَفّض أجره). وهذا يُفسِّر ما نشهده اليوم.

إن المطلوب اليوم «مساومة تاريخية» أداتها، ليس التخفيض القسري للقيم، بل النظام الضريبي الذي يمكن أن يُستعمل بفعالية لتحقيق خفض لعجز الخزينة كما لخفض عجز لبنان مع الخارج. ويمكن من خلالها أيضاً، خلافاً للأدوات الأخرى، القسرية أو التضخّمية، أن تُحتسب أرباح وخسائر الطبقات المختلفة بدقّة. فالطبقات العاملة والوسطى قد تقبل بضرائب استهلاكية إذا وُضعت ضرائب أعلى على الأرباح والمداخيل الخارجية والريع والثروة وانتقالها. في المقابل، إن التخبّط الحاصل اليوم وأحادية الحلول ومحاولة تحميل الخسارة للفئات «الأضعف اقتصادياً»، لن تؤدّي إلّا إلى تعميق الأزمة وسيكون لها آثار كارثية إذا حصل الانهيار. فعلى الرغم من أن لينين لم يقل ما ذكره كينز (هناك من يقول إن كينز اقتبس القول من كوبرنيكوس!)، لأن لينين لم يكن يريد تدمير الرأسمالية في حدّ ذاتها بل تخطّيها نحو الاشتراكية*، فإن ما قاله كينز يجب أن يكون في بال الجميع اليوم. يقول كينز: «لينين كان بالتأكيد محقّاً. ليست هناك طريقة، أكثر دهاءً وأكثر تأكيداً، لقلب الأسس الحالية للمجتمع من تخريب العملة. إن هذه العملية تُجنّد كل القوى الخفية للقانون الاقتصادي إلى جانب التدمير، وتفعّلها بطريقة لا يستطيع رجل واحد من مليون أن يُشخّصها». إذاً، نحن بحاجة إلى قيام تحالف واسع من أجل التغيير الفعلي لدرء الخطر المُحدق وبناء . كما دعا له الحزب الشيوعي في يوم العمّال العالمي . اقتصاد للبنان القرن الواحد والعشرين، لأنه إذا انهار الاقتصاد في ظروفنا هذه، ومن دون وجود قوى ديموقراطية على مدى الطيف السياسي، وفي ظلّ التشظّي المذهبي الكامن، فإننا سنتجه، بخطى واضحة، إلى الفوضى التدميرية.

*** القول ليس موجوداً في أعمال لينين، وإن كانت صحيفتان غربيتان نقلتا عنه ما له علاقة بطبع العملة في روسيا، لتمييع قوّة الرأسماليين خلال فترة «شيوعية الحرب»، والتي تمّ استبدالها بالسياسة الاقتصادية الجديدة أو «النيب» في 1921.**

www.al-akhbar.com
الإثنين 13 ايار 2019 العدد 3755 السنة الثالثة عشرة
lundi 13 Mai 2019 no 3755 13ème année

الأخبار
al-akhbar

ملحق خاص

إعداد: رضا صوايا

شباب... ومصارف عال App

Social Media

خدمات ودردشة Chat [2]

Infographic

الجيل Z والمال [4]

آراء

الشباب اللبناني والتكنولوجيا المصرفيّة [6]

Smart Branches

الفروع تتجمّل ولا تتقاعد [8]

في التعاطي مع الشركات، يعدّ الشباب أقل المستهلكين ولاءً وأكثرهم بحثًا عن تجربة مميّزة. هم براغماتيون. لا تحركهم عاطفة ولا عادات. بل يبحثون عما يناسبهم ويتوافق مع اقتناعاتهم ورغباتهم، بغض النظر عمّن يؤمّنها. إنهم جيل يصعب التعامل معه، أقله من المنظور التقليدي للأمور. لهم عاداتهم، وأساليبهم الخاصة للتواصل، وتعابير مختصرة لا يفهمها غيرهم، إضافة إلى ذلك الحرية الزائدة التي باتوا يتمتعون بها بفضل الإنترنت والهواتف الذكيّة. من يرغب في التواصل معهم عليه أن يحكي لغتهم، أن يتكلم بمنطقهم، وأن يتقمّص بعضًا من شخصيتهم... وهو ما تحاول المصارف القيام به من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

المصارف والـ Social Media

خدمات ودردشة Chat

تدرك المصارف قوة هذه الوسائل التي تطورت من فضاء لتبادل الصور والفيديوات والآراء والأحاديث إلى مساحة للتجارة والأعمال واستهداف المستهلكين والتقرب منهم ودرس سلوكياتهم ونشاطاتهم. وفيما لا تزال الأنشطة المصرفية ذات البعد المالي الصرف محدودة جداً عبر هذه الوسائل، فإن المصارف باتت تعتمد على هذه المنصات للتسويق والتقرب من عملائها، وبخاصة الشباب منهم، بهدف تعزيز تجربتهم وعلاقتها معهم.

جيل الأونلاين

تشير الإحصاءات إلى أن الشباب من عمر 16 الى 24 عاماً يقضون حوالى 3 ساعات يومياً على وسائل التواصل الاجتماعي، وهي النسبة الأعلى من بين الفئات العمريّة كافة. الموجودون منهم في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا يحلون في المرتبة الثانية من حيث الوقت الذي يقضونه على هذه المواقع (3,10 ساعات) خلف نظرائهم في أميركا الجنوبية (3,29 ساعات)، متفوقين بشكل لافت على أبناء جيلهم في أوروبا وروسيا (1,56 ساعة) وأميركا الشمالية (2,06 ساعة). وفي لبنان ينشط 66% من السكان على مواقع التواصل الاجتماعي، 59% منهم يستخدمونها من خلال الهواتف الخلوية، فيما يصل عدد مستخدمي فايسبوك إلى 4 ملايين شخص.

تزداد أهمية هذه المعطيات مع ما تبيّنه أغلب الدراسات الحديثة بأن الشباب هم الفئة العمريّة الأقل زيارةً للفروع. على هذا الأساس تصبح مواقع التواصل المكان الأمثل للمصارف لاستهداف هذه الشريحة انطلاقاً من التجربة التي يمكنها توفيرها لهم. والتجربة هي الكلمة المفتاح هنا. فمقارنة المنتجات والخدمات التي توفرها المصارف تبيّن ألا فوارق كبيرة تذكر بينها، لا من حيث الأسعار ولا من حيث العروضات، ما فرض أن تكون التنافسية بينها مرتكزة على التفاصيل وفي كيفية تقديم هذه المنتجات والخدمات، بأي قالب وبأي أسلوب وبأي شكل.

من هذا المنطلق تستخدم المصارف وسائل التواصل لعكس صورة جديدة عنها، كطرف ودود، خلاق، cool، بعيداً عن المحافظة والرصانة التي تطبع العمل في القطاع المصرفي. بالتالي تريد البنوك أن تقول لعملائها كافة وتحديداً الشباب إنها ليست هيكلاً جامداً ينحصر العمل فيه بإيداع المال وسحبه أو الاقتراض، وبأن الشؤون الماليّة يمكن أن تكون مسليّة وممتعة وسلسة.

تواصل سريع ومجاني

يعدّ «واتساب» تطبيق المراسلة الأكثر استخداماً حول العالم وفي الشرق الأوسط، حيث يقدر عدد مستخدميه بحوالى 1,5 مليار شخص، ويرسل من خلاله 65 مليار رسالة يومياً، إضافة إلى 100 مليون اتصال عادي و55 مليون اتصال عبر الفيديو. أما عدد المستخدمين النشطين على فايسبوك شهرياً فيبلغ 2,27 مليار شخص (يسجل 500 ألف حساب جديد يومياً).

> **تعتمد المصارف على فايسبوك ويوتيوب وتويتر لتثقيف الشباب مالياً من خلال فيديوات مسلية والعاب**

تبيّن هذه الأمثلة البسيطة عن الأعداد الهائلة لمستخدمي هذه التطبيقات والمواقع، الفوائد الضخمة التي يمكن للمصارف جنيها من خلالها. فإذا كان بالإمكان الدردشة والتواصل مع الأهل والأصدقاء بسهولة وبشكل مجاني عبر هذه المنصات، فلماذا لا يشمل هذا النوع من التواصل المصارف؟ وهل من المجدي، بوجود مثل هذه التطبيقات التي تستهوي الشباب، الطلب منهم إجراء اتصال مدفوع للتواصل مع البنك أو زيارة أحد الفروع للاستعلام عن خدمة أو منتج معيّن أو للشكوى؟

حالياً، يعد التواصل مع المصرف عبر فايسبوك أكثر طرق التواصل شيوعاً بين العملاء والمصارف، لكن أعداداً متزايدة من هذه الأخيرة باتت تتيح أيضاً لعملائها التواصل معها عبر الواتساب وإجراء بعض العمليات المحدودة، كالاطلاع على الرصيد أو كشف الحساب أو طلب دفتر شيكات.

تثقيف مسلٍ

يعدّ تثقيف العملاء الشباب مالياً أحد أبرز اهتمامات المصارف، التي تسعى من خلال استراتيجيتها التوعوية إلى إظهار التزامها تجاههم وسعيها للاستثمار فيهم. فمحدودية الثقافة المالية عند الشباب بحكم صغر سنهم تجعلهم ينجذبون إلى المصارف التي تسعى لتوجيههم وإرشادهم ونصحهم، لا تلك التي تتعامل معهم كأي عميل تنحصر العلاقة معه بإنجاز معاملات معيّنة. في هذا الأطار، يعتمد الكثير من المصارف على فايسبوك ويوتيوب وتويتر لعرض فيديوات قصيرة، لا تتجاوز مدة أغلبها دقيقة أو دقيقتين، تتناول مواضيع ماليّة بأسلوب بسيط وغير معقد، بما يضمن إيصال الرسالة المبتغاة بطريقة مسليّة وبعيدة عن التلقين.

على سبيل المثال، يختار بعض المصارف أن تتمحور الفيديوات حول قصص حقيقية لشباب وتجاربهم مع المال في مجالات متنوّعة، كالاقتراض أو الادخار أو كيف أسّسوا شركات ناشئة، بما يعزز من واقعية الفيديو ويخرجه من الإطار النظري، فيما لجأت مصارف أخرى، مستفيدةً من الإقبال الكثيف على خدمات مشاهدة الفيديو عبر الطلب كالـ netflix، الى إخراج مسلسلات قصيرة من عدة حلقات توصل الرسائل والنصائح الماليّة بطريقة غير مباشرة وفي سياق الحبكة.

كذلك أجاد بعض المصارف الاستفادة من ولع الشباب بالعاب الفيديو لتثقيفهم مالياً، وذلك عبر أسلوب التلعيب أو Gamification الذي يرتكز على إدخال عناصر اللعب إلى مجالات متنوعة تكون في العادة أكثر جموداً ومحافظة. فيصبح التثقيف في هذه الحالة جزءاً من لعبة مشوّقة، تزيد من تفاعل اللاعب وتركيزه، وتحفزه بشكل أكبر على التعلم واكتساب المهارات لكي يتفوق في اللعبة ويتخطى المراحل التي تتضمنها، أو لكي يجمع أكبر عدد من النقاط.

طابع شخصي

كما أشرنا، يبحث الشباب عن تجربة تشعرهم بفرادتهم. وكما أنهم في حياتهم العادية حريصون على إظهار شخصيتهم المتميّزة وإستقلاليتهم، فكذلك في ما يتعلق بنهجهم الاستهلاكي يفضلون من يخصصهم في التعاطي. وبطبيعة الحال، فإن وسائل التواصل الاجتماعي باتت منجم بيانات يساعد الشركات على معرفة أدق التفاصيل حول المستهلكين، كل بحسب ما يميّزه وما يبحث عنه. وبالنسبة إلى المصارف، فإن منصات التواصل الاجتماعي ستساعدها على التسويق بشكل أفضل، بعيداً عن العشوائية والتعميم، بحيث تظهر أمام كل مستخدم عروضات البنك وخدماته التي تتلاءم مع نمط حياته ومقدراته المادية. على سبيل المثال، ومن خلال تتبع الداتا وحركة كل مستخدم، لن يظهر على شاشة شاب يبلغ من العمر 18 عاماً إعلان مصرفيّ عن قرض بقيمة 50 ألف دولار، بل على الأرجح سيظهر إعلان البنك حول قرض التعليم أو قرض السيارة...

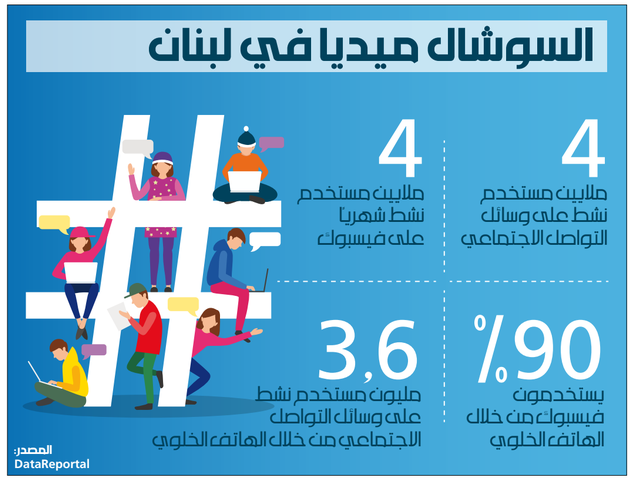

بنك عوده... مصرف يشبه الشباب

يجد الشباب في بنك عوده مصرفاً يشبههم ويوفر لهم أحدث التقنيات والخدمات التي تتواءم مع نمط حياتهم، بما يجعل من تعاملاتهم المصرفيّة أكثر سلاسة ومرحاً، مع الحرص على تثقيفهم مالياً بطرق مبتكرة. عن علاقة بنك عوده والشباب كان هذا الحوار مع مديرة الخدمات المصرفيّة بالتجزئة في البنك غريس عيد

■ أطلق بنك عوده مؤخّراً أحدث خدماته التقنيّة وهي حلّ WhatsApp للأعمال. ما ميزة هذه الخدمة؟ وكيف يستفيد منها العملاء؟

يستعمل منصة Whatsapp أكثر من 1.5 مليار مستخدم حول العالم يبعثون 65 مليار رسالة يوميًا، وقد أصبحت الدردشة الإلكترونيّة (chat-ting) أحدث طرائق التواصل وحلاً يستخدمه العملاء لسهولة استعماله وكونه يمنحهم القدرة على إجراء الأحاديث الإلكترونيّة الخطيّة والصوتيّة وتبادل الوثائق والمحتوى بشكل سريع ومجاني. بفضل هذه المنصة، بإمكان العملاء الحاليين والمحتملين أن يدردشوا مع موظّف في المصرف مباشرةً وأن يحصلوا على الدعم الذي يلبّي حاجاتهم، كما على معلومات عن منتجات بنك عوده وخدماته. وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتمّ إطلاق خدمات إضافيّة على قناة Whatsapp الخاصّة بالمصرف، كالمقاطع الصوتيّة والصور وغيرها.

■ هل من برامج وبطاقات توفّرونها خصّيصاً للشباب؟ وما هي خصائصها ومميّزاتها؟

روّج بنك عوده برامج مختلفة للشباب على قنوات التواصل الاجتماعي، ونشاطات مصمّمة خصّيصاً لهم من خلال حملة جديدة أطلقها تحت شعار «مهمّ تختار، والأهمّ أن يكون خيارك صحّ مع حساب Spring»، وهي تقدّم مجموعة جديدة من المنافع المتعلّقة بالحساب، منها:

- برنامج ولاء على بطاقة Spring Debit Card.
- ورش عمل مجّانيّة لتطوير مسيرتهم المهنيّة.
- خصومات لدى عددٍ من التجّار على موقع www.springaccount.com
- استرداد النقود على خطوطهم الخلويّة المسبقة والمتأخّرة الدفع.
- خصومات على رحلات مع UBER لأصحاب حساب «Spring».
- برنامج التطوّع (Volunteer Program).
- طلب لفترات تدريب في بنك عوده
- يشجّع المصرف كلّ أصحاب حساب «Spring» على أن يكونوا «سفراء Spring».
- عندما يبلغ أصحاب حساب «Spring» من العمر 24 عاماً، يستفيدون من المعاملة التفضيليّة على منتجات عديدة.

■ اتّبع البنك ولأوّل مرّة في مجال الإعلان في لبنان مسلسلاً باسم «كافيه الحي» بهدف تعزيز ثقافة استخدام الحلول الرقميّة. حدّثونا أكثر عن هذه المبادرة. كيف تقيّمونها؟ وكيف تفاعل معها الناس، وخاصّةً الشباب؟

«كافيه الحي» هو مسلسل رقمي عبر الإنترنت أردنا من خلاله الترويج للحلول المصرفيّة البديلة في إطار حياتي واقعي، وإثبات سهولة استعمالها وفعاليّتها في تلبية الحاجات المصرفيّة اليوميّة، في أيّ وقتٍ، ومن دون زيارة الفرع. وقد لاقت هذه الطريقة المبتكرة التي تعتبر سابقة في مجال الإعلان في لبنان استحسان الشباب والمشاهدين، وهو ما تجلّى في العدد غير المسبوق من التفاعلات على مواقع التواصل الاجتماعي، نظراً إلى طبيعتها التعليميّة والترفيهيّة في آن واحد، إضافة إلى التشابه الذي شعر به المشاهدون بينهم وبين الممثلين، ما زاد من فعالية المحتوى. ابتكار المضمون وإشراك علامة بنك عوده التجاريّة في هذا المحتوى أمران في منتهى الأهميّة، وهما مثال على المنحى الذي ينبغي أن تتّخذه أساليب وسائل التواصل الحديثة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

غريس عيد

أطلق البنك مسلسلاً باسم «كافيه الحي» بهدف تعزيز ثقافة استخدام الحلول الرقميّة

■ للبنك مبادرات تثقيف مالي أخرى تستهدف طلاّب المدارس والجامعات. حدّثونا أكثر عن هذه المبادرات.

في محاولة جديدة لدعم التثقيف والشمول الماليّين عند الشباب، نظّم بنك عوده في تشرين الثاني المنصرم، لمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لاستقلال لبنان، مسابقة بين المدارس أطلق عليها اسم «مسابقة Spring المدرسيّة». وقد جمعت 12 مدرسة من منطقة المتن، خضع خلالها حوالى 650 تلميذاً لامتحان خطّي تناول مواضيع عديدة، منها الرياضيّات والتفكير النقدي، والتكنولوجيا والابتكار، والخدمات المصرفيّة، والشعراء اللبنانيّون، وأحداث عام 2018. وتمّ اختيار ثلاثة تلاميذ من كلّ مدرسة للمشاركة في التحدّي الكبير الذي جرى في المركز الرئيسي لبنك عوده في باب إدريس في 2 آذار.

■ هل لاحظتم في الأعوام الأخيرة نموّاً في نسب الشباب الذين فتحوا حسابات جديدة في بنك عوده؟ وهل تعتقدون أنّ التجديد الدائم الذي تتّبعونه أحد أبرز عوامل اختيارهم لمصرفكم؟

منذ أن أطلق بنك عوده عام 2013 حساب «Spring» المخصص للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً، تشهد نسب العملاء الذين ينتمون إلى هذه الفئة العمريّة الذين فتحوا حسابات جديدة مع البنك نموّاً متواصلاً. ميزة هذا الحساب الذي نحرص على تحديثه باستمرار أنه يوفر خدمات متعددة تلبّي حاجات الشباب ونمط حياتهم، إضافة إلى تشجيعهم على تولي مسؤولية أموالهم والبدء بالادّخار وإدارة مصاريفهم.

■ كيف تحاولون جعل تجربة الشباب المصرفيّة أكثر سلاسة؟ هل درّبتم الموظّفين على طرق تواصل حديثة أكثر أريحيّة في التعاطي مع هؤلاء؟

يعمل بنك عوده بشكل مستمر على تزويد عملائه كافة والشباب منهم تحديداً بأحدث الابتكارات في القطاع المصرفي التي من شأنها أن تسهل من حياتهم، وذلك من خلال وسائل عديدة أبرزها قناة «Omni Channel» التي تتيح لعملاء المصرف التمتّع بالوظائف والخدمات نفسها المتوافرة عبر جميع قنواته الرقميّة (أي الخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت، وتطبيق Mobile App، ومركز التواصل، وأجهزة الصرّاف الآلي التي باتت في المتناول 24/7). وبما أنّ الشباب يهوون المحادثة، أصبح بإمكانهم طرح كلّ ما لديهم من أسئلة على المساعد الإلكتروني «أندي» الذي يعطي العملاء أجوبة سريعة وتلقائيّة.

إضافة إلى ذلك، يزور فريق «Spring» من بنك عوده المدارس والجامعات لترويج هذا الحساب وإطلاع التلامذة والطلاّب على خصائصه، كما يتمّ استخدام قنوات التواصل الاجتماعي بكثافة لتشجيع التوعية الماليّة بواسطة نصائح تعليميّة، وفيديوات ومسابقات تفاعليّة.

الجيل Z والمال

مواليد عام 1995 وحتى 2010

الأكثر استخداماً **للتكنولوجيا والهواتف الذكية**

يعتمدون على **الدفع الإلكتروني** أكثر من **النقد**

يخططون لمستقبلهم المالي منذ **سن مبكرة**

يتحاشون **الديون والاقتراض** قدر المستطاع

الأقل زيارة **لفروع المصارف**

يهتمون **بالأسعار** ويبحثون عن المنتج ذي **السعر الأقل**

يفضلون التعامل مع مصارف تتمتع **بالمصداقية**

يتجهون نحو **ريادة الأعمال**

يحبون **الاستقلالية** ويقدّرون الخصوصية

تصميم **رامي علايلي**

«لبنان والمهجر»

تكنولوجيا حديثة وروحيّة شابة

يستثمر بنك لبنان والمهجر بشكل كبير في التكنولوجيا المصرفيّة بهدف منح عملائه تجربة استثنائية، تغنيهم عن زيارة الفروع وتتيح لهم إتمام العديد من معاملاتهم بسهولة وسرعة وأمان، من خلال الحلول الرقميّة المتنوّعة التي يوفرها. ورغم أن المصرف لا يميّز بين عميل وآخر إلا أنه يحرص على أن تكون روحيته شابة وخدماته حديثة وبسيطة، في متناول الجميع وتتوافق مع مايطمح إليه الجيل الشاب في عصرنا.

في هذا السياق يولي البنك شريحة الشباب اهتماماً خاصاً، إيماناً منه بأن مستقبل البلاد - واستطراداً مستقبل القطاع المصرفي - يرتكز عليهم. وبما أنهم أكثر الفئات تتبعاً للتكنولوجيا وحماسةً للتفاعل واقتناء كل ما هو جديد ومتطور، وضع البنك بين أيديهم العديد من الخدمات التي من شأنها جعل حياتهم المصرفيّة أكثر سلاسة.

برنامج NEXT

يتوجه برنامج NEXT للشباب الذين تراوح أعمارهم بين 12 و25 سنة، وهو عبارة عن تطبيق إلكتروني يتضمّن خدمات فريدة من نوعها وبطاقة مسبقة الدفع يمكن استخدامها لإتمام العمليات الشرائية في أيّ متجر داخل لبنان أو خارجه، أو على أي موقع إلكتروني، أو لسحب المال من أي صرّاف آلي ATM.

يمكن لمستخدمي تطبيق NEXT الاستفادة من الخدمات التالية:

- الدفع بسهولة وأمان عبر الهاتف الذكي من خلال خدمة NEXTPay.
- إرسال وتلقي الأموال من وإلى أي منتسب في برنامج NEXT فوراً ومن دون أي كلفة إضافية.
- إرسال الأموال إلى أي شخص في لبنان من خلال خدمة الـ eCash.
- تعبئة أي خطّ Alfa أو touch مسبق الدفع دون أي كلفة إضافية.
- التواصل مع مركز خدمة الزبائن من خلال خدمة الـLive Chat المتوفّرة في أي وقت ومن أي مكان في العالم.

ابتكارات جديدة

يحرص بنك لبنان والمهجر على توفير أحدث ما توجهت إليه التقنيات المصرفيّة لعملائه، ومن أبرزها:

- خدمة BLOMPay: خدمة أولى من نوعها في لبنان، متوفّرة على تطبيق eBLOM تتيح لحاملي بطاقات بلوم فيزا، سواء كانت بطاقات التقسيط أم المباشرة، دفع مشترياتهم في لبنان والعالم من خلال هاتفهم الذكي الذي يعمل على نظام Android. وتجدر الإشارة إلى أن بنك لبنان والمهجر، خلافاً لباقي المصارف، ينفرد في تقديم هذه الخدمة لنوعيْن من البطاقات: المباشرة والتقسيط، وذلك من خلال تطبيق eBLOM ذاته ومن دون الحاجة إلى تحميل تطبيق آخر خاص بالدفع عبر الهاتف الذكي. وسيضيف المصرف قريباً خدمة BLOMPay لجميع حاملي بطاقات

تتيح خدمة BLOMPay للعملاء دفع مشترياتهم من خلال هاتفهم الذكي الذي يعمل على نظام Android

بلوم ماستركارد.

- خدمة NEXTPay: تتيح لمستخدمي NEXT دفع مشترياتهم جميعها في لبنان والعالم من خلال هاتفهم الذكي الذي يعمل على نظام Android.

تواصل حديث وإنساني

فرضت التكنولوجيا والتطورات التي نشهدها وانعكاساتها على حياتنا اليوميّة تبدلاً جذرياً في طرق التواصل المتّبعة، حيث بات الناس يعتمدون بشكل مكثّف على وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة للتحاور ومشاركة آرائهم وأفكارهم وصورهم وغيرها. في هذا الإطار، أراد بنك لبنان والمهجر تفعيل طرق التواصل بينه وبين عملائه بما يتناسب مع سلوكياتهم وعاداتهم، فقام بتطوير خدمة الـ Extended Advisory التي تسمح لمستخدمي eBLOM بالتواصل مع فريق خدمة الزبائن في أي وقت ومن أي مكان من خلال المحادثة المباشرة عبر الفيديو أو عبر الكتابة من أي جهاز موصول بالإنترنت للحصول على المساعدة الفورية. كما يتيح البنك لعملائه التواصل معه وإرسال استفساراتهم عبر صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي Facebook و Twitter و Instagram.

إضافة إلى ما سبق، ورغم أن التكنولوجيا بطبيعتها تحدّ في الكثير من الأحيان من التعاطي البشري المباشر، إلا أن هذا لا يلغي ضرورة أن تكون موجّهة لأهداف إنسانية. وفي هذا السياق عمل بنك لبنان والمهجر على الدوام على خدمة عملائه من ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل متميّز يضمن أن تكون تجربتهم المصرفيّة مشابهة لتجربة نظرائهم على الصعد كافة، ومن هذا المنطلق جهّز ثمانية فروع (الفرع الرئيسي والزيتونة والحمرا والدورة والكسليك وطرابلس بولفارد وصيدا بولفارد وشتورة) بأجهزة صرّاف آلي خاصة تتضمن برنامجاً للمكفوفين، كما فتح ممرات خاصة تُمكّن من يستخدمون منهم الكرسي المتحرك من الدخول بشكل سهل إلى هذه الفروع.

هل يكفي ان تكون شاباً وتمتلك هاتفاً خلوياً وعلى تماسٍ يومي مع احدث التقنيات، لكي تكون جاهزاً لاستخدام الخدمات المصرفيّة الرقميّة؟ مما لا شك فيه، أن فئة الشباب قد تكون أكثر استعداداً من غيرها لاكتشاف أحدث التكنولوجيا المصرفيّة وتجربتها. لكن احد ابرز العوائق التي تواجهها هذه الشريحة في هذا المجال، غياب ثقافتها الماليّة بحكم حداثة سنّها. من اختبر منهم الخدمات الرقميّة لم يخب ظنه. فوجد فيها سهولة وبساطة وكسباً للوقت، لكن يبقى الكثيرون من المترددين او غير الضليعين بهذه الخدمات... وهنا يكمن دور المصارف

الشباب اللبناني والتكنولوجيا المصرفيّة
بين الحماسة وغياب المعرفة

علي من اكثر مستخدمي تطبيق المصرف على الهاتف الخلوي، ويؤكد ان «كل ما كنت اقوم به في الفرع انجزه الآن عبر الهاتف. ولا ازور الفرع إلا ان كنت بحاجة لطلب قرض». فوائد التطبيق متعددة بالنسبة إلى علي، حيث يستخدمه لإتمام الكثير من المعاملات «كتحويل الأموال من بطاقة الدفع الفوري إلى بطاقة الائتمان، او تحويل الأموال إلى حساب شخص آخر. ولو لم يكن عميلاً لدى المصرف الذي اتعامل معه، وأخيراً حوّلتُ مبلغاً من المال الى شخص في كندا عبر التطبيق وبسهولة. كذلك استفيد من التطبيق لتسديد الفواتير وشراء بطاقات تشريج الهاتف الخلوي». مضى على استخدام علي لتطبيق المصرف على الهاتف الخلوي نحو 7 اعوام، وهو يشدد على أنه لم يعانِ اي مشكلة طوال هذه المدة. ويطمئن إلى أن الإجراءات الأمنية التي يتخذها المصرف كبيرة جداً وينصح الشباب وجميع العملاء باستخدام التقنيات المتوافرة التي تسهل الكثير من الأمور وتوفر الوقت وبادئي كلفة «حيث إن الرسوم بسيطة جداً».

علي خليك

رغم المفهوم السائد الذي يربط بين التكنولوجيا المصرفيّة وجيل الشباب، لم تحاول سارة مجاراة الرقمنة في القطاع المصرفي. تفضل الطالبة الجامعيّة «الطرق التقليدية والكلاسيكية التي تبقى اكثر امناً من التقنيات الحديثة، سواء لناحية الأعطال التي قد تصيب هذه الأخيرة، وبمكن في بعض الأحيان ان تعرّض النظام الخاص بالمصرف لشلل كامل، او لجهة امكانية اختراق قراصنة الكترونيين للأنظمة». تؤكد سارة انه رغم المنافع الكبيرة للتقنيات الحديثة، إلا انها تحدّ رويداً رويداً من المسحة الإنسانية في العلاقة بين العميل والمصرف، لذلك تحبذ التعامل المباشر مع موظفي المصرف الذين يكونون في شرحهم اوضح واكثر تفاعلاً.

سارة سبليني

فتحت مايا حساباً مصرفياً لأول مرة اخيراً، وهي لا تملك حتى الآن المعرفة الكافية بمجال الخدمات المصرفيّة الرقمية. وهو امر مفهوم بحكم حداثة تجربتها المصرفيّة. لكن الأرفت ان احداً في المصرف «لم يحدثني عن التطبيق او يسألني ان كنت اعلم كيف استخدمه. طبعاً، كان بإمكاني ان أبادر واستفسر، لكنني اعتقد أن موظف المصرف هو من يفترض به ان يفاتحني بالموضوع من تلقاء نفسه». وتقول مايا إنها بطبيعة الحال ترغب في التعلم. بحكم ان مستقبل المعاملات المصرفيّة سيكون رقمياً، ولذلك «أستعنت بأصدقائي ممن يملكون خبرة في المجال لمساعدتي على اكتساب المهارات اللازمة في هذه النواحي».

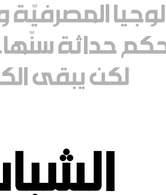

مايا إبراهيم

يحدد هادي علاقته بالتقنيات المصرفيّة الرقمية، من جهة، وبالفرع من جهة أخرى بمدى صعوبة وتعقيد الخدمة التي يسعى لإنجازها. على هذا الأساس، يقول انه لا يزور الفرع «الا في الحالات التي تتطلب شرحاً طويلاً وتفصيلياً، حيث ان التواصل المباشر والشخصي مع موظف المصرف لا غنى عنه. اما المعاملات البسيطة، فأجريها من خلال تطبيق البنك على الهاتف الخلوي لسهولة اتمامها وسرعتها وكلفتها الرمزية». كذلك، يرى هادي ان لتطبيق المصرف على الهاتف الخلوي او صفحة البنك على مواقع التواصل الاجتماعي فوائد كثيرة، وخاصة لناحية إبقاء العميل على اطلاع على كل جديد يقدمه المصرف من خلال الإشعارات الفوريّة. «فأحياناً قد تمرّ أشهر من دون ان يقصد العميل الفرع، حيث يكتفي بسحب المال من خلال الصراف الآلي، على سبيل المثال، وهو ما قد يحرمه معرفة أجدد الخدمات والعروضات».

هادي نصر الدين

لا تستخدم جنين أياً من الخدمات الرقمية التي يوفرها المصرف، وتقول: «معاملاتي المالية بسيطة جداً، ولا اظن انها تتطلب مني استخدام تطبيق البنك على الهاتف الخلوي او موقع المصرف على الإنترنت». لكن، في السياق عينه، تشكو جنين من ان احداً في المصرف الذي تتعامل معه «لم يبادر الى نصحي باستخدام التطبيق وإرشادي إلى كيفية استخدامه وفوائده، فمن واجب البنك توجيه عملائه وتثقيفهم، خاصة في مجال التقنيات الحديثة التي لا يزال الكثير من الناس وحتى الشباب لا يملكون المعرفة الكافية لاستخدامها».

جنين مندلق

ترى مروى ان التكنولوجيا وجدت لخدمة الإنسان وتبسيط حياته، وليس ليتكاسل، بل لمساعدته على تنظيم وقته بنحو أفضل والتفرغ للأمور الحيوية. من هذا المنطلق، ترى ان «استخدام تطبيق المصرف على الهاتف الخلوي يسهّل الكثير من الأمور ويجعل من تعاملاتنا المصرفيّة ابسط وأسرع. وبكفي مقارنة الوقت الذي يهدره العميل للتوجه إلى الفرع لإتمام معاملة عادية، سواء بسبب الزحمة على الطرقات، او بسبب الإجراءات الإدارية التي يفترض اتباعها، بالوقت الذي يحتاجه لإنجاز المعاملة عينها عبر الهاتف، ولا تستغرق إلا دقائق معدودات». وفيما تشدد مروى على أنّ «لا شيء ببلاش في المصرف» إلا انها ترى ان الرسوم التي تدفعها جراء تحويل الأموال من حساب الى آخر عبر التطبيق الخلوي للبنك على سبيل المثال تعد «مقبولة جداً ولا تذكر إذا ما قارناها بالتكاليف التي يمكن ان تكبدها للتوجه إلى الفرع».

مروى حجازي

«فرنسَبنك»... غد الشباب يبدأ الآن

منذ تأسيسه و«فرنسَبنك» دائم التجديد وسبّاق دائماً في مواكبة التطورات كافة. في غمرة الثورة المصرفيّة الكبيرة التي يشهدها القطاع، برهن البنك عن قدرة متميّزة في التحوّل نحو مصرف الكتروني مزوّد بجميع الخدمات الرقميّة واحدثها الكفيلة بتسهيل معاملات عملائه خصوصاً الشباب منهم

أثبت «فرنسَبنك» أن شعاره «الغد يبدأ الآن» حقيقة ملموسة بحسب المدير العام المساعد ورئيس دائرة التجزئة في البنك فيليب الحاج. إذ إن «فرنسَبنك أكد ولا يزال أنه يتمتع برؤية مستقبلية، وهو ما خوّله حصد جائزة أفضل تطبيق للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لعام 2018 من قِبل اتحاد المصارف العربية والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات. وتبقى الجائزة الأكبر بالنسبة لنا هي ثقة العملاء، تحديداً الشباب الذين يبدون تفاعلاً لافتاً مع الخدمات الحديثة التي نوفرها».

Lead... طريقك نحو المستقبل

أن تكون مصرفاً للغد يفرض أن تمنح عملاءك، وتحديداً الشباب الذين يشكّلون ركيزة المستقبل، الأدوات اللازمة لمساعدتهم في شق طريقهم بأمان وثبات. من هذا المنطلق يقدم «فرنسَبنك» حساب Lead Account للشباب الذين تراوح أعمارهم بين 16 و25 سنة يخوّلهم إدارة أموالهم بشكل أفضل، والاستفادة من العديد من العروضات والمزايا التي تتواءم مع حاجاتهم وتطلّعاتهم. ومن أبرزها، بحسب الحاج، الخصومات عند تجار معتمدين (كالمطاعم، والمكتبات، والنوادي الرياضية، ومكاتب السياحة والسفر، والمتجعات السياحية والترفيهية، وسواها...)، والتمتع بالكثير من الخدمات المصرفية الحرة مجاناً كعمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات «فرنسَبنك» للهاتف النقال وساعة أبل الذكية، وخدمة الرسائل النصية القصيرة، ومراكز الاتصال وغيرها. كما يؤمن البنك لعملائه الشباب «أنواعاً مختلفة من البطاقات بما فيها بطاقات الإنترنت وبطاقة يورو إنترنت التي تتيح لهم التسوّق إلكترونياً من المتاجر الإلكترونية كافة ومواقع البيع عبر الإنترنت والتي يمكنهم استخدامها عبر حساب الـPayPal».

مصرف... في هاتف

أصبحت الهواتف الخلوية جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس اليوميّة. وحرصاً منه على التقرب من عملائه، كان «فرنسَبنك» من أول المصارف التي أطلقت تطبيقاً للخدمة المصرفيّة على الهاتف الخلوي عام 2013، وأعيد تحديثه وتقديمه بحلّة جديدة العام الماضي.

يشرح المدير العام المساعد أن استخدام التطبيق سهل للغاية، والمنافع التي يوفرها متعددة «إذ يكفي العميل تحميل أو تحديث تطبيق Fransabank Mobile App مجاناً وتسجيل دخوله بيومترياً عبر بصمة الوجه والإصبع حتى يستفيد من خدمة الاستشعارات الفورية وتتبّع مسار عملياته المالية والاستعلام عن أرصدة حساباته بشكل آمن وفوري، إضافة إلى الوصول إلى قائمة بجميع الحسابات والبطاقات والقروض للتدقيق في تفاصيل المعاملات. كذلك يسمح التطبيق للمستخدم بإعادة تعيين كلمة السر بنظام الخدمة الذاتية وإرسال واستقبال الرسائل وإجراء المكالمات على مركز الاتصال طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة».

في السياق عينه وفي إطار استراتيجية «فرنسَبنك» للتحوّل الرقمي يكشف الحاج أن البنك «زاد من أعداد صرافاته الآلية الذكيّة Smart ATMs وأطلق أواخر العام الماضي البطاقة بالبصمة (Biometric Card)».

نشر المعرفة المالية

تدرك إدارة «فرنسَبنك» أن «التكنولوجيا والخدمات الرقميّة الحديثة على أهميتها، تبقى ناقصة من دون مواطنين مثقفين مالياً. ومهما سهّلت التقنيات حياة العملاء إلا أن المَسْهل الأكبر هو المعرفة بالشؤون الماليّة التي تمنحهم القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة» على ما يقول الحاج. ويؤكد «تصميم فرنسَبنك على الاستثمار في فئة الشباب القليلي الخبرة في الشؤون المالية، وهو ما تجسد بإطلاق المصرف مؤخراً مبادرات ثلاث في سياق أسبوع النقد الدولي «Global Money week». ومن هذه المبادرات تنظيم البنك في 27 آذار الفائت، وللعام الرابع على التوالي، نهاراً تثقيفياً وتدريبياً لـ300 طالب في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، منطقة الجناح - بيروت، حيث تحاوروا مع مسؤولي البنك وموظّفيه وتعرفوا عن كثب إلى سير العمل في المصرف والخدمات التي يوفرها للشباب، وتلقوا شروحات حول المفاهيم المصرفيّة الأساسيّة وغيرها. كما تم تعريف الطلاب إلى لعبة «Big Bank Challenge» الترفيهية والتثقيفية التي أطلقها البنك بالتعاون مع معهد باسل فليحان لتوعية الشباب مالياً بطريقة مسلّية وممتعة، حيث يكمن التحدي في قواعد اللعبة بكسبهم المال وتوفيره عن طريق فتح حساب جديد في البنك.

فيليب الحاج

اطلق البنك لعبة «Big Bank Challenge» لتوعية الشباب مالياً بطريقة مسلّية وممتعة

أي حديث عن مستقبل القطاع المصرفي يفرض بحثاً في مصير الفروع. هل انتهى دورها؟ هل ادت قسطها إلى العلا وان لها ان تتقاعد وترتاح؟ مما لا شك فيه ان الفروع هرمت وشاخت. هي ضريبة العمر وثمن لا بد من دفعه في عصر تسيّره التكنولوجيا. لكن هذه الاخيرة، ورغم الآثار التي ولدتها على الفروع، إلا انها منحتها ايضاً طوق النجاة وفرصة الاستمرار... ولكن بشكل مختلف. بالمختصر نحن امام عمليات تجميل مصرفيّة

Smart Branches

الفروع تتجمّل ولا تتقاعد

مع انتقال المصرف إلى الهواتف الجوّالة ومع إمكان إتمام معظم المعاملات عن بعد وفي أي وقت وبأدنى كلفة من خلال وسائل متعددة، بات سهلاً الحديث عن تحوّل الفروع إلى «هياكل تاريخية»، إلا أن ما يتجاهله المنظّرون لـ«وفاة» الفروع هو أن قوتها تكمن، تحديداً، في التاريخ وفي العادات التي ترسخت في عقول العملاء على مر عقود.

بكل بساطة، يصعب إلغاء التقاليد بكبسة زر ومحو الذاكرة نهائياً وإعادة برمجتها من جديد. وكما أن الأطباء لا يفرضون على المدخّنين أو المدمنين على المخدرات أو الكحول قطيعة نهائية وفجائية، فإن التحوّل إلى عصر الرقميّة المصرفيّة بالكامل لا بدّ أن يمر - بطريقة أو بأخرى - عبر الفروع.

فروع بمختلف الاحجام

تشغل المساحة المخصصة لموظفي البنك ومكاتبهم في الفروع التقليدية حوالى 70% من إجمالي المساحة، فيما النسبة المتبقية مخصصة للخدمة الذاتية. في المقابل، ستكون هذه النسب معكوسة في الفروع الذكية. إذ يكون التركيز على المساحة الممنوحة للخدمات الذاتية. من شأن نقلة كهذه أن تحدّ من أعداد موظفي الفروع باستثناء الرئيسية منها، وهو ما سينعكس أيضاً على حجم الفروع والمهام المنوطة بكل منها وأماكن انتشارها الجغرافي. على سبيل المثال، وكما يبيّن الجدول، فإن «الفروع المربّعة» التي لا تتعدى مساحتها 10 أمتار مربعة ستكون مثالية للمناطق النائية والريفية، إذ إنها لن تحتاج إلى موظفين لتسييرها ما يحدّ من التكاليف على المصارف ويساعدها على الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين. أما الفروع الكبيرة، التي تشكل الأغلبية في الوقت الراهن في معظم الدول ويتعدى عدد الموظفين فيها الثمانية، فيرجح أن تشكل 5% من شبكة الفروع في المستقبل، وأن تكون محصورة بالمناطق الحضرية الضخمة ذات الحجم الديموغرافي الكبير، على أن تكون الحصة الأكبر من الفروع (85%) لتلك التي توظف بين 3 و4 موظفين ولا تتخطى مساحتها 140 متراً مربعاً، وتدمج بين الخدمات الذاتية المتوفرة على مدار الساعة والمساعدة البشرية المتخصصة.

الدانا والشخصنة

سنونوة واحدة لا تصنع الربيع. كذلك فإن التكنولوجيا وحدها لا تجعل من أي فرع، حكماً، فرعاً ذكياً. فالهدف من استخدام التكنولوجيا سيكون منصبّاً على شخصنة تجربة العميل إلى أقصى حد ممكن وجعلها سلسة ومتّسقة وسريعة، بحيث لا يشعر باي فرق حين يجري معاملاته في الفرع مقارنةً بالمعاملات التي يمكنه إنجازها رقمياً.

> **ستشكل الفروع التي يتخطى عدد موظفيها الثمانية 5% فقط من شبكة فروع المصارف في المستقبل**

في الفروع الذكيّة لا تلعب التكنولوجيا دوراً تكميلياً لممارسات تقليدية قائمة بقدر ما هي أداة تغيير شاملة لمنظومة العمل بأكملها. بالتالي، لن يكون للمعاملات الورقية والإجراءات البيروقراطية مكان في مثل هذه الفروع التي ستكون استباقية في تعاطيها مع العملاء وتركز على احتياجاتهم الخاصة، على عكس الفروع التقليدية التفاعلية في تعاطيها والموجهة نحو الخدمات.

استناداً إلى هذه الأسس، فإن موظفي الفروع سيكونون متعددي المواهب والاختصاصات، حيث ستقلّ الحاجة إلى أمناء الصندوق، وستتركز مهام الموظفين في التحليل ودراسة البيانات الخاصة بالعملاء لتقديم خدمات شخصية ونصائح موجهة لكل فرد بحسب احتياجاته. في هذا السياق، سيكون موظف المصرف على بيّنة من تفاصيل الملف الشخصي للعميل بمجرّد دخوله إلى الفرع ومن دون الحاجة للاستفسار منه عن أي معلومات شخصية أو راتبه أو وظيفته أو تاريخه المالي والائتماني. فلنفترض السيناريو التالي: في تعاملنا الحالي في الفروع، لن يعلم الموظف إن كان العميل بحاجة لقرض سيارة ما لم يسأله الأخير عن الموضوع ويستفسر عن الخدمات والتسهيلات التي يوفرها المصرف في هذا المجال. وفي حال افترضنا أن الموظف سيفاتح العميل بالقرض وتبيّن له أنه لا يحتاج له أو أنه يملك سيارة، فإن الأمر سيكون مجرد هدر للوقت من دون أي منفعة. لكن في التصور المستقبلي القائم على دراسة البيانات، فإن الموظف سيعلم فور دخول أي شخص إلى المصرف، من خلال تنبيه إلكتروني يكشف هوية العميل وملفه، إن كان هذا العميل يملك سيارة أم لا، وبالتالي إن كان هنالك من داع للحديث معه عن القرض.

إضافة إلى ما سبق، ستضم الفروع الذكيّة (وهو ما بدأت تعتمده بعض المصارف حول العالم) غرفة خاصة لمؤتمرات الفيديو بشكل سري وآمن، تلبي بشكل أساسي الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي الاحتياجات المعقدة مثل القروض العقارية. ومن خلال الفيديو، بإمكان العملاء - في أي وقت - الحصول على المشورة التقنية الدقيقة وفتح خطوط ائتمان أو توقيع ضمانات معيّنة وتحديث تفاصيل عملهم، من دون أن يستنزفوا وقت الموظفين المحدودي العدد في الفرع، والذين يفترض أن يكونوا متنبّهين على تلبية احتياجات باقي العملاء الأقل تعقيداً.

	نظرة عامة	الحجم	دوام العمل	موظفون بدوام كامل	الخدمات
فرع مربع	كشك رقمي بالكامل يتسع لشخص واحد فقط	10m2>	24/7	0	صراف آلي و/او خدمات ذاتية
فرع نمطي	فرع صغير يجمع مابين الخدمات الرقمية والمساعدة البشرية	140m2>	دوام عمل عادي للمساعدة البشرية و24/7 للخدمات الرقمية	4-3	الخدمات التكنولوجية كافة
فرع قطاع	فرع يتضمن مديرا يعنى بتطوير العلاقة مع العملاء	250-140 m2	دوام عمل عادي للمساعدة البشرية و24/7 للخدمات الرقمية	7-5	الخدمات التكنولوجية كافة
فرع رئيسي	فرع يوفر الخدمات كافة	250m2 <	دوام عمل عادي للمساعدة البشرية و24/7 للخدمات الرقمية	8<	الخدمات التكنولوجية كافة ومدير يعنى بتطوير الخدمات مع العملاء

المصدر: McKinsey&Company

مصارف ضيافة

على أهمية النواحي العمليّة في تطوير دور الفروع وجعلها أكثر مواءمةً للمستقبل المصرفي وتطلعات العملاء، خصوصاً الشباب منهم، فإن روحية الفرع في حدّ ذاتها تتطلب إعادة توجيه. فمهما تمت أتمتة الفرع وجعله رقمياً وحديثاً سيبقى بالنسبة إلى الناس مكاناً مخصصاً لإجراء معاملات مالية. وهي، بطبيعة الحال، ليست أكثر الأمور متعة التي يطمح الشخص إلى القيام بها. بالتالي، بدأت الكثير من المصارف حول العالم تشعر عملاءها بأن فروعها هي مكان للاسترخاء، والاستجمام والراحة، حيث يمكنهم التلذذ بقهوة مجانية في مقهى مخصص لتقديم هذه الخدمة من ضمن الفرع والاستفادة من إنترنت مجاني والاستلقاء على كراسٍ مخصصة لإشعارهم بالراحة أو حتى توفير مكتبة صغيرة لهم للمطالعة...

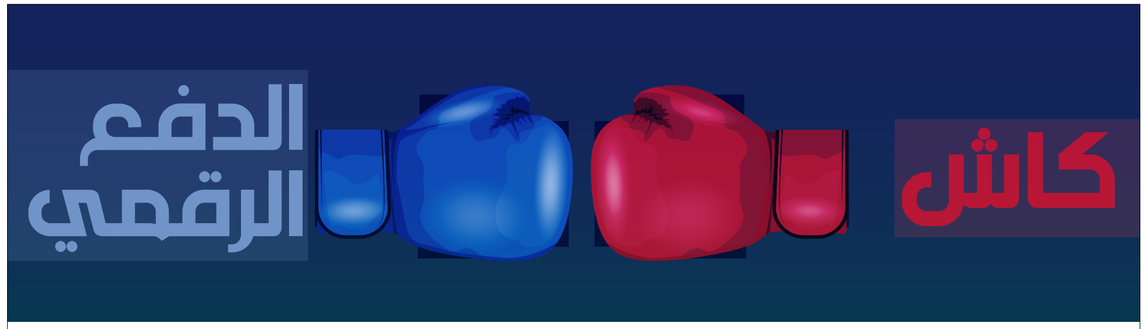

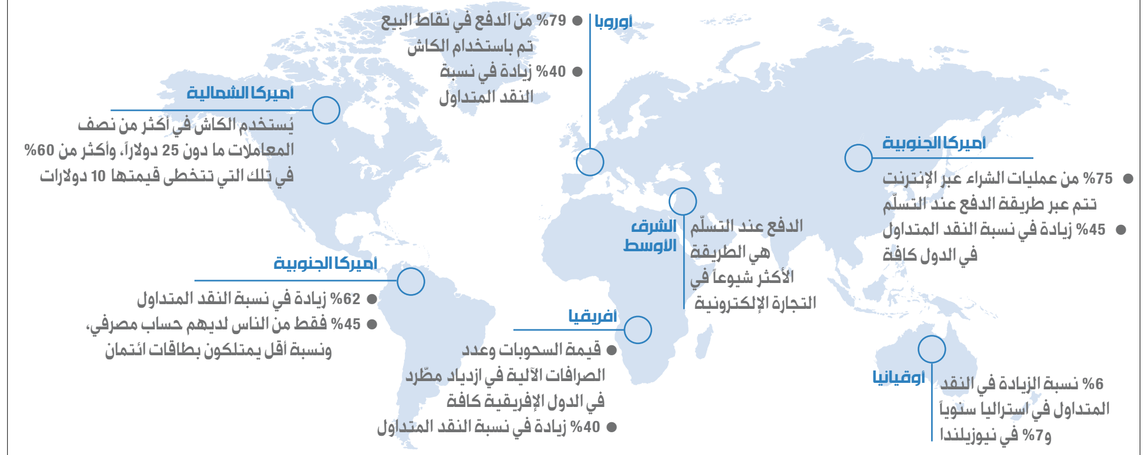

حجم الدفع بالبطاقات المصرفية

(تريليونات الدولارات)

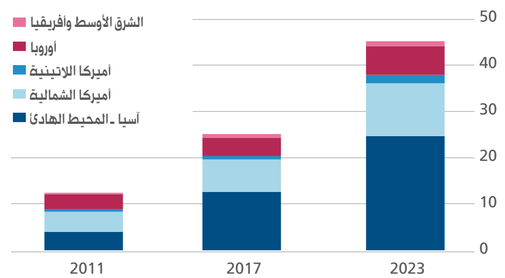

تطور حجم الدفع الرقمي والكاش

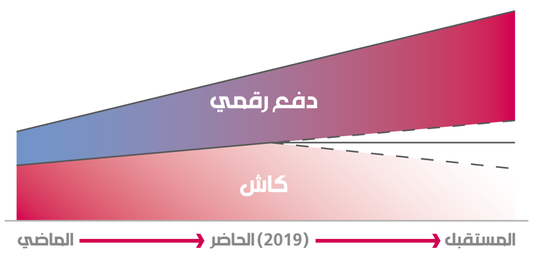

تطور الدفع عبر الهاتف الخلوي عالمياً

(مليارات الدولارات)

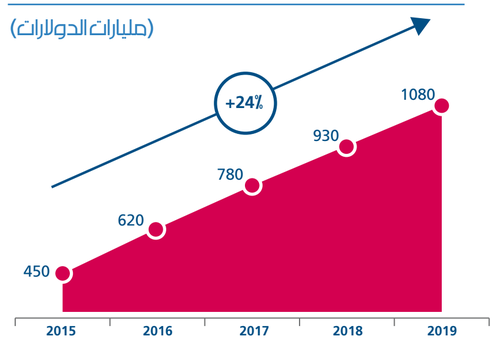

طرق الدفع في نقاط البيع عالمياً

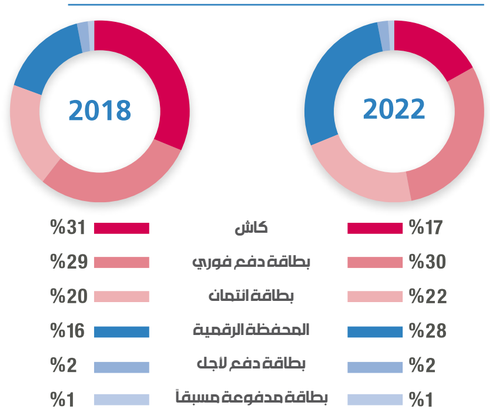

تصميم رامي مارتيني

موظفو البنك
جسر العبور نحو المصرفيّة الرقميّة

يصعب تغيير العادات، خصوصاً المالية. لذلك على المصارف أن تدرك أنه، مهما كانت التقنيات الحديثة التي توفرها لعملائها جذابة، فإن دفعهم الى تغيير قناعاتهم وتبديل طرق تعاملهم يتطلب جهوداً حثيثة لا يمكن للتكنولوجيا وحدها تأمينها. من هنا تبرز أهمية موظفي البنك الذين يمكن أن يشكلوا الخط الأمامي للترويج للمصرفيّة الإلكترونية

قد يبدو الأمر مثيراً للسخرية أن يرتكز نمو التعاملات المصرفيّة الرقمية على الموظفين الذين قد يكونون أبرز المهددين بخسارة دورهم بسبب الثورة التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي. لكن الإحصائيات تبيّن أن المصارف التي تعتمد على الموظفين والفروع للترويج للمصرفية الإلكترونية وتثقيف عملائها حول فوائدها، تحقق نسبة نمو في أعداد مستخدمي تطبيقاتها المصرفيّة تتخطى 30%.

العوائق

تصطدم محاولة تحفيز الموظفين للترويج للخدمات المصرفية الرقمية بثلاثة عوائق أساسية، أبرزها خوفهم على مستقبلهم الوظيفي وشعورهم بأن التقنيات الحديثة قادمة لاستبدالهم أو الحد من دورهم. في هذا السياق تشير الإحصائيات إلى أن 61% من موظفي المصارف في العالم قلقون من التكنولوجيا الحديثة، فيما 59% منهم يخافون من تأثير الأتمتة على وظائفهم وانعكاساتها على مسار العمل.

عائق آخر يتمثل في عدم استخدام الموظفين أنفسهم للمنتجات والخدمات الرقميّة، وبالتالي تكون قدرتهم على ترويجها وتحفيز العملاء على استخدامها محدودة وتفتقد إلى المصداقية وللقدرة على الإقناع.

أما العائق الثالث فنفسي، ومرتبط بتقدير الموظفين لأنفسهم وشعورهم بأنهم يتمتعون بالكفاءة والأهلية لإتمام المهام عينها التي يمكن للخدمات الرقميّة توفيرها. بالتالي فإنهم يتجنبون التسويق لهكذا خدمات كي يحافظوا على المعنى في أدائهم لوظائفهم وبأنهم ذوو فائدة على الصعيدين المهني والاجتماعي.

الحلول

إذاً كيف يمكن تخطي هذه الصعاب؟ لا تزال الفروع هي الأكثر جذباً للعملاء حتى يومنا هذا على رغم تزايد الإقبال على الخدمات المصرفيّة الرقميّة. وبالتالي، فإن الموظفين هم الأداة الأفعل لتثقيف الناس حول منافع هذه الأخيرة وفوائدها.

ومن المعلوم أن المصارف تخضع موظفيها، بصورة دورية، لبرامج تدريبية لابقائهم على اطّلاع على كل جديد في القطاع. في الأغلب تتحول هذه الحصص التدريبية إلى حصص مملة تستنزف الموظفين، خصوصاً أنها تجري في كثير من الأحيان في فترات متباعدة خلال العام، وفي أيام نهاية الأسبوع، وتمتد لساعات طويلة. لذلك ينصح بأن يكون التدريب رشيقاً وبسيطاً ومستداماً ويمتد لدقائق يومياً لتكييف الموظفين على التعامل مع الخدمات الرقميّة وتلقي الشروحات حولها، بما يكسر رتابة المحاضرات ويزيد معرفتهم بخصائصها وفوائدها، وهو حل أفضل بكثير من ضخ معلومات مكثفة في مدة زمنية قصيرة ما قد يؤدي إلى تبخرها بسرعة. في هذا الإطار تظهر الدراسات أن الموظفين القادرين على التعامل مع أي خدمة رقمية بسهولة وفي مدة لا تتجاوز 30 ثانية سيروجون لهذه الخدمة أكثر من بقية زملائهم.

الخطوة الثانية التي تلي عملية تدريبهم وجعلهم أكثر تفاعلاً واستخداماً وفهماً للخدمات المصرفية الرقميّة تكمن في تدريبهم على طرق التواصل والتسويق، وهي مهمة ليست بسيطة وتتطلب الكثير من الحنكة والدقة. فعلى الموظفين ألا يباغتوا العملاء بالحديث عن الخدمة بطريقة فجائية كما لو أنهم كانوا يفرضونها فرضاً أو يجبرونهم على الإصغاء والإنتباه. من هنا ضرورة تحيّن الفرصة المناسبة التي قد تنشأ من الحديث الدائر مع العميل وشكواه من بعض الأمور. على سبيل المثال في حال شكا العميل من طول الانتظار لإتمام المعاملة بالإمكان تنبيهه إلى أن الخدمة التي قدم إلى الفرع خصيصاً لإجرائها كان بإمكانه إنجازها خلال دقائق من المنزل أو أي مكان آخر عبر تطبيق المصرف الهاتفي. وتكشف الدراسات أن 25% من العملاء الذين كانوا يجرون معاملات معيّنة في الفروع كانوا على استعداد لاتمامها من خلال الطرق الرقميّة.

بنك بيبلوس... مصرف للشباب

يستثمر بنك بيبلوس في الشباب تكنولوجياً ومعرفياً. فيقدّم لهم أحدث الخدمات المصرفيّة مرفقةً ببرامج تثقيف مالي شاملة، بما يمنحهم تجربة رائدة وحديثة ومحصّنة بالمعلومات الضرورية. على ما يؤكد مدير مديرية المنتجات المصرفيّة في مجموعة بنك بيبلوس إيلي أبو خليل

The Makers

يعدّ The Makers أحد أبرز الحسابات الموجّهة إلى الشباب بين سن الـ18 والـ24 بفضل وسائل الدفع المبتكرة والحسومات الخاصة والعروض الاستثنائية التي يوفرها لهم، وهو ما يثبته الإقبال الكبير عليه من قِبل هذه الفئة العمريّة بحسب أبو خليل.

يتميّز الحساب بأنه مجاني ويخوّل صاحبه الحصول على بطاقة دفع مجانيّة من «فيزا» تتيح له القيام بمشتريات في المحال والمطاعم وغيرها من نقاط البيع في لبنان أو الخارج، وإجراء سحوبات نقدية عبر أجهزة الصراف الآلي ومشتريات وعمليات دفع آمنة عبر الإنترنت. كذلك يستفيد صاحب الحساب من التطبيقات الخاصة ببنك «بيبلوس» على الهاتف الخلوي والدفع عبر تقنية «التواصل القريب المدى» (NFC) من خلال بطاقة الائتمان، والدفع عبر الهاتف الخلوي والحصول على مساعدة على مدار الساعة.

يوضح أبو خليل أن بنك بيبلوس يسعى بشكل مستمر لتقديم تجربة شاملة لعملائه، وتحديداً الشباب الذين تتنوع اهتماماتهم ونشاطاتهم. لذلك أراد البنك ألّا تنحصر الخدمات التي يؤمّنها حساب The Makers بالنواحي المالية فقط، إذ إن الحساب يوّفر معلومات متجددة باستمرار وعلى مدار السنة عن عروض خاصة واستثنائية في مجال التسوّق، إضافة إلى فرص للتطوير الذاتي في مجالات متنوّعة تستهوي الشباب كالفنّ والموسيقى واللياقة البدنية والتصوير الفوتوغرافي وغيرها...

ByblosPay

كان بنك بيبلوس سبّاقاً في توفير تجربة مصرفيّة حديثة لعملائه من خلال تحويل هذه الهواتف إلى أدوات للدفع. وفي هذا السياق يقول أبو خليل إن «تطبيق ByblosPay الذي أطلقه البنك كان الأول من نوعه في لبنان والمنطقة للدفع بواسطة الهواتف الذكية، والذي يعتمد على تقنية محاكاة بطاقة المضيف (Host Card Emulation)، التي تشكّل مستقبل الدفع الإلكتروني على المستويات المحلية والإقليمية والدولية».

وبحسب مدير مديرية المنتجات المصرفيّة في بنك بيبلوس فإن هذا التطبيق يسمح للمستخدم «الدفع في لبنان وخارجه عبر الهاتف الذكي العامل بنظام أندرويد دونما حاجة إلى أوراق نقدية أو بطاقات لاصقة أو شريحة خلوي معدلة أو أي جهاز آخر. ومن ميزات هذا التطبيق سهولة استخدامه كونه يمنح المستخدم القدرة على إدخال معلومات بطاقة ائتمانه من «فيزا» بأمان، فيصبح هاتفه بالتالي أشبه ببطاقة مصرفيّة في أي مكان تتوافر فيه أجهزة قارئة من دون لمس مزوّدة بتقنية الاتصال القريب المدى (NFC).

التقرّب من الشباب

تعتمد استراتيجية بنك بيبلوس وفقاً لأبو خليل «على التفاعل المباشر والشخصي مع الشباب والتقرب منهم، بحيث نكون على تماس معهم ومع رغباتهم وطموحاتهم وهمومهم، فلا تكون بالتالي منتجاتنا والخدمات التي نوفرها مجرّدة من أي مسحة إنسانية». في هذا الإطار يحرص البنك على «تنظيم ورعاية العديد من المبادرات والأنشطة التي تستهدف الشباب وطلاب الجامعات، في مجالات متعددة

إيلي ابو خليل

تطبيق ByblosPay كان الأول من نوعه في لبنان والمنطقة للدفع بواسطة الهواتف الذكية

كالموسيقى والثقافة والسفر وريادة الأعمال». ويوضح أبو خليل «إننا كبنك نرغب في أن يكون تعاطينا مع الشباب تفاعلياً لذلك نسعى لإشراكهم في عملية ابتكار المنتجات المصرفيّة الحديثة، وعلى هذا الأساس ننظّم كل عام وللسنة الرابعة على التوالي مسابقات عدة حول مختلف المنتجات المصرفية، أهمها تلك التي تشارك فيها مجموعات عمل مؤلفة من عدد من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت، الذين يعملون على مدى أسابيع على تطوير وابتكار خدمات أعمال وعرضها على لجنة الحكام. وفي الأعوام السابقة، اختار ممثلو «بنك بيبلوس» وأساتذة من الجامعة، عدة مجموعات عمل مؤلفة من طلاب تقديراً لمشاريعهم الخلّاقة، وفازت برحلات إلى دبي ودبلن وباريس من أجل الاطلاع على أحدث الابتكارات في عالم التكنولوجيا وزيارة أكبر الشركات العالمية كـ Google وFacebook و Linkedin وVisa وMastercard.

تثقيف مالي

معرفة العملاء الماليّة في الإجمال متدنّية في لبنان، وأتت التكنولوجيا المصرفيّة لتزيد من هذه الفجوة نظراً إلى أن العديد من الناس وحتى الشباب لا يزالون غير مطّلعين كفاية على فوائد هذه الخدمات. من هذا المنطلق يشدد أبو خليل على أن «بنك بيبلوس حريص على الاستثمار في المعرفة الماليّة الموجّهة لكافة المواطنين دون استثناء سواء أكانوا من عملائه أو لم يكونوا. من هذا المنطلق أطلق البنك ومنذ أعوام برنامجاً شاملاً للتثقيف المالي والمصرفي بالتعاون مع عدة مؤسسات إعلامية رائدة بهدف تعزيز الثقافة المالية لدى اللبنانيين، بما يساعدهم على لعب دور فعّال ومنتج على الصعيد الشخصي وضمن عائلاتهم ومجتمعاتهم، فيتمكنون من إدارة أمورهم المالية بشكلٍ أفضل ويتجنّبون أيّ ارتدادات سلبية قد تنتج عن قصر درايتهم بالشؤون المالية».

كذلك يستكمل بنك بيبلوس للسنة الثالثة على التوالي دورات MONEYSMART التدريبية التي تتمحور حول التثقيف المالي والمصرفي والتي تستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و25 عاماً. وعلى غرار السنوات الماضية، من المتوقّع أن تجذب دورات MONEYSMART التدريبية مئات المشاركين الجدد الذين سيتعلمون كيفية إدارة أموالهم والتخطيط لمستقبلهم بشكل أفضل. وقد أُقيم هذا العام عدد من الدورات، على أن تُستكمل باقي الدورات في الأشهر المقبلة في جامعات مختلفة من لبنان.